

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة - كلية الآداب
قسم اللغة العربية

المسائل النحوية في كتاب الاقتضاب في شرح أدب الكتاب
لابن السيد البطلانيوسي (ت ٥٢١هـ)

رسالة تقدم بها

إلى مجلس كلية الآداب في جامعة الكوفة
جواد داخل شبانه
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير
في اللغة العربية وآدابها

بإشراف

د. عادل عبد الجبار

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بَلَىٰ إِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُم مِّن فُورِهِمْ
هَذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِّنَ
الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ

صدق الله العلي العظيم

سورة آل عمران: ١٢٥

الإهداء إلى:

قدوة الأحرار، وسيد الشهداء، ومنار الفداء أبي

عبد الله الحسين (ع)

University of Kufa
College of Arts
Department of Arabic Language

Syntactic Problems in the Book of AL-EQtithab in Explaining Adabul Kuttab

A thesis Submitted to
The Council of the College of Arts
by

Jwad Dakhil Shabana

In Partial Fulfillment for the Requirements of
Master Degree in Arabic Language and its Literatures

Supervised by
Asst .Prof. Adil Abdul Jabbar (Ph.D)

2006 A.C

1427A.H

Syntactic Problems in the Book of AL-EQtithab in Explaining
Adabul Kuttab

Jwad Dakhil Shabana

Summary

This study has dealt with the subject “ The syntactic Problems in the Book of AL-EQtithab in Explaining Adabul Kuttab” and it has three purposes .

First, those who preceded the researcher have not deal with Abnul Sayid Al- batlayoosi from a syntactic point of view.

The second aim is to enrich the syntactic library with a new grammatical book. The third aim is to satisfy a personal inclination towards syntactic studies compared with literature, rhetoric and literary criticism.

The research falls into an introduction, three chapters, and a conclusion. The introduction has dealt with the aims that encouraged the researcher to choose the present subject.

Chapter(one) involves sections related to nouns. It is divided into four sections .The first section: the Nominative nouns. The second section the accusative nouns. The third section deals with nouns as bases.

The fourth section deals with nouns and what is affixed to them.

As for chapter(two), it involved tow sections. The first section deals with the verbs, and the second section deals with articles.

Chapter(three) involves three sections, The first section dealt with Abnul Sayid Al- batlayoosi and his works. The second section deals with his syntactic approach. The third section deals with miscellaneous syntactic problems.

This study came out with the following findings:

- 1. Syntactic problems have been investigated in a book which is not related to syntax as confessed by its interpreter.**
- 2. The interpreter tried to get rid of interpolations through mentioning what proceeded and followed the verse so as thing become clear.**
- 3. He enriched the Arabic intellect, east and west through his varied explanations.**
- 4. The interpreter over looked some of the parts of the book. The title of the book is indicative of that.**
- 5. The interpreter has used the expressions of the tow schools: The basrah and the Kufa schools.**
- 6. The researcher was faithful in conveying the information in addition to his being to the point.**

Finally I cannot claim that the thesis is perfect as perfection is only an attribute related to Allah the

Almighty – Any weakness is mine, and any good aspect of the study is a blessing of Allah (God) as He always the leader towards whatever is good.

شكر وتقدير

أتقدم ابتداءً بخالص شكري وتقديري واحترامي إلى استاذي المشرف على هذه الرسالة الدكتور (عادل عبد الجبار)؛ لتوجيهاته القيمة، التي أبداها لي في البحث. والشكر والتقدير إلى الاستاذ الدكتور (عبد علي الخفاف)، عميد كلية الآداب - جامعة الكوفة، واتقدم بالشكر والتقدير إلى أساتذتي الأجلاء في قسم اللغة العربية - كلية الآداب - جامعة الكوفة، إذ قدّموا لي كثيرا من الملاحظات العلمية الرصينة، وأخصّ بالذكر الدكتور (خليل عبد السادة)، رئيس القسم، واستاذي الدكتور حاكم الكريطي الذي أسهم في اختيار الموضوع وإقراره، فكانوا حقا ممن شجعوني على السير في طرق المعرفة لخدمة اللغة العربية المقدسة. وأجد من الوفاء عليّ أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أخواني الباحثين الذين كانوا بحقّ مثالا في التعاون وإنكار الذات، وأذكر منهم زميلي تومان غازي وإلى كلّ ذي يد على هذا البحث، فجزاهم الله عني خير جزاء ووفقني وإياهم لعمل الخير والصالح.

وخالص شكري وتقديري إلى العاملين في مكتبة كلية الآداب - جامعة الكوفة، والعاملين في المكتبة الأدبية المختصة.

المحتويات

الإهداء	ت
شكر وتقدير	ث
المقدمة	٣-١

التمهيد: ابن السيد البطليوسي حياته ومؤلفاته ومذهبه

النحوي.....٢٣-٤

١- حياته	٥
٢- مؤلفاته	٦
٣- ابن السيد وكتاب الاقتضاب	٩
٤ - مذهب الشارح النحوي	١٢
أ - ما تابع فيه البصريين	١٢
ب - ما تابعه فيه الكوفيين	١٣
ج - ما تابع فيه لمدرستين	١٤
د - مصطلحه النحوي	١٥
أ - ما تابع فيه البصريين	١٥
ب - ما تابع فيه الكوفيين	١٧
ج - المشترك بين المدرستين	١٨
د - المسائل المتنازع فيها بين المدرستين	٢٠

الفصل الأول: مباحث الأسماء ٢٤-٦٧

المبحث الأول: المرفوعات ٢٥-٤٠

أولاً: المبتدأ والخبر ٢٥

١- عامل الرفع في المبتدأ و الخبر ٢٦

٢- حذف المبتدأ أو الخبر ٢٧

٢٨	٣- مباحث الخبر
٣١	٤- حكم الاسم الواقع بعد اذا
٣٢	ثانياً: نوسخ الابتداء
٣٢	١- كان وأخواتها
٣٤	٢- إنَّ وأخواتها
٣٧	ثالثاً: الفاعل
٣٨	١- الرفع للفاعل
٣٨	٢- أحكامه
٣٨	٣- حذف الفاعل
٣٩	٤- وقوع الفاعل بعد إذا الشرطية
٣٩	٥- تأنيث الفاعل وتذكيره
٥٦-٤١	المبحث الثاني: المنصوبات
٤١	أولاً: المفاعيل
٤١	١- المفعول المطلق
٤٣	٢- المفعول به
٤٧	٣- المفعول لأجله
٤٩	٤- المفعول فيه
	ثانياً: المشبهات بالمفاعيل
٥٠	
٥٠	١- الحال
٥٥	٢- التمييز
٥٦	٣- الاستثناء
٥٦	٤- النداء
٥٩-٥٧	المبحث الثالث: المجرورات
٥٧	١- الجر على الجوار

- ٢- حذف المضاف ٥٨
- المبحث الرابع:التوابع ٦٠-٦٨
- ١- النعت ٦٠
- ٢- البذل ٦٣
- ٣- العطف ٦٥
- ٤- التوكيد المعنوي ٦٧

الفصل الثاني:مسائل الافعال والادوات ومسائل نحوية متفرقة

٦٩-٧٨

- المبحث الاول:الافعال ٧٠-٧٨
- ١- حذف الفعل ٧٠
- ٢- التعدي واللزوم ٧١
- ٣- تعدي فعل الضمير المتصل الى نفسه ٧٢
- ٤- التنازع ٧٣
- ٥- أعراب الفعل المضارع

٧٤

- ٦- الأفعال الجامدة ٧٧
- المبحث الثاني:الأدوات ٧٩-١٠٣
- أ - التناوب بين الأدوات ٧٩
- ب - الخلاف في الأدوات(إذا)..... ٨٠
- ج - معاني الأدوات الجارة..... ٨٤
- إلى ٨٤
- ١- إلى بمعنى(مع) ٨٤
- ٢- إلى بمعنى(في)..... ٨٥
- ٣- إلى بمعنى(عند) ٨٥

الباء	٨٦
١- الباء بمعنى (عن)	٨٦
٢- الباء بمعنى واو الحال	٨٧
٣- الباء بمعنى (في)	٨٨
٤- الباء بمعانٍ أخرى	٨٨
على	٩٠
١- على بمعنى (في)	٩٠
٢- على بمعنى (عن)	٩١
٣- على تنوب مناب واو الحال	٩١
٤- على بمعنى (مع)	٩١
٤- على بمعنى (من)	٩٢
٥- على بمعنى (الباء)	٩٢
عن	٩٤
١- عن بمعنى (على)	٩٤
٢- عن بمعنى (من)	٩٤
٣- عن بمعنى (بعد)	٩٥
٤- عن بمعنى (بعض)	٩٥
٥- عن بمعنى (الباء)	٩٥
الكاف	٩٦
١- الكاف الجارة	٩٧
٢- الكاف الاسمية	٩٧
٣- الكاف الجارة تتعلق بمحذوف
أ - الصفة	٩٧
ب - الحال	٩٧

ج - الخبر	٩٧
اللام	٩٩
اللام بمعنى إلى	٩٩
ما	٩٩
١- ما النافية	١٠٠
٢- ما الموصولة	١٠٠
٣- ما للمذكر والمؤنث	١٠١
من	١٠١
١- من للتبعيض	١٠٢
٢- من للتوزيع والتفصيل	١٠٢
٣- من الزائدة	١٠٣
المبحث الثالث: مسائل نحوية متفرقة	
	١١٩-١٠٤
١- الحمل على المعنى	١٠٤
٢- التقديم والتأخير	١٠٦
٣- إعمال المشتقات	١٠٧
٤- الممنوع من الصرف	١٠٩
٥- الشرط وجواب الشرط	١١١
٦- الجمل التي لها محل من الاعراب	
	١١٣
٧- المبنيات	١١٦
الخاتمة	١٢٠-١٢١
المصادر والمراجع	١٢٢-١٣٧

المقدمة

الحمد لله الأول الآخر، العليم الذي لا تغيب عنه غائبة في الأرض ولا في السماء، والصلاة والسلام على خير الأنام محمد الذي بعثه الله رسولا للناس كافة يتلو عليهم آياته ويعلمهم الكتاب والحكمة.

لقد كان للقرآن الكريم بالغ الأثر في توحيد اللغة العربية ونشرها، وقد تصدّى لهذه المهمة علماء اللغة العربية والنحو والأدب المخلصون لدينهم وحضارتهم الناهضة، التي حملت مشاعل النور في الآفاق مشارقها ومغاربها، وكان من بين هؤلاء الرجال ابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ)، إذ كان واحدا من كبار العربية الذين أنجبتهم الأندلس في القرن الخامس الهجري، وقد تخطت شهرته حدود مدينته بما أغنى الفكر العربي عامة والدرس النحوي خاصة، لذا اهتم بمؤلفاته كبار العلماء القدماء والمحدثون؛ لمكانتها بين مؤلفات علماء العربية.

ومن هنا كان موضوع هذه الرسالة (المسائل النحوية في كتاب الاقتضاب في شرح أدب الكتاب) يستند إلى جملة مسوغات منها:

١. إن هذا الموضوع لم يدرس، لأنّ الذين تناولوا البطليوسي بالدرس لم يدرسوه نحويا، بل درسوه لغويا، فكانت الرسالة الأولى (ابن السيد البطليوسي العالم اللغوي) لخالد محسن إسماعيل من كلية الآداب - جامعة بغداد، ١٩٧٤م، الثانية (ابن السيد البطليوسي وجهوده في اللغة) ليعقوب يوسف الفلاحي من جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٥م، والثالثة (المسائل اللغوية في كتاب الاقتضاب في شرح أدب الكتاب) لعبد علي ناعور الجاسمي، من كلية الآداب - جامعة الكوفة، ٢٠٠٢م.

٢. رفد المكتبة النحوية بعطاء احد علماء المغرب العربي الذين أخلصوا لهذه اللغة وقدم كثيرا من الجهود لها، وذلك أمر فيه فائدة تبين مدى تأثير علماء

العربية المغاربة بالثقافة العربية الشرقية، وبيان آرائهم الخاصة في المسائل النحوية المختلفة.

٣. هناك مسوِّغ ذاتي هو رغبتي في دراسة النحو، لما فيه من فوائد كثيرة تفيد في تقويم اللسان وفهم القرآن، كتاب المسلمين الخالد الذي حفظ لهم لغتهم وسان معتقداتهم، وحرس حقهم بالاعتزاز بماضيهم، والشعور بشخصيتهم المتميزة.

وبعد:

فلا أنسى فضل أستاذي الجليل الدكتور حاكم الكريطي في موافقته وإقراره بنهوض هذا الموضوع لرسالة ماجستير.

وقد اقتضت صورة البحث أن يشتمل على مقدمة وتمهيد، وفصلين وخاتمة تليها أسماء المصادر والمراجع المعتمدة في البحث في ثبت، وهي كما يأتي:

التمهيد: وقد تناولت فيه حياة ابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١ هـ)، ومؤلفاته، وفصلت القول في كتاب الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لأنه موضوع هذه الرسالة ثم بينت مصطلح الشارح النحوي بأربعة اتجاهات؛ الأول: ما تابع فيه البصريين، والثاني: ما تابع فيه الكوفيين، والثالث: ما تابع فيه المدرستين.

الفصل الأول: مباحث الأسماء بصورها المختلفة، وقسم على أربعة مباحث على النحو الآتي:

١. المبحث الأول: المرفوعات من الأسماء، ويضم (المبتدأ والخبر والفاعل ومرفوع النواسخ).

٢. المبحث الثاني: المنصوبات من الأسماء، وهو على قسمين:

القسم الأول: المفاعيل (المفعول المطلق، المفعول به، المفعول لأجله، المفعول معه، المفعول فيه).

القسم الثاني:المشبهات بالمفاعيل(الحال،التمييز،الاستثناء،النداء).

٣. المبحث الثالث :المجرورات من الأسماء ويضم(الجر بالحرف،والمجرور بالتبعية،والمجرور بالمعنى).

٤. المبحث الرابع: التوابع،ومنها: (النعته والعطف والبدل والتوكيد)،ولكثرة الأسماء التي ذكرها الشارح وهو يعرب أبيات الكتاب،أثرت أن أجعلها مع الأسماء لانسيابية المسميات.

الفصل الثاني:مسائل الأفعال والأدوات،ومسائل نحوية متفرقة،وكان في ثلاثة مباحث؛خُصص المبحث الأول لمعالجة مسائل الأفعال على تنوع مفرداتها.واهتم المبحث الثاني بالأدوات،أمّا المبحث الثالث فدرست فيه المسائل التي لم تنتظم في منهج واحد،لذا اقتضت الدراسة أن أفرد لها هذا المبحث لجمع ما تفرق منها فكانت(الحمل على المعنى،والتقديم والتأخير،وإعمال المشتقات،والممنوع من الصرف،والشرط وجواب الشرط،والجمل التي لها محل من الإعراب،والمبنيات)..

أما الخاتمة فقد ذكرتُ فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث.هذا وأناي لا أدعي الكمال في عملي،لأنّ الكمال لله تعالى وحده لا شريك له،وحسبي أنني بذلت جهدا عسى أن يكون مقبولا لدى أساتذتي ويخدم لغتنا العربية المقدسة.ومن الله التوفيق.

الباحث

الفصل الأول

مباحث الأسماء

المبحث الأول: المرفوعات..

المبحث الثاني: المنصوبات.

المبحث الثالث: المجرورات.

المبحث الرابع: التوابع.

المبحث الأول

المرفوعات من الأسماء

حصر علماء العربية المرفوعات من الأسماء بالمبتدأ والخبر، والفاعل ونائبه، واسم كان وأخواتها، وخبر إن وأخواتها. وقد ذكر الشارح طائفة من القواعد النحوية لمرفوعات الأسماء على النحو الآتي:

أولاً: المبتدأ والخبر:

المبتدأ والخبر يُطلق عليهما ((المسند والمسند إليه))^(١) ((وهما ما لا يغني أحدهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بداً))^(٢). وقد عرف سيبويه (ت ١٨٠ هـ) المبتدأ بحسب موقعه من الجملة^(٣)، فقال: ((كلُّ اسم ابتدئ به ليبنى عليه الكلام، والمبتدأ والمبنى عليه رفع، فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه، فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده، فهو مسند ومسند إليه))^(٤).

فالمبتدأ: هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسند إليه، أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي، وألف الاستفهام رافعة لظاهر، مثل: (زيدٌ قائمٌ)، و(ما قائمُ الزيدان)، و(أقامُ الزيدان؟)^(٥).

وقد ذكر الشارح^(٦) - زيادة عن الحالات الثلاث - حالة رابعة هي: إذا كان مبتدأ الخبر مصدراً أو في تأويل المصدر، كقول الزبّاء^(٧).

(١) كتاب سيبويه: ١٢٦/٢، ينظر: تقويم الفكر النحوي: د. علي أبو المكارم: ٧٩.

(٢) كتاب سيبويه: ٢٣/١، ١٢٦/٢، وينظر: المقتضب: ١٢٦/٤.

(٣) ينظر: منهج البحث اللغوي: د. علي زوين: ٧٧.

(٤) كتاب سيبويه: ١٢٦/٢، ينظر: المقتضب: ١٢٦/٤، شرح الكافية للرضي: ١٩٦/١، المقرب، ابن

عصفور ٨٢/١؛ شرح الألفية، لابن الناظم: ٤٢، شرح جمل الزجاجي: ٣٤٠/١، معاني النحو: د. فاضل

السامرائي: ١٦٠/١.

(٥) ينظر: شرح الكافية للرضي: ١٩٦/١، شرح الألفية، لابن الناظم: ٤٢.

(٦) ينظر: الاقتضاب: ١٧٢/٣، ١٧٣.

(٧) ينظر: كتاب سيبويه: ٦٧/١، الكامل: ٢٩٠/٢، أدب الكاتب: ٢٠٠، لسان

العرب (وَأَد): ١٩١/١٥، معجم شواهد العربية: ١١٤٤/٣.

ما للجمال مشيها وئيدا أجندلاً يحملن أم حديدا

أم صرّفاناً بارداً شديدا

فظاهر قول الزبّاء أنّها قالت هذا القول في حال تشاهدها، لذا لم يصح تقدير الماضي والمستقبل، فلا نقول: إذ كانت وئيدا، وإذا كانت وئيدا، ومع ذلك فإنّ (وئيدا) على هذا التقدير: ((لا يجوز أن تكون حالا إلا على بعدٍ من التأويل، فلأجل هذا الذي قلناه، صار كثير من النحويين ينكر قول أبي علي (رحمه الله) حين قدر (مشيها): حين أراها ذات وئيد، فيضمر الخبر))^(٨).

أما الخبر فهو: ((كلّ اسم جرد عن العوامل اللفظية لإسناده إلى المخبر عنه))^(٩)، والمقصود بالعوامل اللفظية العوامل غير الزائدة، لأن الزائدة تدخل عليه وعلى المبتدأ، ولا يشترط في المبتدأ أن يقع في أول الكلام، بل المقصود تعريته من العوامل اللفظية لتخبر عنه، وهذا لا يكون إلا في الأسماء^(١٠).

والمبتدأ نوعان؛ الأول: مبتدأ له خبر، والثاني: مبتدأ له فاعل سدّ مسد الخبر معتمداً على نفي أو استفهام^(١١). ويمكن دراسة مسائل المبتدأ والخبر التي أشار إليها الشارح على النحو الآتي:

١ - عامل الرفع في المبتدأ أو الخبر : المبتدأ والخبر مرفوعان ، فالأول : يرفع بالابتداء، وهو عامل معنوي، والخبر يرتفع بالمبتدأ ، وهو عامل لفظي، وهو رأي البصريين، ومن شواهد قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذُوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ﴾^(١٢). فإنّ المبتدأ (شهادة) مرفوع على الابتداء، وخبرها (اثنتان)^(١٣).

(٨) الاقتضاب: ١٧٢/٣. ينظر: الإيضاح العضدي: ٤٢.

(٩) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم: ٤٢، شرح شذور الذهب: ١٣٨.

(١٠) ينظر: كتاب المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني: ٢٢٣/١.

(١١) ينظر: شرح شذور الذهب: ١٨٠، شرح الكافية للرضي: ٢٠٠/١.

(١٢) سورة المائدة: ١٠٦.

في حين يرى الكوفيون أنَّ المبتدأ والخبر يترافعان، فالأول يرفع الثاني، والثاني يرفع الأول^(١٤). ثم حصل الخلاف في رفع الخبر أكثر من الرفع للمبتدأ، فمنهم من قال: إنَّه مرتفع بالابتداء وحده^(١٥). ويرى بعضهم أنَّه مرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً^(١٦)، في حين أشار الشارح إلى أنَّ الرفع للمبتدأ أو الخبر هو الاستقرار أو الابتداء^(١٧)، كما في قول الشاعر حسان بن ثابت^(١٨):

هَجَوْتَ محمداً فأجبتُ عنه وعندَ الله في ذاكَ الجزاءُ

إذ جعل الشارح: (الجزاء) مرفوعة بالابتداء وهو مذهب رأي جمهور البصريين، و(عند) هو الخبر المقدم للمبتدأ (الجزاء) مرفوع بالاستقرار^(١٩).

ومثله قول الشاعر^(٢٠): (أنشده ابن قتيبة عن أبي زيد)

وكيف بأطرافي إذا ما شتمتني وما بعد شتم الوالدين صلوح

فـ (الأطراف) مرفوعة بالابتداء ، و(كيف) متضمنة للخبر ، والعامل فيهما الاستقرار، والتأويل كون (كيف) اسمية، لأنَّ الأسماء يجب عنها بالأسماء، لأنك لو قلت: كيف زيد؟ قلت: صالح - مريض، والظروف لا يجب عنها إلا بالظروف.

٢ - حذف المبتدأ والخبر: الحذف هو: ((إسقاط جزء من الكلام أو كله لدليل))^(٢١)، واللغة العربية بطبيعتها تميل إلى الإيجاز، لذا ظهرت ظاهرة الحذف، واهتم بها العلماء، فذكروا فوائدها وأنواعها وأدلتها، وفصلوا القول

^(١٣) ينظر: كتاب سيبويه: ٨٧/٢، المقتضب: ١٢٦/٤.

^(١٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (م): ٤٤/١.

^(١٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (مسألة ٥): ٤٤/١.

^(١٦) ينظر: المقتضب: ٤٩/٢، الخصائص: ٣٨٧/٢.

^(١٧) ينظر: الاقتضاب: ٣٦/٣.

^(١٨) ديوان حسان: ١٣، ينظر: الاغاني: ١١٧/٥، سمط اللآلي: ٣٥٣.

^(١٩) ينظر: الاقتضاب: ٣٦/٣.

^(٢٠) إصلاح المنطق: ١٢٤، الاقتضاب: ٥١/٣، لسان العرب (طرف): ١٤٩/٨.

^(٢١) البرهان في علوم القرآن: ١٠٢/٣، الإتقان في علوم القرآن: ٥٧/٢.

فيه _____، والى ذل _____ أك أش _____
ابن جني (ت ٣٩٢ هـ)، والجر جاني (ت ٤٧١ هـ) ^(٢٢).

وقد يأتي المبتدأ محذوفا كما يأتي مذكورا، إلا أن ابن السراج (ت ٣١٦هـ) اشترط أن يكون هناك دليل لفظي أو معنوي على المحذوف، ومع عدم وجود القرينة الدالة عليه فلا يسوّغ الحذف^(٢٣).

وقد ذكرتُ كتب النحو مواضع حذف المبتدأ^(٢٤). ومما يمثل ذلك ما أشار إليه الشارح من قول الشاعرة حميدة بنت النعمان أخت هند^(٢٥):

وَهَلْ هُنْدٌ إِلَّا مُهْرَةٌ عَرَبِيَّةٌ سَلِيلَةُ أَفْرَاسٍ تَجَلَّلَهَا بَغْلٌ
فَإِنْ أَنْجَبَتْ مُهْرًا كَرِيمًا فَبِالْحَرَى وَإِنْ يَكُ إِقْرَافٌ فَقَدْ أَقْرَفَ الْفَحْلُ
ف (سليلة) خبر لمبتدأ محذوف دلّ عليه المذكور، والتقدير: (هي سليلة
أفراس). ومثله قول امرئ القيس^(٢٦):

وَيُضْحِي فَتِيْتُ الْمَسْكِ فَوْقَ فَرَاشِهَا نَوُومُ الضُّحَى لَمْ تَنْتَقِ عَنْ تَفَضُّلِ

و(نؤوم) مرفوعة على الخبر والمبتدأ محذوف، والتقدير: هي نؤوم^{٢٧}.

٣ - **مباحث الخبر:** يعرف الخبر بأثّه: ((كل اسم جرد عن العوامل اللفظية، لإسناده إلى المخبر عنه))^(٢٨). والخبر جزء متمم للمبتدأ، إذ هو محط الفائدة في الجملة، وبه تميز الجملة الاسمية عن الجملة الفعلية، وقد تناولنا لمحات من الخبر في أثناء عرض موضوع المبتدأ وشرحه، وهنا سيفصل القول في ما

(٢٢) ينظر: الاصول في النحو: ١/٧٥، الخصائص: ٢/٣٦٢، دلائل الاعجاز: ١٦٣، المغني في النحو: ٢/٢٤٢، البرهان في علوم القرآن: ٣/١٠٤.

(٢٣) ينظر: الأصول في النحو: ٧٥/١، المغنى في النحو: ٢٤٢/٢.

(٢٤) ينظر: أوضح المسالك: ٢١٧/١، شرح ابن عقيل: ٢٥٥/١.

(٢٥) ينظر: الكامل: ٢٥٦/١، سمط اللآلى: ١٧٩.

(٢٦) ديوان امرئ القيس: ١٧، ادب الكاتب: ٥١٣، المعجم المفصل: ٧٧٩/٢.

(٢٧) ينظر: الاقتضاب: ٢/٢٨، و٣/٤٩- ٣٦٦.

(٢٨) ينظر: المغني في النحو للشيخ منصور اليمني: ٢٥٠/٢.

بقي من موضوعاته وهي:

الخبر جملة: تقع الجملة خبراً، وهي ((كلُّ ما يقوم به معنى مفرد مركب تام، أو ما يدلّ بعضه على بعض ما يدل عليه جميعه))^(٢٩). وقد اشترطوا فيها رابطاً يربطها بالمبتدأ إذا لم تكن هي عين المبتدأ، كقولنا: (كلمة الحق لا اله إلا الله) فهذه الجملة لا تحتاج إلى رابط، وإن وقعت خبراً، والجملة التي تقع خبراً، تكون إما أسمية، وإما فعلية.

وقد وردت عند الشارح إشارات إلى وقوع هاتين الجملتين خبراً، ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٣٠)، وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا هَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَغْوَيْنَا أَغْوَيْنَاهُمْ كَمَا غَوَيْنَا﴾^(٣١). أما الخبر الجملة الفعلية، ففي قول هند بنت عتبة^(٣٢):

نحنُ بناتُ طارق نمشي على النمارق

فجملة (نمشي) خبر للمبتدأ (نحن)، ومثله ما حكاه سيبويه من قولهم: نحنُ العربُ أقرى الناس للضيف^(٣٣).

الخبر شبه جملة: وكما يقع الخبر جملة، يقع شبه جملة، وهو إما ظرف وإما جار ومجرور^(٣٤)، واشترط النحاة للإخبار به أن يتضمن ضميراً يعود على المبتدأ، وأن يتم الكلام به مع المبتدأ، والتعلق عند جمهور البصريين بمفرد تقديره (كائن أو مستقر)، أو جملة تقديرها (استقر)، في حين أنّ الكوفيين لا يعلقونها

^(٢٩) المغني في النحو: ٢٨٧/٢.

^(٣٠) سورة الإخلاص: ١.

^(٣١) سورة القصص: ٦٣.

^(٣٢) ينظر: المعاني الكبير: ٥٣٠، الاقتضاب: ٧٦/٣، لسان العرب (طرق): ١٥٢/٨، مقني اللبيب: ٣٨٧/٢، المعجم المفصل: ١٢٠٩/٣.

^(٣٣) ينظر: كتاب سيويه: ٤٠٨/١.

^(٣٤) ينظر: كتاب سيويه: ٤٠٧/١-٤١١، اللمع في العربية: ٨٣، الإعراب عن قواعد الإعراب، لابن هشام: ٨٩، مع الهوامع: ٩٨/١.

بشيء، بل يرون أن الاسم المرفوع بعد الجار والمجرور هو الفاعل، لتضمنه معنى الفعل^(٣٥). ومن شواهد قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقُوا أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾^(٣٦)، إذ قال: (للذين) خبر مقدم، مبتدؤه (أجر عظيم). وإلى ذلك أشار الشارح من قول الأعشى^(٣٧):

أيا جارتا بيني فإتكِ طارقة كذاك أمور الناس غادٍ وطارقة

فلك في إعراب (غادٍ وطارقة)، وجهان؛ الأول: كلّ منهما خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: (بعضها غادٍ) و(بعضها طارقة)، والثاني: تجعل كل واحد منهما مبتدأ وتضمير له خبرا كأنه قال: (منها غادٍ) و(منها طارقة)، فيكون العطف عطف جملة لا مفرد، وهذا ما أكدّه قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْفَرَى نَقْصَةٌ عَلَيْكَ مِنْهَا قَائِمٌ وَحَصِيدٌ﴾^(٣٨). أراد الله سبحانه وتعالى، و(منها حصيد).

تعدد الخبر: مثلما يتعدد المبتدأ يتعدد الخبر، وإلى ذلك أشار الشارح^(٣٩) في قول الشاعر^(٤٠):

وهي شوهاء كالجوالق فوها مستجافٌ يضلُّ فيه الشكيمُ

فالمبتدأ (فوها) له أكثر من خبر، وهو (مستجاف) و(كالجوالق) و(يضل فيه الشكيم) فورد الخبر المفرد، وشبه الجملة، والجملة.

حذف الخبر: الأصل في الخبر أن يكون مذكورا، ولا يحذف إلا لدواع في الكلام، منها إذا دلّ عليه دليل، مثل من يقول: من عندكما؟ فتقول: زيدٌ، والتقدير:

^(٣٥) ينظر: شرح الكافية: ٢١٨/١.

^(٣٦) سورة آل عمران: ١٧٢.

^(٣٧) ديوان الأعشى: ٢٦٣، ينظر: المخصص: ٤٨/١٣، الاقتضاب: ١٩٧/٣، الإصناف في مسائل الخلاف: ٧٦٠/٢.

^(٣٨) سورة هود: ١٠٠.

^(٣٩) ينظر: الاقتضاب: ٩٧/٣.

^(٤٠) ينظر: الاضداد، للاصمعي: ٣٢؛ الاضداد، لابن السكيت: ١٨٧، المعاني الكبير: ١٢٤، لسان العرب (جوف): ٤٢١/٢.

(زيدٌ عندنا)^(٤١).

والحذف الواجب له مواضع قد ذكرها النحاة^(٤٢). وأشار الشارح إلى ذلك بعض هذه المواضع في قول الشاعر الأعشى^(٤٣):

رَضِعِي لِبَانِ ثَدْيٍ أُمَّ تَحَالَفَا بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضٌ لَا نَتَفَرَّقُ

فمن جعل (عَوْضٌ) اسم صنم، فيكون (عَوْضٌ) مبتدأ محذوف الخبر، كأنه قال: عَوْضٌ قسمنا الذي نقسم^(٤٤) به، ومعلوم عند النحاة، إنَّ الخبر يحذف وجوبا إذا كان المبتدأ ناصا في القسم^(٤٥).

ألفاظ وردت خبرا: للشارح رأي في ألفاظ (مرحبا، وسهلا، وأهلا) وردت منصوبة، وهي عنده مرفوعة على أنها خبر لمبتدأ محذوف، وهذا ما قاله الشارح: ((هذا كلام يوهم من يسمعه أن هذه الألفاظ إنما تستعمل في الدعاء خاصة، وذلك غير صحيح، لأنها تستعمل دعاءً وخبراً))^(٤٦)، وأما استعمالها خبرا، فكأن يقدم عليك ضيف، فنقول له: (مرحبا، وأهلا، وسهلا) أي: أُنْكَ قد صادفتَ عندي ذلك. وإلى ذلك أشار سيبويه^(٤٧) في شاهده رافعا لها إذ قال: في قول الشاعر طفيل الغنوي^(٤٨):

وبالسهب ميمونٌ النقيبة قوله لملتمس المعروف، أهلٌ ومرحبٌ^(٤٩)

فهذا خبر محض، لا دعاء، وارتفاعه على أنه خبر مبتدأ مضمر، والتقدير:

(٤١) ينظر: شرح شذور الذهب: ١٨٣؛ شرح الأشموني: ٢٠٥/١.

(٤٢) ينظر: المغني في النحو: ٣٥٦/٢، أوضح المسالك: ٢٢٠/١، شرح ابن عقيل: ٢٤٨/١، همع الهوامع: ٣٣٧/١.

(٤٣) ديوان الأعشى: ٣٣، ينظر: الخصائص: ٢٦٥/١.

(٤٤) ينظر: الاقتضاب: ٢٤٧/٣.

(٤٥) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب: ٢٤٣/١، همع الهوامع: ٣٣٧/١.

(٤٦) الاقتضاب: ٣١/٢.

(٤٧) ينظر: كتاب سيبويه: ١٤٩/١.

(٤٨) ديوان طفيل الغنوي: ٣٣٨، ينظر: كتاب سيبويه: ٢٩٦/١، الاقتضاب: ٣٠/٢، ٣١.

(٤٩) ينظر: كتاب سيبويه: ١٤٩/١.

(هو أهلٌ ومرحبٌ)^(٥٠)، وحذف لدلالة السياق عليه والذي يؤكد ذلك ما أنشده سيبويه من قول أبي الأسود الدؤلي^(٥١):

إذا جئتُ بواباً له، قال: مرحباً ألا مرحباً واديك غير مضيق

أي عندك الرحب والسعة، فلا يضيق واديك بمن حلّ.

٤- حكم الواقع بعد (إذا): اختلف العلماء في حكم الاسم الواقع بعد

(إذا)، فقد ذهب الكوفيون^(٥٢) إلى أن (إذا) يرفع الاسم بعدها على

الابتداء، ومنه

قوله تعالى: ﴿فَأَلْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُبِينٌ﴾^(٥٣)، فما بعد (إذا) في الآية هو الرفع على الابتداء، وهذا ما ذهب إليه مكي بن أبي طالب^(٥٤)، والطبرسي (ت ٥٤٨ هـ)^(٥٥)، والنسفي (ت ٧٠١ هـ)^(٥٦).

أمّا البصريون^(٥٧) فلا يجيزون رفع الاسم بعد (إذا) بالابتداء، وحثهم في ذلك أن (إذا) ظرف من ظروف الزمان فيه معنى الشرط، لا يجزم ما بعده ولا جواب له، والشرط يطلب الفعل سواء كان ظاهراً أم مضمراً.

أمّا الشارح فقد تبع الكوفيين في ذلك إذ ذكر هذه المسألة في قول الشاعر الشماخ بن ضرار^(٥٨):

^(٥٠) الاقتضاب: ٣١/٢.

^(٥١) ديوان أبي الأسود الدؤلي: ١٦٥، كتاب سيبويه: ١٤٩/١، المقتضب: ٢١٩/٣.

^(٥٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (مسألة ١٠): ٧٠/١، شرح الكافية للرضي: ٢٤٣/١.

^(٥٣) سورة الأعراف: ١٠٧.

^(٥٤) ينظر: مشكل أعراب القرآن: ٢٩٧/١.

^(٥٥) ينظر: مجمع البيان: ٤٥٧/٢.

^(٥٦) ينظر: مدارك التنزيل: ٥٣٧/١.

^(٥٧) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٧٠/١، شرح كافية ابن الحاجب: ٢٤٤/١، مقني

الليبي: ٣٥٩.

^(٥٨) ديوان الشماخ: ١٥٥، ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٧/٣، معجم شواهد العربية: ٤٠٨/١.

إذا الأرطى تَوَسَّدَ أبرديه خُدودَ جوازئ بالرمْل عَيْن.

قال: إنَّ ما بعد (إذا) عند البصريين لم يكن مرفوعاً بالابتداء، ولكن يقدر له فعل يفسره ما بعده، والتقدير: (إذا توسد الأرطى توسد أبرديه).

أما الكوفيون فيجيزون الرفع على الابتداء فـ (الأرطى) مرفوع بالابتداء، ولا جواب له في هذا البيت ولا بعده^(٥٩)، لأنَّ ما قبله:

إليك بعثت راحتي تشكّي هُزالاً بعد محفدها السمين.

ثانياً: نواسخ الابتداء:

١- كان وأخواتها: وهي مجموعة أفعال تدخل على المبتدأ والخبر، ترفع الأول اسماً لها وتنصب الثاني خبراً لها، لذا هي عاملة في الجزأين. وقد توسعت كلمات النحاة فيها، قال المبرد: ((إنَّ هذا الباب إمّا معناه الابتداء والخبر، وإمّا دخلت (كان) لتخبر أن ذلك وقع فيما مضى وليس بفعل وصل منك إلى غيرك))^(٦٠)، فهذه الأفعال تخبر عن زمن الحدوث لا الحدث، وسميت أفعالاً ناقصة، لأنّها لا يتم بالمرفوع معها كلام مثل سائر الأفعال، بل لا بدّ لها من منصوب^(٦١).

ومن بين الأفعال التي أشار إليها الشارح (كان، وليس، ويضحى، وراح الناقصة).

كان: وتستعمل تامة وناقصة، وقد وردت ناقصة في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهُ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾^(٦٢). وإلى ذلك أشار الشارح في قول الشاعر^(٦٣):

^(٥٩) الاقتضاب: ٢٧/٣، ٢٨.

^(٦٠) المقتضب: ٩٧/٣.

^(٦١) ينظر: شرح الكافية للرضي: ١٧٨/٤.

^(٦٢) سورة الأنعام: ٢٣.

^(٦٣) ينظر: البيت في ثلاث روايات، لزاراة الاسدي، ولحنظلة الاسدي، ولدودان الاسدي، إصلاح

إِذَا كُنْتَ فِي قَوْمٍ عَدِيٍّ لَسْتَ مِنْهُمْ فَكُلْ مَا عَلَقَتْ مِنْ خَبِيثٍ وَطَيْبٍ

والتقدير: (إذا كنت كائنا في قوم عدِّي لست كائنا منهم).

وقد يكون للفعل الناقص خبران، كما في الفعل (بات) في قول الشاعر الأعشى^(٦٤):

لَعَمْرِي لَقَدْ لَاحَتْ عُيُونٌ كَثِيرَةٌ إِلَى ضَوْءِ نَارٍ فِي الْبَقَاعِ تَحْرَقُ

تَشَبُّ لِمَقْرُورِينَ يَصْطَلِيَانِهَا وَبَاتَ عَلَى النَّارِ النَّدَى وَالْمَحْلَقُ

رضعي لبان ثدي أم تحالفا بأسحم داج عَوْضُ لَا تَنْفَرُقُ

فللفعل (بات) خبران هما: الأول: المتعلق في (على النار) و (رضعي لبان).

أما الفعل (يُضْحِي)، فقد ورد في بيت امرئ القيس واليه أشار الشارح^(٦٥):

وَيُضْحِي فَتَيْتُ الْمَسْكِ فَوْقَ فَرَاشِهَا نَوْمُ الضَّحَى لَمْ تَنْتَقِ عَنْ تَفَضُّلِ

فاسمها (فَتَيْتُ الْمَسْكِ)، وخبرها المتعلق في (فوق فراشها).

أما الفعل (زال - ي زال، وراح): فقد يردان فعلين ناقصين أو تامين، كما أشار

الشارح إلى ذلك عند ورود الفعل (راح) فعلا ناقصا، كما هو الحال في قول الشاعر^(٦٦):

غَدَا أَكْهَبَ الْأَعْلَى وَرَاحَ كَأَنَّهُ مِنَ الضَّحَى وَاسْتَقْبَالَهُ الشَّمْسُ أَخْضَرُ

فاسمها ضمير مستتر فيها، أما خبرها فهو جملة (كأنه أخضر) يبدو أن

مسائل الأفعال الناقصة التي تطرق إليها الشارح قليلة، وهذا يفسر وضوح هذه الأفعال وسهولتها.

المنطق: ١١٢، الاقتضاب: ٢٢٢/٣، لسان العرب (عدا): ٩٤/٩.

^(٦٤) ديوان الأعشى: ٣٣، ينظر: الخصائص: ٢٦٥/١، خزانة الأدب: ٢٠٩/٣.

^(٦٥) ديوان امرئ القيس: ١٧، ينظر: أدب الكاتب: ٥١٣.

^(٦٦) ينظر: ديوان ذي الرمة: ٢٢٩، الاقتضاب: ٢٥٣/٣، لسان العرب (ضَحَحَ): ٥٢٤/١١.

أصبح وراح التامتان: قد يرد الفعلان (أصبح) و(راح) تامين^(٦٧)، وإلى ذلك الموضوع أشار الشارح في قول الشاعر الشماخ بن ضرار^(٦٨).

وتشكو بعين ما أكل ركابها وقيل المنادي أصبح القوم أدلجي

(وأصبح) لا خبر لها، لأن معناها: دخلوا في الصباح، ولم يدخل على جملة، فيلزم أن يكون لها خبر، وائما هي بمنزلة قولهم: أظلم القوم: إذا دخلوا في الظلام، وأمسى القوم، إذا دخلوا في المساء^(٦٩). أما (راح) التامة، فقد وردت في قول الشاعر ذي الرمة^(٧٠):

غدا أكهب الأعلى وراح كائنه من الضح وأستقباله الشمس أخضر

فجملة (كائنه) في محل نصب حال من صاحب الحال الضمير المستتر في الفعل (راح) التام.

٢- إن واخواتها: وهو باب واسع في النحو العربي ذكره سيبويه بقوله: ((هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده))^(٧١). ويرى الخليل أنها عاملة في المبتدأ والخبر^(٧٢) فتتصب ما كان مبتدأ وترفع الخبر^(٧٣) لشبهها بالفعل وذلك من وجهين^(٧٤)؛ الأول: من جهة اللفظ، وبناءها على الفتح كالأفعال الماضية، وأما من جهة المعنى؛ فأنها تطلب الأسماء وتختص بها. كان المرفوع خبرها، لأن معانيها فيه فهو أشبه العمدة، لذا

^(٦٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١٩٤/٤.

^(٦٨) ديوان الشماخ بن ضرار: ٣٤، ينظر: سمط اللالي: ٢٠٢/١.

^(٦٩) ينظر: الاقتضاب: ٢٥٣/٣.

^(٧٠) ديوان ذي الرمة: ٣٣٦/٢.

^(٧١) كتاب سيبويه: ١٣١/٢.

^(٧٢) ينظر: كتاب سيبويه: ١٣١/٢.

^(٧٣) ينظر: الأصول في النحو لابن السرج: ٢٧٨/١.

^(٧٤) ينظر: شرح المفصل: ٥٤/٨.

استحق الرفع ولزم عند ذلك استحقاق الاسم للنصب^(٧٥)، وقد أكد ابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) حرفيتها، بأنّ الحروف قسم منها يعمل لشبهه الأفعال، لذا سميت بالحروف المشبهة بالفعل^(٧٦)، وذكر الشارح بعض هذه الحروف في مواضع منها:

(إنّ): من الحروف الداخلة على المبتدأ والخبر، فما كان مبتدأً كان اسماً لها إلا الشرط والاستفهام وكم الخبرية وما التعجبية و(أيمن) في القسَم، وما كان خبراً لها إلا الاستفهام والجملة غير المحتملة للصدق والكذب^(٧٧)، مثل قوله تعالى: ﴿وإنّ مِنْهُمْ لفريقاً يَلُـوُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ﴾^(٧٨)، فنصب (فريقاً) اسماً لها، وخبرها المتعلق (مِنْهُمْ)، وإلى مثل ذلك أشار الشارح مستشهداً بقول الشاعر^(٧٩):

فلا يرمى بي الرجوان^(٨٠) إنّي أقلّ القوم من يُغني مكاني

فالياء من (إنّي) اسمها، وخبرها (أقلّ القوم).

كأنّ: وهو من الحروف التي تدلّ على التشبيه المؤكد، لأنّه مركب من الكاف و(إنّ)^(٨١)، وقد تخفف (كأنّ) ويبقى عملها عند البصريين في المضمّر، لا في البارز. وأمّا الكوفيون فقد منعوا إعمالها مطلقاً، في حين أجاز آخرون إعمالها ظاهراً ومضمراً^(٨٢)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوا إِلَّا

^(٧٥) ينظر: شرح اللمعة البدرية لابن هشام: ٢٨/٢.

^(٧٦) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٤٢٢/١.

^(٧٧) ينظر شرح جمل الزجاجي: ٤٢٢/١.

^(٧٨) سورة آل عمران: ٧٨.

^(٧٩) ينظر: الاقتضاب: ١٩١/٣، شرح المفصل، لابن يعيش: ١٤٧/٤، معجم شواهد العربية: ٤٠٦/١.

^(٨٠) الرجوان: ناحيتا البئر. ينظر: لسان العرب، مادة (رجو).

^(٨١) ينظر: أوضح المسالك: ٢٣٧/١.

^(٨٢) ينظر: همع الهوامع: ١٤٣/١.

سَاعَةً مِنَ النَّهَارِ^(٨٣)، إِذْ إِنَّ التَّقْدِيرَ: كَأَنَّهُمْ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنَ
النَّهَارِ. فاسمها (ضمير الشأن المحذوف) وخبرها الجملة الفعلية (لم يلبثوا)، وإلى
ذلك ذهب كثير من العلماء^(٨٤). وقد ذكر الشارح قول الشاعر^(٨٥):

إِنْ يَبْخُلُوا أَوْ يَجْبُئُوا أَوْ يَغْدُرُوا لَا يَحْفَلُوا
يَغْدُوا عَلَيْكَ مُرَجَّلِي بَنَ كَأَنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا
كَأَبِي بَرَأَقَشَ كُلِّ لَوْ نِ لَوْنِهِ يَتَخَيَّلُ

قوله: (كَأَنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا)، الكاف في (كَأَنَّ) كاف التشبيه الجارة، دخلت على
(أَنَّ) وكان حكمها أن تكون داخلة على الخبر، فإذا قلت: كَأَنَّ زيدا عمرو، فأصله:
إِنَّ زيدا كعمرو، فأرادوا العناية بحرف التشبيه، فقدموه إلى صدر الجملة، فافتحت
همزة (إِنَّ) لدخول الكاف عليها، كما تنفتح همزة (إِنَّ) مع سائر العوامل الداخلة، ولا
موضع (للكاف) من الإعراب، ولا تعلق بظاهر ولا مضمر، لمفارقتها موضعها
الذي كان اخص بها، ولأنه ركبت مع (إِنَّ) وصارت كالجزء منها^(٨٦).

لَعَلَّ: حرف يدل على التوقع، وعبر عنه قوم بالترجّي في المحبوب، مثل
قوله تعالى: ﴿لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾^(٨٧)، وقد يفيد التعليل^(٨٨) في قوله
تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ﴾^(٨٩). أمّا الاخفش فقال: انه حرف يفيد التعليل، كقوله
تعالى: ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ﴾^(٩٠)، وقد يأتي دالا على الاستفهام في قوله تعالى: ﴿وَمَا

^(٨٣) سورة يونس: ٤٥.

^(٨٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٦٢/٢، البيان للانباري: ٤١٣/١، ١١٤، التبيان للعبري:
٦٧٦/٢.

^(٨٥) من بني أسد، ينظر: كتاب سيبويه، ٧٨/٣، الاقتضاب: ١٦١/٣، الإنصاف في مسائل
الخلاص: ٥٨٤/٢، خزائن الادب: ٩١/٩.

^(٨٦) ينظر: الاقتضاب: ١٦٢/٣.

^(٨٧) سورة الطلاق: ١.

^(٨٨) ينظر: مغني اللبيب: ٣٧٧/١.

^(٨٩) سورة الكهف: ٦.

^(٩٠) سورة طه: ٤٤.

يُدرِيكَ لَعْلَهُ يَزْكِي^(٩١)». وقد أشار الشارح إلى ذلك في قول الشاعر كعب بن سعد الغنوي^(٩٢):

فقلت: أدعُ أخرى وارفع الصوتَ رفعةً لعلَّ أبا المغوار منك قريبُ

فاسمها منصوب وهو (أبا المغوار) وخبرها مرفوع (قريب)، وروى بعضهم: (لعلَّ أبي المغوار) بالخفض وزعموا أنَّ من العرب مَنْ يخفض بـ (لعلَّ)، فيقول: لعلَّ زيدٌ خارجٌ، وأنَّ منهم مَنْ يكسر لعلَّ مع الخفض: (لعلَّ أبي)^(٩٣). وأنشد يعقوب^(٩٤):

لعلَّ الله فضلكم علينا بشيءٍ أنْ أمكم شريمُ

وقال قومٌ: إنّما هو (لعا لأبي المغوار) و(لعا) كلمة تقال للعائر يراد بها الانجبار والارتفاع، قال الأعشى^(٩٥):

بذاتِ لوثٍ عفراةٍ إذا عثرتْ فالتَّعَسُّ أدنى لها من أنْ أقولَ لعاً

فيكون (لعا) في موضع رفع بالابتداء، وقوله: لأبي المغوار مجرور في موضع الصفة له، و(قريب) خبر المبتدأ، و(لعا) اسم من أسماء الفعل مبني على السكون والتنوين فيه علامة التنكير، كالتنوين في: صهٍ ومهٍ^(٩٦).

لا النافية للجنس - لا التبرئة: وهي التي أريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص لا على سبيل الاحتمال^(٩٧)، وحتى تكون عاملة لا بدَّ أن يكون اسمها

^(٩١) سورة عبس: ٢.

^(٩٢) ورد في لسان العرب من مادة (جوب) البيت لسعد الغنوي يرثي اخاه أبا المغوار في البيت الذي يسبقه:

وداع دعا يا من يجيبُ إلى الندى فلم يستجبه عند ذاك مجيبُ

شرح شواهد المغني: ٦٩، المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: ٩٠/١.

^(٩٣) ينظر: الاقتضاب: ٣/٣٩٩.

^(٩٤) ينظر: شرح الاشموني: ٢/٢٠٤، خزانة الادب: ٤/٣٦٨، معجم شواهد العربية: ١/٣٥٢.

^(٩٥) ديوان الأعشى: ١٠٥، المحتسب: ١/١٤١، معجم شواهد العربية: ١/٢١٣.

^(٩٦) ينظر: الاقتضاب: ٣/٤٠٠.

^(٩٧) ينظر: شرح شذور الذهب: ٢٠٨، ٢٠٩.

وخبرها نكرتين، وسماه سيبويه باب النفي، إذ قال: ((هذا باب النفي بلا))^(٩٨)، وهي مضارعة لـ (إن)^(٩٩) في التصدير والدخول على المبتدأ والخبر، لكنَّ عملها عمل (إن) أفصح وأكثر في الاستعمال^(١٠٠)، وقد أسهب العلماء في بيان أحوالها^(١٠١)، وذكرها الشارح في قول الشاعر^(١٠٢):

ولا عيبَ فينا غير عرق لمعشر كرام وأنا لا نخطّ على التَّمَل

ف (لا) التبرئة عاملة إذ إنَّ اسمها (عيب) وخبرها محذوف دلَّ عليه المتعلق في (فينا)، ومن رفع (غير) على أنَّه خبر (لا) التبرئة، ف (فينا) في محل نصب صفة إلى (عيب).

ثالثاً: الفاعل:

وهو الجزء الثاني من المرفوعات بعد المبتدأ والخبر ونواسخهما، وقد ذكره المبرد بقوله: ((هذا باب الفاعل وهو رفع))^(١٠٣). وعرفه ابن مالك بأنَّه: ((هو المسند إليه فعل أو ضمن معناه تام مقدم فارغ غير مصوغ للمفعول وهو مرفوع بالمسند حقيقة إنَّ خلا من (من) و(الباء) الزائدتين وحكما إنَّ خبراً بأحوالهما أو بإضافة المسند))^(١٠٤).

١- الرفع للفاعل: للنحويين أقوال في رافع الفاعل؛ الاول: زعم أنَّه

^(٩٨) كتاب سيبويه: ٢٧٤/٢.

^(٩٩) ينظر: شرح المفصل: ١٠٠/٢.

^(١٠٠) ينظر: همع الهوامع: ١٤٤/١.

^(١٠١) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ٣٠٠، مغني اللبيب: ٣١٣، الاتقان للسيوطي:

٢٩١/١، شرح الاشموني: ٤/٢، حاشية الصبان: ٣٠٢/٢.

^(١٠٢) ديوان النابغة الذبياني: ٤٤، كتاب سيبويه: ٣٢٦/٢، المعاني الكبير: ٥٦٣، الاقتضاب: ١٢/٣.

^(١٠٣) المقتضب: ٨/١.

^(١٠٤) الامالي النحوية لابن الحاجب: ٤٨/٣، شرح جمل الزجاجي: ١٥٧/١، المقرب: ٥٣/١، شرح

الألفية لابن الناطم: ٨٢، شرح التصريح: ٢٦٧/١، همع الهوامع: ١٥٩/١، شرح

الاشموني: ١٣٧/٢.

ارتفع لشبهه بالمبتدأ وذلك أنه مخبر عنه بفعله، مثلما المبتدأ مخبر عنه بالخبر^(١٠٥)، والثاني: ارتفع كونه فاعلا في المعنى، والثالث: ارتفع لإسناد الفعل إليه مقدما عليه، وهذا الذي أرشحه، لأنه لم يحدث فعلا على الحقيقة، والذي يدل على ذلك أنه يرتفع في النفي كما يرتفع في الإيجاب، تقول: (ما قام زيدٌ) و(لم يذهب عمرو) فترفعه وإن نفيت عنه القيام والذهاب^(١٠٦)، والرابع: ارتفع لكون الفعل المسند إليه مفرغا له، لأنَّ الفعل أبدا طالبا للفاعل لا يستقل عنه^(١٠٧).

٢- أحكامه: ومن أحكامه الرفع، وقد يجز لفظا، وإن وجد ما ظاهره أنه فاعل تقدم وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا، كقوله تعالى: ﴿وإنَّ أَحَدَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾^(١٠٨)، وعن الكوفي^(١٠٩)، جواز تقديم الفاعل تمسكا بقول الزبَّاء: ((ما للجمال مشيها ونيدا))، وأيده الشارح ووقف إلى جانبه^(١١٠).

٣- حذف الفاعل: قد يحذف الفاعل إذا دلَّ عليه الكلام أو الحال المشاهدة، نحو قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾^(١١١)، أي إذا بلغت الروح التراقي. وفي حذف الفاعل خلاف: البصريون لا يجيزون حذف الفاعل، لا بدَّ أن يكون مذكورا، أو مضمرا^(١١٢)، يحذف الفاعل إن أجيب به نفي، كقولك: (بلى زيدٌ) لمن قال: ما قام أحدٌ، أي بلى قام زيدٌ، أو استفهام محقق نحو: (نعم زيدٌ) جوابا لمن قال: (هل جاءك أحدٌ)؟

٤- وقوع الفاعل بعد إذا الشرطية: هذا الموضوع موضع خلاف بين

^(١٠٥) ينظر: كتاب سيبويه: ١/٧-٣٣، المقتضب: ٨/١.

^(١٠٦) ينظر: أسرار العربية للأنباري: ٧٩.

^(١٠٧) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١/٣٣٥.

^(١٠٨) سورة التوبة: ٦.

^(١٠٩) وهو أبو جعفر الرؤاسي (ت ١٩٦ هـ). ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١/٣٣٥.

^(١١٠) ينظر: الاقتضاب: ١٧٢/٣.

^(١١١) سورة القيامة: ٢٦.

^(١١٢) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١/٢٣٩.

البصريين والكوفيين، وأطالوا الكلام فيه، إذ يرى البصريون أن ((الاسم إذا وقع بعدها مرفوعاً فعلى تقدير فعل قبله، لأنه لا يقع بعدها المبتدأ أو الخبر أو الفاعل لما تضمنته من الشرط والجزاء، والشرط والجزاء مختصان بالأفعال))^(١١٣)، أمّا الكوفيون فجعلوا الاسم الواقع بعد (إذا) فاعلاً مقدماً على فعله، ففاعل (تُبدي) ضمير مستتر فيه، وهذا الفعل يتعدى بـ (عن) ولهذا أعمل الفاعل فيه وأهمل الأول، والشارح في هذا وقف إلى جانب البصريين في إعمالهم الثاني وإهمالهم الأول على وفق قاعدة (إذا أعمل الثاني لم يضمّر في الأول)، وقد أكد ذلك قول سحيم^(١١٤) يصف ثورا، وبه استدل الشارح على إتباعه للبصريين:

يهيلُ ويُبدي عن عروق كأنها أَعْنَةُ خَرَّازٍ جَدِيداً وباليا^(١١٥)

أي تُبدي (عنه) عن عروق.

٥- **تأنيث الفاعل وتذكيره:** إذا كان الفاعل مؤنثاً أنث فعله بتاء التأنيث في آخر الفعل الماضي، مثل: هُنْدُ قَامَتْ، وبتاء المضارعة في أول المضارع، مثل: هُنْدُ تَقُومُ^(١١٦).

وقد ذكر الشارح مسألة تذكير الفاعل وتأنيثه كقول الشاعر^(١١٧):

ما بكاءُ الكبير بالأطلال وسؤالي فهل يردُّ سؤالي
دمنة قفرةٌ تعاورها الصب ف بريحين من صباً وشمال

فمن قرأ (تردُّ) على لفظ التأنيث رفع (الدمنة) فاعلاً، ونصب (سؤالي) مفعولاً به، والتقدير: هل تردُّ سؤالي دمنة؟ ومن رواه بالتذكير (يردُّ)، وجعل (سؤالي) فاعلاً ونصب (دمنة) مفعولاً به، والتقدير: لأنَّ سؤالي لا يردُّ الدمنة إلى ما كانت

^(١١٣) ينظر: شرح المفصل: ٩٦/٤.

^(١١٤) ديوان سحيم: ٢٩.

^(١١٥) ينظر: الاقتضاب: ٢٧٤/٢، ٣٤٩/٣.

^(١١٦) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ١٦٧/١، ١٦٨، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:

٣٥٤-٣٤٢/١.

^(١١٧) ديوان الأعشى: ٩، معجم شواهد العربية: ٧٣٣/٢.

عليه^(١١٨). وهذا هو الأوجه إذا ما قيس بالأول؛ لأنّ دلالة المعنى فيه أقوى مما في الأول.

المبحث الثاني المنصوبات

تشمل المنصوبات عددا من الأسماء المنصوبة بعامل ظاهر، أو مقدر، أو عامل معنوي، وقد قسّمها النحويون على قسمين؛ أولاً: المفاعيل: (المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول فيه (الظرف)، والمفعول لأجله، والمفعول معه). ثانياً: (المشبهات بالمفاعيل: (المفعول على نزع الخافض، والحال، والتمييز).

أولاً: المفاعيل، ونبدأ بدراسة المفاعيل على النحو الآتي:

١- **المفعول المطلق**: وهو المصدر الفضلة، والمؤكد لعامله، أو المبين لنوعه، أو عدده^(١١٩)، وسمي بالمفعول المطلق لأنه مطلق عن القيود، ويقع عليه اسم المفعول بلا قيد^(١٢٠). في حين المفعولات الأخرى مقيدة بحروف الجر، فهو المفعول حقيقة، لذا قدّمه الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) وابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) في الذكر على غيره.

وقد ذكر الشارح لفظة المصدر، ولم يشر إلى ذكر المفعول المطلق، لأنّ المصدر اعمّ مطلقاً من المفعول المطلق، لأنّ المصدر يكون مفعولاً مطلقاً وفاعلاً ومفعولاً به، والمفعول المطلق لا يكون إلا مصدراً^(١٢١).

^(١١٨) ينظر: الاقتضاب: ٣/٣٧٤.

^(١١٩) ينظر: المقتضب: ٩٩/٤، شرح المفصل: ١/١٠٩، ١١٠، شرح قطر الندى، شرح ابن

عقيل: ٥٥٧/١، همع الهوامع: ١/١٨٦، شرح الأشموني: ٢/٣٤٠، حاشية الصبان: ١٠٩/٢.

^(١٢٠) ينظر: شرح ابن عقيل: ٥٥٧/١، ٥٥٨.

^(١٢١) ينظر: همع الهوامع: ٧٢/٢، شرح الأشموني: ١/٤٦٦.

ومن موضوعات المفعول المطلق الواردة في الاقتضاب:

حذف عامل المفعول المطلق في قول الزبء^(١٢٢):

ما للجمال مشيها وئيدا أجندلاً يحملن أم حديدا

أم صرفاناً بارداً شديدا

فنصب (مشيها) مصدر لفعل مضمر، والتقدير: أراد (تمشي مشيها)، وقد اجازته كثير من النحويين، إذ يرى ابن الناظم (ت ٦٨٦ هـ) أنه: ((يجوز حذف عامل المصدر إذا دل عليه دليل، كما حذف عامل المفعول به وغيره))^(١٢٣).

المفعول المطلق من غير لفظ الفعل: لا خلاف في أن العامل في المصدر، إنما هو فعله، وكذلك يعمل فيما كان في معناه، وإن لم يكن جارياً عليه^(١٢٤).

وذكر الشارح هذا الموضوع في قول الراجز أبي محمد الفقعسي^(١٢٥):

باتت تبياً حوضها عكوفاً مثل الصفوف لاقت الصفوفاً

وأنت لا تغنين عني فوفاً

فقوله (تبياً حوضها) نابت مناب قوله (تعكف) عليه، فيكون نحو قولهم: قعد زيدٌ جلوساً. ومثله قول النابغة الذبياني^(١٢٦):

وقد حال هم دون ذلك شاغلٌ ولوج الشغاف تبتغيه الأصابعُ

فرواية (شاغلٌ ولوج الشغاف) مصادر محمولة على معاني الأفعال دون ألفاظها، لأنه إذا شغل فقد ولج، فصارت الفائدة من قوله: (شاغل) كالفائدة من قوله (ولج ولوج) وهو مثل قولهم (جلس زيدٌ قعودَ عمرو).

^(١٢٢) ينظر: أدب الكاتب: ٢٠٠، الاقتضاب: ١٧٢/٣.

^(١٢٣) شرح الالفية، لابن الناظم: ١٠٤، همع الهوامع: ١٨٨/١.

^(١٢٤) ينظر: شرح المفصل: ١١١/١.

^(١٢٥) اصلاح المنطق: ٤٢٩، ينظر: الاقتضاب: ٥٥/٣.

^(١٢٦) ديوان النابغة الذبياني: ٨٠، ينظر: لسان العرب (شغف): ١٤٦/٧.

المفعول المطلق الدال على الكيفية والهيئة، لقد ذكر الشارح أنواع المصادر^(١٢٧)، ومنها المصدر الدال على الكيفية والهيئة، وهذا ما أورده في قول طرفة بن العبد^(١٢٨):

نحنُ في المشتاة ندعو الجفلى لا نرى الأدب^(١٢٩) فينا ينتقر

فـ (الجفلى) مصدر من المصادر الدالة على الكيفية، وحقيقته أنه صفة لمصدر محذوف تقديره: ندعو الدعوة الجفلى، فحذف المصدر، وقامت صفته مقامه، فيبدو أنّ (الجفلى)، بيان لنوع من أنواع الدعوة، وهي دعوة الجفلى^(١٣٠).

٢- المفعول به: وهو: ((ما يصح أن يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد، مصوغ من عامله المثبت أو المجعول مثبتاً))^(١٣١).

العامل في المفعول به: اختلف النحويون في العامل في المفعول به، البصريون يرون أنّ العامل هو الفعل أو شبهه^(١٣٢)، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ﴾^(١٣٣)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ﴾^(١٣٤)، وإلى ذلك أشار الشارح في قول النابغة الذبياني^(١٣٥):

وقد حال همّ دون ذلك شاغلٌ ولوج الشغاف تبتغيه الاصابُ

^(١٢٧) (١) المصدر الدال على نوع الفعل مجرداً من الكمية الكيفية (٢) المصدر الدال على الكمية (٣) المصدر الدال على الكيفية (٤) المصدر الذي يراد به التمثيل والتشبيه. ينظر: الاقتضاب: ١٤٥/٣.

^(١٢٨) ديوان طرفة بن العبد: ٥٥.

^(١٢٩) الأدب: صاحب المأدبة. ينظر: لسان العرب، مادة (أدب).

^(١٣٠) ينظر: الاقتضاب: ١٤٤/٣، ١٤٥.

^(١٣١) شرح جمل الزجاجي: ١٦١/١، شرح الكافية للرضي: ٣٠١/١؛ شرح شذور

الذهب: ٢١٣؛ أسرار النحو لابن كمال باشا: ١٢٠، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه: ٥٠.

^(١٣٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٧٩/٢.

^(١٣٣) سورة النمل: ١٦.

^(١٣٤) سورة الطلاق: ٣.

^(١٣٥) ديوان النابغة الذبياني: ٨٠، ينظر: لسان العرب (شغف): ١٤٦/٧، الاقتضاب: ١٣٥/٣.

فـ (الهاء) في (تبتغيه) مفعول به، والعامل فيها الفعل (تبتغي)، والمفعول به (ولوج الشغاف) منصوب بالعامل، وهو اسم الفاعل (شاغل)، ومثله قول الشاعر^(١٣٦):

فَجَاءَتْ كَسَنُ الظُّبَيِّ لَمْ أَرِ مِثْلَهَا سَنَاءَ قَتِيلٍ أَوْ حُلُوبَةٍ جَائِعِ

فالمفعول به (مثل) عامله الفعل (أر) وهذا الراجح عند الشارح، مثل قوله: (ما رأيت مثله رجلاً) والآخر: إنَّ المفعول به هو (سَنَاءَ قَتِيلٍ) والعامل فيه هو الفعل (أر)، والتقدير: (لم أرَ سَنَاءَ قَتِيلٍ مثلَ سنائها).

وهذا العامل أشار إليه ابن هشام عند تعريفه للمفعول به إذ قال: ((هو ما وقع عليه فعل الفاعل))^(١٣٧). فحذف المضاف (سَنَاءَ قَتِيلٍ)، وأقام المضاف إليه مقامه (مثل سنائها)، وهذا الوجه فيه بُعد.

في حين ذهب ابن هشام بن معاوية الضرير (ت ٢٠٩ هـ)، وهو من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول به هو الفاعل^(١٣٨). إلا أن ابن هشام توسع في ذكر العامل في المفعول به، فقدّر العامل فيه أمراً واحداً من أمور هي: الفعل المتعدي، وصف الفعل واسم الفاعل، ومصدر الفعل، واسم الفعل^(١٣٩). وأشار الشارح إلى حالة أخرى، وهي النصب بعامل محذوف، وأورد ذلك في قول امرئ القيس^(١٤٠):

وَيُضْحِي فَتَيْتُ الْمَسْكِ فَوْقَ فَرَاشِهَا نُؤُومَ الضُّحَى لَمْ تَنْتَقِ عَنْ

تَفْضَلُ^(١٤١)

^(١٣٦) ينظر: الاقتضاب: ١٤١/٣، ١٤٢.

^(١٣٧) شذور الذهب: ٢١٤؛ ينظر: لسان العرب (سنن): ٣٩٦.

^(١٣٨) ينظر: شرح شذور الذهب: ٢١٣، ٢١٤، معجم المصطلحات النحوية والصرفية: ١٧٦، ١٧٧.

^(١٣٩) ينظر: شرح شذور الذهب: ٢١٤.

^(١٤٠) ديوان امرئ القيس: ١٧.

^(١٤١) ينظر: الاقتضاب: ٣٦٦/٣.

فالمفعول به (نؤوم الضُّحَى) مفعول به لفعل محذوف تقديره (أعني نؤوم الضُّحَى).

إنَّ توجيه الإعراب يؤدي إلى تحديد المعنى، وهذا ما ذكره ابن جني (ت ٣٩٢هـ) هو: ((الإبانة عن المعاني، ألا ترى أنك إذا سمعت اكرم سعيداً أباه، وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر. الفاعل من المفعول (-))^(١٤٢).

وقال الزجاجي (ت ٣٣٧هـ): ((إنَّ الأسماء كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة ومفعولة))^(١٤٣)، لذا فيكون الإعراب قرينة من القرائن الدالة على المعنى^(١٤٤). وضمن توجيه الإعراب وأثره في المعنى، ظهرت للشارح الجراءة والشخصية العلمية عندما جعل في كلام سيبويه نقصاً عن توفية الغرض الذي أراده في قول امرئ القيس^(١٤٥):

فلماً تنازعنا الحديثَ وأسمحتُ هصرتُ بغصنِ ذي شماريخ ميّال

والموضوع يتضمن أن الفعل (تنازع) على وزن (تفاعل)، ففاعله لا يتعدى إلى مفعول، وهذا الفعل يريد فعل اثنين فصاعداً، فلا يجوز أن يكون معمولاً في مفعول، أمّا إذا أراد التعدي إلى مفعول فالفعل هو (تمارى) على وزن (تفاعل) والفعل فيه لم يكن من اثنين مثل قولك: تماريتُ في هذا، فالتعدي لا يكون إلا إذا كان من واحد مثل (نازعتُ محمداً). وإذا قلت: (تنازعنا) لم يجز أن يتعدى، لأنك قد أسندت الفعل إلى كل واحد منكما وجعلته فاعلاً، والكلام تضمن أن كل واحد منكما ضارب صاحبه، فلذلك امتنع من التعدي إذا لم يكن هناك مفعول خارج

^(١٤٢) الخصائص: ٣٥/١.

^(١٤٣) الإيضاح في علل النحو: ٦٩.

^(١٤٤) ينظر: دلالة الإعراب لدى النحاة القدامى: ٤٠.

^(١٤٥) ديوان امرئ القيس: ٣٢.

عنكما^(١٤٦).

لذا كان من الأفضل أن يذكر سيبويه أنَّ فاعل يتعدى إلى مفعول واحد دون فاعل المتعدي إلى اثنين، فعليه (تتنازعنا الحديث) لم يتضمن المعنى في (نازعتُهُ الحديث كله) لذلك تعدى^(١٤٧).

لذا يكمن النقص عند سيبويه في عدم ذكر الغرض الذي أراده، وليس سيبويه وحده، وإنما هناك مسائل نحوية أنكرها كثير من النحويين وجاء نظيرها

ف

القرآن الكريم منها قوله تعالى: ﴿وَهَزِّيْ إِلَيْكَ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطُ عَلَيْكَ رُطْبًا جَنِيًّا﴾^(١٤٨)، ففي (يُسَاقِطُ) و (تُسَاقِطُ) فالهزّ واقع على الجذع، والباء للالتصاق على رأي من يرى ليس في القرآن الكريم زائد. فقوله (رطباً) مفعول به للفعل سواء كان عائد الفعل مذكراً (هو) أم مؤنثاً (هي)، ويبقى الهزّ للجذع وإن أضيف إلى مؤنث، فأصبح مؤنثاً لأنّ الجذع بعض من النخلة، كما قالوا: (ذهبتُ بعضُ أصابعه). أمّا في (تُسَاقِطُ، يُسَاقِطُ) فالضمير عائد على الجذع، وكذلك في هذه القراءة (الهزّ) واقع على الجذع، وإنّ أنث الضمير الفاعل.

وفي هاتين القراءتين (رطباً) ينتصب على التمييز، والسبب في ذلك أن (يُسَاقِطُ، تُسَاقِطُ) يدل على (المُسَاقِطَة) فتعدى، أمّا (تَسَاقِطُ، يَسَاقِطُ) يدل على التساقط، والتساقط لا يتعدى^(١٤٩).

أمّا الجائز في هذه القراءة (يَسَاقِطُ، تَسَاقِطُ) أن يكون (الرطب) منتصباً بـ (هزي)، أي (هزّي رطباً جنياً بهزك جذع النخلة) فيكون كقولهم: (لعبتُ بزيدٍ كرمًا

^(١٤٦) ينظر: الاقتضاب: ٣/ ٣٩٦.

^(١٤٧) ينظر: المصدر نفسه.

^(١٤٨) سورة مريم: ٢٥.

^(١٤٩) ينظر: الاقتضاب: ٢/ ٣٠٢.

وبراً)، أي: (لعبتُ الكرمَ والبرَّ بلقائي إياه) (١٥٠).

والضمير الفاعل سواء ذكرَ أم أنثى فهو عائِد على (الرطب) لا الجذع أو النخلة، لأنَّ الرطب يُذكر ويؤنث. ففي تأنيث الضمير وهو عائِد على (الرطب) نظر، لأنَّ صفة الرطب (جنيًا) فذكر صفته وكان على هذا أن يؤنثه (جنيَّة) لكن أن بعض الكلام يخرج على التذكير وبعضه على التأنيث، كقول الأعشى (١٥١):

قالت: قَتِيلَةٌ ما لجسمك شاحباً وأرى ثيابك بالياتٍ هُمداً

فقال: (باليات) على تأنيث الجمع، و(هُمْد) على تذكيره، وقد جاء في القرآن ما هو أظرف من هذا وأغرب، وهو قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾ (١٥٢)، فأفرد اسم كان على لفظ (مَنْ) وجمع خبرها على معناه، فصار بمنزلة قول القائل: لا يدخل الدار مَنْ كان عقلاء، وهذه مسألة أنكرها كثير من النحويين وجاء نظيرها في القرآن الكريم (١٥٣).

التعدي بحرف الجر: الفعل المتعدي يصل إلى مفعوله بنفسه (١٥٤)، في حين الفعل اللازم يصل إلى مفعوله بحرف الجر نحو: (مررتُ بزيدٍ) (١٥٥). وقد ذكر الشارح التعدي بحرف الجر، لأنَّ بعض الأفعال لا يتعدى إلا بحرف الجر منها الفعل (تَكْفَل) ومنه قول الشاعر الأعشى (١٥٦):

ضَمَنْتُ بَرزُقَ عِيَالِنَا أَرْمَاحُنَا وَضَرَعْنَهُنَّ لَنَا الصَّرِيحَ الْأَجْرَمَا

فالفعل (ضَمِنْ) بمعنى (تَكْفَل)، والتكفل يتعدى بالباء، وهذا ما تقدم صار على

(١٥٠) ينظر: إعراب القرآن للزجاج (القسم الأول): ٥٥.

(١٥١) ديوان الأعشى: ٢٢٧.

(١٥٢) سورة البقرة: ١١١.

(١٥٣) ينظر: الاقتضاب: ٣٠٣/٢.

(١٥٤) ينظر: شرح الكافية للرضي: ١٣٨/٤، شرح ابن عقيل: ١٤٦/٢.

(١٥٥) ينظر: المصدر نفسه: ١٥٠/٢.

(١٥٦) ديوان الأعشى: ٢٣١.

وفق حمل الفعل على نظيره^(١٥٧)، ومثله قول الراجز^(١٥٨):

نحنُ بنو جعدة أصحاب الفلج نضرب بالسيف ونرجو بالفرج

إنّما عدّى (الرجاء) بالباء، لأنّه بمعنى (الطمع)، والطمع يتعدى بالياء، كقولك: طمعتُ بكذا، ومنه قول الشاعر^(١٥٩):

طمعتُ بليلي أن تريع وإنّما تقطعُ أعناق الرجال المطامعُ

حذف المفعول به: وهو أمر مستساغ عند النحويين، قال ابن يعيش: ((إنّ المفعول لما كان فضلة تستغل الجملة دونه وينعقد الكلام من الفعل والفاعل بلا مفعول جاز حذفه وسقوطه وإن كان الفعل يقتضيه))^(١٦٠).

وحذفه يكون لعلّة ملحوظة لضرب من التخفيف وهو في حكم المنطوق به، وفي حالة كون الكلام وغرضه هو الأخبار بوقوع الفعل من الفاعل^(١٦١). وهذا وارد في قوله تعالى: ﴿فَضْرَبْنَا عَلَى آذَانِهِمْ فِي الْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا﴾^(١٦٢)، فالفعل (ضرب) فعل متعدٍ، فلا بدّ من مفعول، فالمفعول محذوف، أي فضربنا على آذانهم في الكهف سنين ذات عدد كثير حُجاباً. وهذا ما أكّده واحد من المفسرين^(١٦٣)، فسياق الآية يتطلب الشيء المضروب على آذان أصحاب الكهف فقدره المفسر وهو المناسب لسياق الآية .

^(١٥٧) ينظر: الاقتضاب: ٣٩٧/٣.

^(١٥٨) ينظر: المصدر نفسه، والاتصاف في مسائل الخلاف: ٢٨٤/١، شرح شواهد المغني: ٣٣٢/١.

^(١٥٩) لسان العرب (ربّع): ١١٣/٥، الاقتضاب: ٣٠٢/٢.

^(١٦٠) شرح المفصل: ٣٩/٢.

^(١٦١) ينظر: المصدر نفسه.

^(١٦٢) سورة الكهف: ١١.

^(١٦٣) ينظر: مقتنيات الدرر وملتقطات الثمر: ٢٨٤/٦.

وقد تطرق الشارح إلى هذه المسألة في قول حسان بن ثابت^(١٦٤):

بَكَتْ عَيْنِي وَحَقَّ لَهَا بُكَاءُهَا وَمَا يُغْنِي الْبُكَاءُ وَلَا الْعَوِيلُ

ففي البيت مفعول محذوف، والتقدير: وما يغني البكاء ولا العويل شيئاً، وهو في حكم المنطوق به^(١٦٥).

٣- **المفعول لأجله:** وهو القسم الثالث من المفاعيل، وقد ذكره سيبويه في كتابه بعنوان: ((هذا باب ما ينتصب من المصادر، لأنه عذر لوقوع الأمر))^(١٦٦).

والمفعول لأجله (المفعول له، المفعول من أجله) هو المصدر القلبي^(١٦٧)، الفضلة، المعلل لحدث شاركه وقتاً وفاعلاً^(١٦٨). فبناءً على هذا التعريف فهو علة الإقدام على الفعل، المشارك لعامله في الوقت والفاعل، نحو: (قُمتُ إجلالاً لك).

حتى يكون الاسم مفعولاً لأجله؛ لا بدّ من توفر شروط، أشار إليها ابن هشام (ت ٧٦١ هـ) وهي: مصدر، للتعليل، المعلل به حدثاً مشاركاً في الزمان، وأن يكون مشاركاً في الفاعل^(١٦٩)، كقوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾^(١٧٠).

إنَّ حكم المفعول لأجله هو النصب، وهذا ما أشار إليه سيبويه^(١٧١)، وقد ذكر

^(١٦٤) ديوان حسان بن ثابت: ٢١٢، ينظر: المقتضب: ٨٦/٣.

^(١٦٥) ينظر: الاقتضاب: ١٩٨/٣.

^(١٦٦) كتاب سيبويه: ٣٦٧/١.

^(١٦٧) المصدر القلبي: هو ما كان مصدراً لفعل من الأفعال التي منشؤها الحواس الباطنية، كالتعظيم والإجلال والتحقير والخشية والجرأة والرغبة والرغبة.

^(١٦٨) ينظر: شرح شذور الذهب: ٢٢٧، شرح الحدود النحوية: ١٠٦، اللطيفة البكرية والنتيجة الفكرية في المهمات النحوية: ٦٩.

^(١٦٩) ينظر: شرح شذور الذهب: ٢٢٧، همع الهوامع: ٩٧/٢.

^(١٧٠) سورة البقرة: ١٩.

^(١٧١) ينظر: كتاب سيبويه: ٣٦٩.

الشارح هذا الموضوع في ضمن مصطلح المفعول من أجله، وكلها تسميات مترادفة لموضوع واحد هو (المفعول لأجله) في قول الشاعر^(١٧٢):

تراه يُطَوِّفُ الآفاقَ حرصاً ليأكلَ رأسَ لقمانَ بنِ عادٍ

قال: (حرصاً) ينتصب على وجهين^(١٧٣)؛ الأول: مصدر وقع موقع الحال من الضمير في (يُطَوِّفُ)، والثاني: مفعولاً من أجله وهو الأرجح، لأنَّ شدةَ نهمه وشرهه هو علة حرصه، وأكله رأس لقمان بن عاد، وسروره بما نال. وإذا فقد شرطاً من شروط النصب الأربعة المذكورة آنفاً تعين جرُّه بحرف التعليل وهو (اللام - من - في - الباء) نحو: جاء زيدٌ لإكرام عمرُ له^(١٧٤).

٤- المفعول فيه: وهو المسمى ظرفاً، والظرف لغة: الوعاء^(١٧٥)، أمّا معنى فهو (وقتٌ أو مكانٌ، ضُمنا (في) باطرادٍ)^(١٧٦) نحو (أمكثُ هنا أزمناً)، و(الظرف): تسمية بصرية، يقابله عند الكوفيين (المحل أو الصفة)، إلا أن الشارح اختار لفظة (الظرف) تابعا للبصريين، إذ عرفه قائلاً: ((وأمّا الظروف فهي أسماء الأزمنة، وأسماء الامكنة، إذا جعلت محلاً لأمر تقع فيها، كقولك: أعجبنى الخروجُ اليومَ، ف (اليومَ) محل للخروج الذي استندت إليه، فإذا قلت: أعجبنى اليومُ، أو قلت: اليومُ مباركٌ، لحق بالأسماء، ولم يسمَ ظرفاً، لأنك تحدث عنه لا عن شيء وقع فيه))^(١٧٧).

وحكمه من حيث الإعراب هو النصب، إذ ذكره رءوف جمال الدين قائلاً: ((كلّ ما دلّ على الزمان وهو صالح للنصب على الظرفية، وكذلك كلّ ما دلّ على المكان وهو صالح للنصب على الظرفية))^(١٧٨). والعامل فيه هو الفعل

^(١٧٢) ديوان أبي المهوش الاسدي: ٥، ينظر: الاقتضاب: ١٢/٣، خزانة الادب: ٥٢٧/٦..

^(١٧٣) ينظر: الاقتضاب: ٨/٣ - ١٢.

^(١٧٤) ينظر: شرح شذور الذهب: ٢٢٦: شرح ابن عقيل: ٥٧٤/٢ - ٥٧٨.

^(١٧٥) ينظر: لسان العرب (ظرف): ١٤٩/٨.

^(١٧٦) ينظر: شرح ابن عقيل: ٥٧٩/٢.

^(١٧٧) الاقتضاب: ٨٠/١، ٨١.

^(١٧٨) ينظر: المعجب في علم النحو: ٩٠.

الواقع فيه ظاهراً، وإنَّ الفعل متعدٍ إلى جميع ظروف الزمان لقوة دلالاته عليه، لأنَّ الزمان أحد مدلولي الفعل^(١٧٩)، وقد يكون المصدر أو الوصف^(١٨٠)، وقد المحَّ الشارح إللى وروده فلى قول الشاعر الأعرشى^(١٨١):

رضعي لبان تَدْيَ أَمَّ تحالفاً بأسحَمَ داجٍ عَوْضُ لا تنفرقُ

إذا كان القسم بـ (اسحَم) فـ (الباء) باء القسم، ويكون (عَوْض) ظرفاً، والتقدير: لا تنفرق عَوْضَ دهرنا.

أمَّا المفعول معه فلم يتطرق إليه الشارح، ولعلَّ السبب في تقديره هو اختلاف النحويين في العامل فيه، فالكوفيون ذهبوا إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف، والبصريون يرون أنه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط (الواو)، وذهب الزجاج إلى أنَّه منصوب بتقدير فعل محذوف^(١٨٢).

ثانياً: المشبهات بالمفاعيل:

١- الحال: هو ((الوصف الفضلة المسوق لبيان هيئة صاحبه، أو تأكيدها، أو تأكيد عامله، أو مضمون الجملة قبله))^(١٨٣)، وهو من المشبهات بالمفاعيل التي ذكرها النحويون، من بينهم سيبويه بقوله: ((هذا باب ما ينتصب من المصادر، لأنَّه حال وقع فيه الأمر))^(١٨٤).

والعامل في الحال يكون: الفعل، أو شبهه أو معناه^(١٨٥)^(١٨٦). وقد ذكر

^(١٧٩) ينظر: همع الهوامع: ١٩٥/١.

^(١٨٠) ينظر: أوضح المسالك: ٤٨/٢، ٤٩، والنحو الوافي: ٢٣٠/٢.

^(١٨١) ديوان الأعرشى: ٢٧٥؛ الخصائص: ٢٦٥/١، الأغاني: ١١١/٩، والاقتضاب: ٢٥١/٣، شرح

شواهد المغني: ٣٠٣/١.

^(١٨٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٤٨/١.

^(١٨٣) شرح جمل الزجاجي: ٣٢٦/١، شرح الحدود النحوية: ١٠٩، النحو الوافي: ٣٣٨/٢.

^(١٨٤) كتاب سيبويه: ٣٧٠/١.

^(١٨٥) يقصد بـ (معنى الفعل): ما يستنبط منه معنى الفعل: كالظرف والجار والمجرور والتشبيه.

الشارح طائفة من مسائل الحال وأحكامه وأنواعه منها:

العامل في الحال: أخذ الشارح يبيّن أنّ العامل في الحال (فعله) في أكثر من نص، ومما يمثل ذلك ما ورد في قول أبي المهوش^(١٨٧):

إذا ما ماتَ ميّتٌ من تميمٍ فسركَ أن تعيشَ فجئُ بزادٍ

تراه يطوّف الآفاقَ حرصاً ليأكلَ رأسَ لقمانَ بن عادٍ

فجملته (يطوّف) جملة في محل نصب حال، والعامل فيه فعله (تري)، وصاحب الحال هو الضمير المفعول في (تراه). وكذلك حديثه عن قول امرئ القيس^(١٨٨):

تيممتِ العين التي عند ضارجٍ يفيء عليها الظلُ عَرْمَضُها طامي

فالعامل في الحال الجملة (يفيءُ عليها الظل) هو الفعل (تيممت) وصاحب الحال هو (العين)، وقوله: (عَرْمَضُها طامي) جملة موضعها النصب على الحال، والعامل فيها الفعل (يفيء)، وصاحب الحال الضمير في (عليها)، وقول عدي بن الرقاع العاملي^(١٨٩):

يخرجنُ مِنْ مُستطيرِ النقعِ دامية كأنَّ آذانها أطرافُ أقلام

فقوله: (كأنَّ آذانها أطرافُ أقلام) جملة في موضع نصب على الحال من الضمير في (يخرجن)، والعامل فيها الفعل (يخرج)، وكذلك قول يزيد بن خرقّ العبدى^(١٩٠):

وداويتها حتى شئت حبشية كأنَّ عليها سندساً وسُدوساً

فقوله: (كأنَّ عليها سندساً وسُدوساً) جملة في موضع النصب

^(١٨٦) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٥٣/٢، ٥٤.

^(١٨٧) ينظر: الاقتضاب: ١٠٥/١، ٨٩/٣، بنظر: خزنة الأدب: ٥٢٧/٦.

^(١٨٨) ديوان امرئ القيس: ١١٥، ينظر: الاقتضاب: ٢٥/٣، أساس البلاغة (فيأ): ٢٨.

^(١٨٩) ديوان عدي بن الرقاع العاملي: ٢٦٧، المعاني الكبير: ١١٤.

^(١٩٠) ينظر: المخصص: ٨٧/٦، المعاني الكبير: ٨٧/١، المقتضب: ٢٦٩/٣.

حال، والتقدير: مشبهة السندس والسدوس، وإن شئت التقدير: مظنونا عليها سندس وسدوس، لأنَّ (كأنَّ) إذا أخبر عنها بالظروف والأفعال والأسماء المشتقة من الأفعال داخلها معنى الظن والحسبان^(١٩١).

الحال الجملة: وقد تقع الجملة حالا لتضمنها معنى الوصف، ولا بدَّ فيها من ضمير يربطها بصاحبها أو (واو) تقوم مقام الضمير، وقد تكون اسمية أو فعلية^(١٩٢). ومن الفعلية قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ﴾^(١٩٣)، إذ قال: (وكفرتُم به) حال بإضمار (قد)، وهذا هو الموافق لجمهور البصريين، قال العكبري في هذه الآية: ((أي: وقد كفرتم به، فيكون حالا))^(١٩٤).

ومن مواضع الحال (الجملة) التي ذكرها الشارح ما جاء في قول عمرو بن احرمر الباهلي^(١٩٥):

فزعت إلى القصواء^(١٩٦) وهي مُعدَّة لأمثالها عندي إذا كنت أوجدا
كثور العذاب^(١٩٧) الفرد يضربُه النَّدى تعلَّى النَّدى في متنه وتحدرا
فقوله: (يضربُه النَّدى) وقوله: (تعلَّى النَّدى) جملتان في موضع نصب على الحال من الثور والعامل فيهما معنى التشبيبه^(١٩٨).

ومن موضوعات الحال الجملة: وقوع الحال جملة اسمية، في قول الشاعر المسيب بن علس^(١٩٩):

^(١٩١) ينظر: الاقتضاب: ٢٦٩/٣.
^(١٩٢) ينظر: المفصل في صناعة الإعراب: ٦٤، شرح الألفية لابن الناطم: ١٣٤.
^(١٩٣) سورة الاحقاف: ١٠.
^(١٩٤) التبيان في اعراب القرآن: ١١٥٤/٢.
^(١٩٥) ديوان عمرو بن احرمر الباهلي: ٨٤.
^(١٩٦) القصواء: ناقة. لسان العرب، مادة (قصو).
^(١٩٧) العذاب: منقطع الرمل. لسان العرب، مادة (عذب).
^(١٩٨) ينظر: إصلاح المنطق: ٢٤٠-٢٤٨، الاقتضاب: ٨٠/٣، لسان العرب (عذب): ٧٦/٩.
^(١٩٩) ديوان المسيب بن علس: ٧٨.

كجمانة البحري جاءَ بِهَا غَوَاصُهَا مِنْ لُجَّةِ الْبَحْرِ
نُصِفَ النَّهَارُ الْمَاءُ غَامِرُهُ وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ لَا يَدْرِي^(٢٠٠)

فقلوله: (الماءُ غامرُهُ) و(ورفيقُهُ بالغيبِ لا يدري) جملتان اسميتان في موضع نصب على الحال، وقد ناب الضمير عن (واو) الحال^(٢٠١)، وأما مجيئها مع واو الحال، ففي قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾^(٢٠٢). وكان على الشاعر أن يقول: (والماءُ غامرُهُ) فيأتي بواو الحال، ولكنه اكتفى بالضمير عنها، ولو لم يكن ضميرا عائدا إلى صاحب الحال لم يجز حذف الواو.

الحروف التي تنوب عن واو الحال: قد تنوب عن (واو الحال) حروف ثلاثة أشار إليها الشارح، وهذا ما ستناوله تباعا، وهذه الحروف هي (الباء - على - اللام)^(٢٠٣):

١- الباء: وردت في قول النابغة الذبياني^(٢٠٤):

وَهُمْ زَحَفُوا لَغَسَانَ بَزَحْفٍ رَحِيبِ السَّرْبِ أُرْعَنَ مَرْجَحْنٌ
بِكُلِّ مُدَجِّجٍ كَاللَيْثِ يَسْمُو إِلَى أَوْصَالِ ذِيَالٍ رَفْنٌ

فالباء في قوله: (بِكُلِّ مُدَجِّجٍ) هي الباء التي تنوب مناب واو الحال في قوله: (جاءَ زَيْدٌ بَنِيَابِهِ)، أي وثيابه عليه، ومثله قول الآخر: قد قطع الحبل بالمروء^(٢٠٥).

٢- على: وردت في قول عمران بن حطان^(٢٠٦):

أَحَافِرَةٌ عَلَى صَلَعٍ وَشَيْبٍ مَعَاذَ اللَّهِ مِنْ سَقَةٍ وَعَارٍ

^(٢٠٠) الاقتضاب: ٢٢٠/٣، لسان العرب (نُصِفَ): ١٦٥/١٤، مغني اللبيب: ٥٠٥/١.

^(٢٠١) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٧٧/٢، شرح الألفية لابن الناظم: ١٣٥.

^(٢٠٢) سورة البقرة: ٢٢.

^(٢٠٣) ينظر: الاقتضاب: ١٢٨/٣.

^(٢٠٤) ديوان النابغة الذبياني: ٢٥٣، ينظر: سمط اللآلي: ٦٨٧.

^(٢٠٥) ينظر: الاقتضاب: ١٢٨/٣، شرح المفصل: ٢٣/٨، رصف المباني: ١٤٥.

^(٢٠٦) اصلاح المنطق: ٣٢٧، سمط اللآلي: ١٢٢.

وقوله: (صَلَعٌ وشَيْبٌ) في موضع نصب على الحال، و(على) هي التي تنوب مناب (واو) الحال في قولهم: (جاء زيدٌ على ضعفه)، كأنه قال: (وهو ضعيف)، وتقدير قول الشاعر: ((أحافرةٌ وأنا أصلعُ وأشيبُ))^(٢٠٧).

٣- وأما (اللام): فقد أشار إليها الشارح في قول الشاعر^(٢٠٨):

هجوتَ محمداً فأحبتُ عنه وعندَ الله في ذاكِ الجزاءُ
فإنَّ أبي ووالدَهُ وعِرضي لعِرضِ محمدٍ منكم وقاءُ

فاللام في قوله: (لعِرضِ محمدٍ) في موضع نصب على الحال من (الوقاء) وهي حال لنكرة تقدمت عليها، لأنه لو قال: (وقاءٌ لعِرضِ محمدٍ) لكان المجرور في موضع (الصفة) لـ (وقاء)، فلما تقدم صار في موضع نصب على الحال^(٢٠٩).

د - أنواع الحال: ومن الموضوعات التي توسع بها في موضوع الحال هو أنواعه غير الواردة ذكراً^(٢١٠)، وهي^(٢١١) الحال المستصحبة، كقولك: هذا زيدٌ قائماً، ومنها الحال المحكية، كقولك: رأيتُ زيداً أمس ضاحكاً، ومنها الحال المقدرة، كقولك: سيخرج زيدٌ مسافراً غداً، ومنها الحال المؤكدة، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾^(٢١٢)، ومنها الحال الموطئة، كقوله تعالى: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا﴾^(٢١٣). وحصل خلاف بين النحويين حول إعراب (لسانا) فمنهم من يرى أنَّ (لسانا) هو الحال، و(عربياً) هو التوطئة^(٢١٤)، وبعض آخر يرى: أنَّ (عربياً) هو

^(٢٠٧) الاقتضاب: ٢٥٧/٣.

^(٢٠٨) ديوان حسان بن ثابت: ٥، ينظر: سمط اللآلي: ٣٥٣، الاقتضاب: ٣٦/٣.

^(٢٠٩) ينظر: الاقتضاب: ٣٦/٣.

^(٢١٠) ينظر: شرح الجمل للزجاجي: ٣٢٦/١، شرح شذور الذهب: ٢٤٥، ٢٤٦، أوضح المسالك ابن

مالك: ٧٧، ٧٨/٢، شرح ابن عقيل: ٦٢٥/١، ٦٢٦، النحو الوافي: ٤٣٢/٢.

^(٢١١) ينظر: الاقتضاب: ٧٩/١، ٨٠.

^(٢١٢) سورة البقرة: ٩١.

^(٢١٣) سورة الأحقاف: ١٢.

^(٢١٤) التوطئة: الاسم الجامد، لما وصف بما يجوز أن يكون حالا، صلح أن يقع حالا.

الحال، و(لسانا) هو التوطئة^(٢١٥).

وقد يكون معنى التوطئة في الحال: أن يتأول في الاسم الجامد تأويلاً يخرج به إلى حكم الاسم المشتق، كقوله^٧، وقد سُئِلَ: ((كَيْفَ يَأْتِيكَ الْوَحْيُ، فَقَالَ: أَحْيَانًا يَتِمَثَّلُ لِي الْمَلِكُ رَجُلًا))^(٢١٦). فالتوطئة هنا على وجهين:

أحدهما: أن تجعل رجلاً في تأويل قوله: قريباً أو محسوساً، وهما اسمان^(٢١٧) جاريان على العقل.

والثاني: أن تريد مثل رجل، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، وهذا معنى قولنا: إنَّ سبيلها أن تكون مشتقة، أو في حكم المشتق، وأما الحال التي في حكم المنتقل، نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾^(٢١٨)، فالحق لا يفارقه التصديق، ولكن لما المخبر قد يذكر الحق ليصدق به حقاً آخر، وقد يذكره لنفسه، أشبهت الحال المنتقلة إذ كان لها معنيان تنتقل من أحدهما إلى الآخر^(٢١٩)؛ لذا خص الشارح من أنواع الحال الحال الموطئة والحال المنتقلة، لعله فيهما، وهو عدم التمييز بين ذلك إلا بدقة وحذر، لذا توسع فيهما إذا ما قيس بالأنواع الأخرى.

أمّا الحال شبه الجملة فهو من الموضوعات التي شحّ ذكرها في كتب النحويين، وإنْ أجازها بعضهم كابن هشام^(٢٢٠) والسيوطي (ت ٩١١ هـ)^(٢٢١)، لأنَّ إعراب القرآن قائم على تفسير المعنى فمنع من ذلك وإنْ كان لها وجود كقوله

^(٢١٥) التوطئة: الحال لما كانت صفة معنوية، شبيهة بالصفة اللفظية، وحكم الصفة اللفظية؛ أن يكون لها موصوف تجري عليه فقل مثل ذلك في الصفة المعنوية.

^(٢١٦) ينظر: الاقتضاب: ٨٠/١.

^(٢١٧) ينظر: الاقتضاب: ٨٠، ٧٩/١.

^(٢١٨) سورة البقرة: ٩١.

^(٢١٩) ينظر: الاقتضاب: ٨٠/١.

^(٢٢٠) ينظر: الإعراب عن قواعد الإعراب: ٨٨، ٨٩.

^(٢٢١) ينظر: همع الهوامع: ٢٤٣/١.

تعالى: ﴿ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾^(٢٢٢)، إذ إنَّ (في الآخرة) متعلق بمحذوف وقع حالا من عذاب، لأنه في الأصل صفة له، فلما تقدم انتصب حالاً.

٢. التمييز لغة: (فصل الشيء عن غيره)^(٢٢٣) كقوله تعالى: ﴿تَكَادُ تَمَيِّزُ مِنَ الْغَيْظِ﴾^(٢٢٤) أي: ينفصل بعضها من البعض، ويقال له: (التمييز، والتبيين، والمبين، والتفسير، والمفسر)^(٢٢٥) وهي ألفاظ متداولة اصطلاحاً، وحدّ التمييز: ((اسم نكرة يأتي بعد الكلام التام يراد به تبيين الجنس، وأكثر ما يأتي بعد الإعداد والمقادير))^(٢٢٦).

وما ذكره الشارح في موضوع التمييز قول الشاعر هدية بن الخشرم^(٢٢٧) إذ قال:

ولا تنكحني إن فرّق الدهرُ بيننا أغمّ القفا والوجه ليس بأنزعا

فقوله: (القفا) منصوب على التمييز^(٢٢٨)، إلا أنَّ البصريين لا يجيزون النصب على التمييز، لأنَّ التمييز لا يكون إلا نكرة، على عكس الكوفيين^(٢٢٩). ونظير هذا البيت قول النابغة الذبياني ذكره الشارح ضمن مواضيع التمييز وهو:

ونمسكُ بعده بذبابٍ عيش أجبَّ الظهرَ ليس له سنامٌ^(٢٣٠)

فقوله (الظهر) منصوب على التمييز، ويروى برفع (الظهر) وخفضه^(٢٣١).

^(٢٢٢) سورة المائدة: ٣٣.

^(٢٢٣) ينظر همع الهوامع: ٢٤٣/١.

^(٢٢٤) سورة الملك: ٨.

^(٢٢٥) ينظر: شرح شذور الذهب: ٢٥٤.

^(٢٢٦) اللمع في العربية: ١٣٧، وشرح المفصل: ٧٠/٢، وحاشية الخصري: ٢٢١/١.

^(٢٢٧) ديوان هدية بن الخشرم: ١٠٥؛ الاغانى: ١٧٥/٢١.

^(٢٢٨) ينظر: الاقتضاب: ١٣٩/٣.

^(٢٢٩) ينظر: المصدر نفسه: ٢٩٨/٣.

^(٢٣٠) ديوان النابغة: ٢٣٣.

أمّا موضوعا الاستثناء والنداء فلم يتطرق الشارح اليهما كما تطرق إلى الحال والتمييز وإنما أورد لكل منهما حالة واحدة، فالأول في قول الشاعر^(٢٣٢):
ولا عيبَ فينا غيرَ عرقٍ لمعشرٍ كرامٍ وأنا لا نخطُ على النمل^(٢٣٣)
إذ نصب (غير) جعله مستثنى منقطعاً، ليس من الأول، لأنّ العرق الكريم والامتناع من الخط على النمل ليس من العيوب، لأنّ المعنى الذي ذكره الشاعر: لا عيبَ فيه البتة.

وأشار إلى النداء في قول البعيث خراش بن بشير المجاشعي^(٢٣٤) إذ قال:

لَقِيَ حَمَلَتَهُ أُمُّهُ وَهِيَ ضَيْفَةٌ فَجَاءَتْ بَيْتَنَ لِلضَيْفَةِ أَرْشَمًا

فجعل قوله: (لَقِيَ) منادى محذوف الأداة، أراد (يا لقي) وكان حكمه مرفوع الموضع، لأنّه قصد به جريراً، ولكن لما كان ما بعده من صفته، أشبه المضاف إليه لطوله، فنصبه وصار بمنزلة قولك: (يا خيراً من زيد) ويدل على انه في موضع نصب، تنوينه اياه^(٢٣٥).

^(٢٣١) ينظر: الاقتضاب: ١٤٠/٣.

^(٢٣٢) ديوان النابغة الذبياني: ٤٤، ينظر: كتاب سيبويه: ٣٢٦/٢، مغني اللبيب: ١١٤، شرح شواهد المغني: ٣٤٩.

^(٢٣٣) الاقتضاب: ١٣/٣.

^(٢٣٤) ديوان خراش بن بشير، القصيدة رويت في ديوان جرير: ١١٧، الحيوان: ٢٥٨/١.

^(٢٣٥) ينظر: الاقتضاب: ١٤٥/٣، لسان العرب (رَشَمَ): ٢٢٢/٥.

المبحث الثالث

المجرورات

الجر من العلامات المختصة بالأسماء، وعند علماء النحو هو علم الإضافة، والجر يكون بحرف جر أو إضافة أو تبعية. وقد تناول الشارح طائفة من المسائل التي لها صلة بالمجرورات من الأسماء وناقشها هي: (المجرورات بحرف ، المجرورات بالإضافة، المجرورات بالتبعية):

١. **الجر على الجوار:** وهو صورة من صور الاتباع التي لا تجري على نظام الإتيان العام^(٢٣٦) وهو أيضا بجر لمجاورة المجرورات في بابي النعت والتوكيد^(٢٣٧).

كان موقف النحويين بإزاء هذه الظاهرة بين مؤيد ومعارض، ومن بين الذين أجازوا الجر على الجوار الخليل بن أحمد الفراهيدي مشترطاً فيه التعريف والتذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، في حين لم يشترط سيبويه، بل أنه يرى: أن قرب الجوار حمل العرب على أن جروا: هذا جُحْرُ ضِبِّ خرب، ونحوه^(٢٣٨). وتبعه أبو علي الفارسي وأيدهما الشارح إذ أشار في قول سلامة بن جندل^(٢٣٩):

ليسَ بأسْفَى ولا أَقْنَى ولا سَفَلٍ يُسْقَى دواءً قَفِي السَّكَنِ مَرِيوبٍ

فقوله: (مريوب) مخفوض على الجوار من (السكن)^(٢٤٠).

الإضافة لغة: هي الإسناد^(٢٤١) وإلى ذلك أشار عمرو القيس إذ قال^(٢٤٢):

^(٢٣٦) ينظر: كتاب سيبويه: ٢٩/٣.

^(٢٣٧) ينظر: شرح شذور الذهب: ٣٣١، معجم المصطلحات النحوية والصرفية: ٥٨.

^(٢٣٨) ينظر: كتاب سيبويه: ٦٧/١، ٤٣٧، الإنصاف في مسائل الخلاف (مسألة ٨٤): ٦٠٢/٢.

^(٢٣٩) ديوان سلامة بن جندل: ١٤.

^(٢٤٠) ينظر: إصلاح المنطق: ٦٤، الاقتضاب: ٨٩/٣.

^(٢٤١) ينظر: لسان العرب، باب (سَدَّ): ٣٩٦/٦.

فَلَمَّا دَخَلْنَاهُ أَضْفَنَّا ظَهْرَنَا إِلَى كُلِّ جَارِيٍّ جَدِيدٍ مُشْطَبٍ

فكلمة: (أضفنا) بمعنى (أسندنا).

الإضافة اصطلاحاً: فهي إسناد اسم إلى غيره، تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينية، أو ما يقوم مقام تنوينه^(٢٤٣).

٢. حذف المضاف: وهو موضوع داخل في صلب المجرورات، وقد أجاز النحويون إذا حصل المعنى بقرينة حاك أو لفظ آخر استغنى عن اللفظ الموضوع، وعند حذفه ينهض المضاف إليه مقامه ويعرب بإعرابه^(٢٤٤).

وحذف المضاف نوعان هما:

أ. حذف المضاف المفرد: والى ذلك أشار الشارح في قول لبيد بن ربيعة^(٢٤٥):

كَأَنَّ مُصَفَّحَاتٍ فِي ذُرَاهُ وَأَنْوَاحًا عَلَيْهِنَّ الْمَالِي

أراد في هذا البيت (عجزه): على أيديهنَّ المَالِي، فحذف المضاف المفرد (أيدي) وأقام المضاف إليه (المَالِي) مقامه^(٢٤٦). ومثله قول أبي زيد الذي أنشد عنه ابن قتيبة:

وكيف بأطرافي إذا ما شتمتني وما بعد شتم الوالدين صلوح^(٢٤٧)

كيف أصالحك بشتم أطرافي، فحذف المضاف (شتم) وأقام المضاف إليه (أطراف) مقامه، وحذف ذكر المصالحة لدلالة الصلوح المذكور في آخر

^(٢٤٢) ديوان امرئ القيس: ٣٠١.

^(٢٤٣) ينظر: شرح شذور الذهب: ٣٢٥، قطر الندى وبل الصدى: ٢٥٣.

^(٢٤٤) ينظر: شرح المفصل: ٢٣/٣، حاشية الصبان: ٢٧١/٢.

^(٢٤٥) ديوان لبيد بن ربيعة: ١٠٩.

^(٢٤٦) ينظر: الاقتضاب: ٢٨٩/٢.

^(٢٤٧) ينظر: اصلاح المنطق: ١٢٤، لسان العرب (طرف): ١٤٩/٨.

البيت^(٢٤٨).

ب.حذف المضاف الجملة: مثلما ذكر النحويون حذف المضاف المفرد
ذكروا حذف المضاف الجملة وتطرق إليه الشارح في قول ذي الرمة^(٢٤٩).

فلما لبسَ الليلَ، أو حينَ نصبت له منْ خذا آذانها وهو جانحُ

حذف المضاف الجملة (أقبل) التي أضيفت إليها (حين)، أراد: وحينَ أقبل
الليل. والذي يدل على حذف المضاف الجملة (الهاء) في قوله (له) أنها عائدة
على (الليل) لا على (الحين)، لأنَّ المعنى يفصح عن ذلك، إذ يريد: أنَّ مجيء الليل
أذهب بعض هذا آذانها، ولم يذهب جملته^(٢٥٠).

^(٢٤٨) ينظر: الاقتضاب: ٥١/٣.

^(٢٤٩) ديوان ذي الرمة: ١٠٨، الاقتضاب: ١٨٢/٣.

^(٢٥٠) ينظر: الاقتضاب: ١٨٢/٣.

المبحث الرابع

التوابع

التوابع: هي التي تتبع الأسماء أو الأفعال في رفعها أو نصبها أو جرّها أو جزمها، والغرض من الإتيان بها في الكلام تخصيص المتبوع وتوضيحه، وأحصى النحويون مفرداتها فوجدوها في النعت والبدل والعطف والتوكيد وعطف النسق، وقد تطرق الشارح إليها في أثناء إعرابه لأبيات الكتاب، فتحدث عن النعت بنوعيه المفرد والجملة، وحذف المنعوت وإقامة النعت مقامه، وأشار إلى البدل وما يندرج تحته من بدل كلّ من كلّ، وبعض من كلّ، وبدل الإشتمال، وأشار إلى العطف بأقسام ثلاثة، وهي: عطف المفرد على المفرد، وعطف الجملة على الجملة، وعطف الفعل على الفعل، وذكر التوكيد المعنوي، وهذا ما نتناوله تباعاً.

أولاً: النعت: هو: ((لفظ يتبع الموصوف في إعرابه تحلية وتشخيصاً له بذكر معنى في الموصوف أو في شيء من سببه وذلك المعنى عرض للذات لازم له))^(٢٥١).

ينبغي للنعت أن يوافق المنعوت تعريفاً وتنكيراً، فقد سئل أبو حاتم السجستاني

(هـ) عن جواز نعت المعرفة بالنكرة، فقال: يجوز ذلك، إذا لم يوصف به غيره كانت النكرة كالمعرفة، قال الله جلّ وعزّ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٢٥٢) (فالله جلّ وعز معرفة و(أحد) نكرة ولكن ليس لم يوصف به غير الله صار معرفة)^(٢٥٣). وذهب المازني (هـ) إلى أن النعت إذا تقدم على المنعوت ينصب على الحال، وقد تبعه المبرّد (٢٨٥هـ) في ذلك^(٢٥٤) قال: زعم سيبويه في بيت

^(٢٥١) شرح جمل الزجاجي: ١/١٩٣، الأملّي النحوية، لابن الحاجب: ٥٨/٣، شرح المفصل: ٤٧/٣.

^(٢٥٢) سورة الإخلاص: ١.

^(٢٥٣) مجالس العلماء: ١١٥.

^(٢٥٤) ينظر: المقتضب: ١٩١/٤، ١٩٢، مجالس العلماء: ٩٠.

الفرزدق^(٢٥٥):

فأصبحوا قد أعادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إذْ هم قريشٌ وإذْ ما مثلُهُم بشرٌ

فقدم النعت (مثل) على المنعوت (بشر) فنصب على الحال.

ومن موضوعات النعت:

النعت المفرد: ذكره الشارح في قول الشاعر سلامة بن جندل^(٢٥٦):

والعاديات أسأبي الدماء بها كأن أعناقها انصابٌ ترجيب

من كلّ حتّ إذا ما ابتل مُلبّده صافي الأديم، أسيل الخدّ يعبوب

ليسَ بأسفى ولا أقنى ولا سفيل يُسقى دواءً، قفي السكّن مريوب

فـ (يعبوب) صفة إلى (حتّ)، والحتّ: السريع، وكذلك (مريوب)

والتقدير: من كلّ حتّ يعبوب مريوب^(٢٥٧).

النعت الجملة: صح النعت بالجملة، لتأويلها بالمفرد، وأجازه النحويون بعد

وروده في قوله تعالى: ﴿اللَّهُمَّ رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيداً

لأولئنا وآخرئنا﴾^(٢٥٨).

وقد تطرق إلى ذلك ابن مالك إذ يقول^(٢٥٩):

ونعتوا بجملة مُنْكَرَا فَأَعْطَيْتَ مَا أُعْطِيْتَهُ خَبْرَا

ومن نعت الجملة قول الحارث بن حلزة^(٢٦٠) الذي أشار إليه الشارح:

ولقد رأيت معاشرَا قد جمّعوا مالا وولدا

وهم زباب^(٢٦١) حائرٌ لا تسمعُ الأذانُ رَعْدَا

^(٢٥٥) ديوان الفرزدق: ٢٢٣، ينظر: المقتضب: ١٩١/٤.

^(٢٥٦) ديوان سلامة بن جندل: ١٤.

^(٢٥٧) ينظر: إصلاح المنطق: ٦٤، الاقتضاب: ٨٩/٣.

^(٢٥٨) سورة المائدة: ١١٤.

^(٢٥٩) ينظر: شرح ابن عقيل: ١٩٥/٣.

^(٢٦٠) ديوان الحارث بن حلزة: ٢٠.

فقلوه: (لا تُسْمَعُ الْآذَانُ رَعْدًا) جملة في محل رفع (صفة) إلى (رَبَابٌ) أو في محل نصب صفة إلى (معاشر)، والتقدير عند البصريين: لا تسمع الآذان منها أو منهم، إذ حذف الضمير اختصاراً لما فيه فهم المعنى^(٢٦٢).

أما التقدير عند الكوفيين فهو: لا تسمع آذانها أو آذانهم، فنابت الألف واللام مناب الضمير، ومثله قول النابغة الجعدي^(٢٦٣):

حتى لحقنا بهم تُعدى فوارسنا كأننا رَعْنُ قُفٍّ يرفع الألا

فجملة (يرفع الألا) صفة إلى (رَعْنُ)^(٢٦٤).

حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه:

ومن موضوعات النعت التي ذكرها الشارح حذف الموصوف وإقامة صفته مقامه إذا دلَّ عليه دليل، أو شهدت الحال به^(٢٦٥) كقوله تعالى: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾^(٢٦٦). قوله تعالى (هَنِيئًا) صفة لمصدر محذوف أي (طعاماً وشراباً هَنِيئًا) وترك ذكرها لكثرتها وتنوعها^(٢٦٧) ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾^(٢٦٨)، فالكاف في محل نصب على أنها في الأصل نعت لمصدر محذوف، والتقدير: أي: الله يفعل ما يشاء أن يفعله فعلاً مثل ذلك الفعل العجيب من شيخ فان، وعجوز عاقر، وقد أكد ذلك عدد من المفسرين والنحويين، منهم مكي بن أبي طالب^(٢٦٩) والأنباري^(٢٧٠). ومن المسائل التي ذكرها الشارح في ضمن

^(٢٦١) الزباب: جنس من الفأر لا شعر عليه، يضرب بها المثل للرجل الجاهل ((أسرف من زبابة)).

^(٢٦٢) ينظر: والمعاني الكبير ٦٥٦؛ الإقتضاب: ١٦٧/٣، لسان العرب (زبب): ٤/٤٦٤.

^(٢٦٣) ديوان النابغة الجعدي: ١٠٦، الخصائص: ١٣٤/١، الاضداد، للسجستاني: ١٥٥.

^(٢٦٤) ينظر: الإقتضاب: ٣٠/٣.

^(٢٦٥) ينظر: الخصائص: ٣٦٦/٢.

^(٢٦٦) سورة الطور: ١٩.

^(٢٦٧) ينظر: مقتنيات الدرر وملقطات الثمر: ٢٤٥/١٠.

^(٢٦٨) سورة آل عمران: ٤٠.

^(٢٦٩) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١٥٩/١.

موضوع حذف الموصوف وإقامة صفته مقامه قول الشاعر طرفة بن العبد^(٢٧١):

نحنُ في المشتاة ندعو الجفلى لا ترى الآدبَ فينا يَنْتَقِرُ

فـ(الجفلى) صفة لمصدر محذوف، تقديره: (ندعو الدعوة الجفلى) فحذف المصدر، وقامت صفته مقامه^(٢٧٢).

ومثله قول الشاعر^(٢٧٣):

وهي شوهاء كالجوالق فوها مُستجافٌ يضلُّ فيه الشكيمُ

(فالكاف) في قوله (كالجوالق) صفة لمصدر محذوف، كأنه قال: فوها مستجافٌ استجافةً كأستجافة الجوالق، فحذف المصدر، وإقام صفته مقامه، وحذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه^(٢٧٤).

ثانياً: البديل: هو ((إعلام السامع بمجموع الاسمين أو الفعلين على جهة البيان، أو التأكيد على أن ينوي بالأول الطرح من جهة المعنى لا من جهة اللفظ))^(٢٧٥).

ومن الواضح لدى النحويين أن أقسام البديل أربعة هي:

بذل كل من كل، وبذل بعض من كل، وبذل الاشتمال، وبذل الغلط والنسيان. وقد أشار الشارح إلى طائفة من مسائل البديل في أثناء إعرابه للأبيات منها:

١. ما يتعلق ببذل كل من كل، والذي يعني أن تبذل اللفظ من اللفظ، وإن

^(٢٧٠) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١١٠/٣؛ مقتنيات الدرر وملتقطات الثمر: ١٩٤/٢.

^(٢٧١) ديوان طرفة بن العبد: ٦٠، ينظر: الاضداد، لابن السكيت: ١٨٧، المعاني الكبير: ١٢٤.

^(٢٧٢) ينظر: الاقتضاب: ١٤٥/٣.

^(٢٧٣) ينظر: الاقتضاب: ٩٧/٣، لسان العرب (شكم): ١٧٩/٧.

^(٢٧٤) ينظر: الاقتضاب: ٩٧/٣.

^(٢٧٥) شرح جمل الزجاجي: ٢٧٩/١، ينظر: اللمع في العربية: ١٩٩، شرح الألفية لابن الناظم: ٢١٥.

يكون اللفظان واقعين على معنى واحد^(٢٧٦)، وهذا ما نجده في قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾^(٢٧٧)، إذ ذكر في جر (غير) بدلا من (الهاء والميم) في (عليهم)، أو بدل من (الذين) وهذا ما ذهب إليه ابن كيسان (ت ٢٩٩ هـ)^(٢٧٨)، ومن ذلك ما أورده الشارح في قول النابغة الذبياني^(٢٧٩).

وَتَفَتُّ لَهُ بِالنَّصْرِ إِذْ قِيلَ قَدْ عَزَتْ
بَنُو عَمِّهِ دُنْيَا وَعَمْرُو بْنُ عَامِرٍ
كَتَائِبٌ مِنْ عَسَانَ غَيْرُ أَشَايِبِ
أُولَئِكَ قَوْمٌ بِأَسْهُمٍ غَيْرُ كَاذِبِ

ف(بنو) بدل من (كتائب)، وردّ الشارح من لا يجوز أن يكون جمع المذكر السالم (بنو) بدل من المبدل عنه (كتائب) وهو جمع تكسير، وجمع التكسير يقبل تاء التأنيث بخلاف جمع المذكر السالم بما يأتي: ((إنّ جمع المذكر السالم قد جاء فيه التأنيث، وإن كان قليلا))^(٢٨٠)، وقول النابغة يؤكد قول العرب: قالت بنو عامر خالوا بني أسد، وقوله: ولا تلاقي كما لاقت بنو أسد، وقوله^(٢٨١) أيضا:

وَقَدْ عَسَرَتْ مِنْ دُونِهِمْ بِأَكْفِهِمْ
بَنُو عَامِرٍ عَسَرَ الْمَخَاضِ الْمَوَانِعِ

- ومن مواضع البديل التي أشار إليها الشارح:

٢. **بديل الاشتمال**، وحده هو ((بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه اشتمالاً بطريق الاجمال كقولنا: (أعجبني زيدٌ علمه) ولا بدّ من اتصاله بضمير يرجع إلى المبدل منه))^(٢٨٢) والى ذلك أشار الشارح في هذه المسألة إلى قول

^(٢٧٦) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٢٨١.

^(٢٧٧) سورة الفاتحة: ٧.

^(٢٧٨) ينظر: اعراب القرآن للنحاس: ١٢٥/١.

^(٢٧٩) ديوان النابغة الذبياني: ١٠.

^(٢٨٠) الاقتضاب: ٢٦٨/٣.

^(٢٨١) ينظر: كتاب سيبويه: ٨٠/١، المعاني الكبير: ٨٢٠، الاقتضاب: ٢٦٨/٣.

^(٢٨٢) ينظر: أوضح المسالك: ٤٠٢/٣، شرح الاشموني: ٤/٣.

لبيد^(٢٨٣):

فمتى ينقع صراخٌ صادقٌ يحلبوه ذات جرسٍ وزجلٍ
فخمة ذفراء تُرتى بالعُرا قُرد مانيا وتركا كالبصل

فـ(فخمة)هي الدرع نصبت على البدل من (ذات جرس)وهو بدلُ اشتمال،لأنَّ في قوله:(يحبون ذات جرس وزجل)معنى يشتمل على أنَّهم يحلبونه بالدروع وغيرها،والعائد من البدل إلى المبدل منه محذوف،كأنَّه قال:(بالعرا منها)،وهذا على قياس مذهب البصريين^(٢٨٤).وأما على قياس مذهب الكوفيين،فإنَّ (الألف واللام)في (العرا)سدتا مسد الضمير ونابتا منابه^(٢٨٥).و(قرد مانيا)بدل من (فخمة)من (ذات جرس)لأنَّ القرد مانيا هو الفخمة بعينها،لأنَّه لم يرد بالفخمة ههنا درعاً واحدة،وإنَّما هو لفظ خرج مخرج الخصوص والمراد به العموم،وأما مَنْ اعرب(قرد مانيا)على المفعولية من الفعل (ترتى)وفق حمل الافعال على غيرها لتداخل معانيها،وهذا بعيد عند الشارح لأنَّ الشارح يقول:((أنَّ الدروع لا توصف بأنَّها تكسى قردمانيا))^(٢٨٦).

٣. بدل جزء من كلّ،لقد أشار الشارح إلى هذه المسألة وهو يتطرق إلى موضوع البدل،وأورد ذلك في قول الزبّاء^(٢٨٧):

ما للجمال مشيها ونيدا أجندلاً يحملن أم حديدا
أم صرّفانا بارداً شديدا

(فالمشي) بدل من المبدل منه (الجمال) وهو بدل جزء من كلّ،وهذا يكون في حالة كون اعراب(مشيها)بالخفض.أما في حالة رفع(مشيها)فيكون البدل من

^(٢٨٣) ديوان لبيد: ١٤٦.

^(٢٨٤) ينظر: كتاب سيبويه: ٢٧٣/١.

^(٢٨٥) ينظر: الاقتضاب: ٣١٢/٣.

^(٢٨٦) الاقتضاب: ٣١٣/٣.

^(٢٨٧) ينظر: الكامل: ٢٩٠/٢، أدب الكاتب: ٢٠٠، لسان العرب، مادة(وَأَد): ١٥/١٩١، ٤٤٣/١٥.

؛المعجم المفصل: ١٤٤.

الضمير في قوله (للجمال)^(٢٨٨).

٤. إعادة حرف الجر مع البديل أسوةً بالمبدل منه.

تطرق وأشار الشارح إلى هذه المسألة وهو يعرب ابیات الكتاب في قول (أبو المهورّش الأسدي)^(٢٨٩).

إذا ما ماتَ مَيّتٌ من تميمٍ وسرّك أنْ يعيشَ فجِيءٌ بَزَادٍ
بخبِزٍ أو بتمرٍ أو بسمَنٍ أو الشيء المَلْفَف في البجَادِ

فقوله: (بخبز أو بتمر أو بسمن) بدل جزء من كل (بزاد) أعاد معه حرف الجر، وهذا يعاضده قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لَمِنَ آمَنَ مِنْهُمْ﴾^(٢٩٠).

ثالثاً. العطف: العطف في اللغة: إرجاع شيء على شيء، ومعناه الاشتراك في تأثير العامل^(٢٩١) وهو قسمان عطف نسق وعطف بيان^(٢٩٢). ومن المسائل التي ذكرها الشارح في ثنايا كتابه ضمن موضوع العطف هي عطف المفرد على المفرد، عطف الجملة على الجملة، سواء كانت أسمية أم فعلية، وهذا ما نتناوله تباعاً.

أ. عطف المفرد على المفرد: كقوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبِينَ﴾^(٢٩٣).

فالعطف على ظاهره أو على موضع الجار والمجرور، ومثله كثير في قول العرب كقولهم: ليس بقائم ولا ذاهباً، وأورد الشارح قول حسان^(٢٩٤):

^(٢٨٨) ينظر: الاقتضاب: ١٧٢/٣.

^(٢٨٩) ينظر: الاقتضاب: ١٠٥/١، لسان العرب، مادة (لقف): ٣٨/١٢.

^(٢٩٠) سورة الأعراف: ٧٥.

^(٢٩١) ينظر: شرح المفصل: ٧٤/٣.

^(٢٩٢) ينظر: شرح جمل الزجاجة: ٢٢٣/١.

^(٢٩٣) سورة المائدة: ٦.

^(٢٩٤) لم أعثر عليه في ديوان حسان، وقد ورد في ديوان عبد الله بن رواحة: ٩٨، وديوان كعب بن مالك: ٢٥٢.

بكت عيني وحق لها بكائها وما يُغني البكاء ولا العويل^(٢٩٥)

فعطف (العويل) على المعطوف عليه (البكاء).

ب. عطف الجملة الاسمية على الجملة الاسمية: وهذا وارد في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْفَرَى نَقَصَهُ عَلَيْكَ مِنْهَا قَائِمٌ وَحَصِيدٌ﴾^(٢٩٦). ففي هذه الآية يوجد عطف جمل على جمل، لا مفرد، لأن النص يفيد التقسيم والتبعيض، والتقدير: منها قائم ومنها حصيد. وإلى هذه المسألة أشار الشارح في قول الأعشى^(٢٩٧):

أيا جارتا بيني، فإتتك طارقة كذاك أمورُ الناسَ غادٍ وطارقةٍ

والتقدير: منها غادٍ ومنها طارقة، ومثله قول الشاعر^(٢٩٨):

لنا راعيا سوءٍ مُضِيعَانِ مِنْهُمَا أَبُو جَعْدَةَ الْعَادِي وَعِرْفَاءُ جِيَالٍ

والتقدير: منهما أبو جعدة، ومنهما عرفاء جيالٍ.

ت. عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية: كقوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتْ الْأَرْضُ زَلْزَالَهَا وَأُخْرِجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾^(٢٩٩). فأخرجت الأرض أثقالها بعد الزلزلة، وإلى هذا المعنى أشار الشارح في قول الشاعر حسان بن ثابت^(٣٠٠):

هجوتُ محمداً فأجبتُ عنه وعند الله في ذاك الجزاء

فإن أبي ووالده وعرضي لعرض محمدٍ منكم وقاءً

فإن المعطوف بالواو (أجبتُ عنه) يكون مرتباً بعد ما عطفه على (هجوتُ محمداً) لوجود دليل في الكلام الذي ورد في البيت الذي يليه، لأنه لم يجب عنه إلا

^(٢٩٥) ينظر: أدب الكاتب: ٣٠٤، الكامل في اللغة والأدب والنحو والتصريف: ١/٢٩١، شرح شواهد الشافية: ٦٦، المعجم المفصل: ٧٣٢/٢.

^(٢٩٦) سورة هود: ١٠٠.

^(٢٩٧) ديوان الأعشى: ٥٧، ينظر: المقتضب: ١٦٤/٣.

^(٢٩٨) ذكره الشارح منسوباً إلى الكمي، ولم أعثر عليه في ديوانه، وقد ورد في خزانة الأدب منسوباً إلى الشنفرى. ينظر: خزانة الأدب: ٣/١٠٤ (لامية العرب)، الاقتضاب: ٣/١٩٨.

^(٢٩٩) سورة الزلزلة: ١، ٢.

^(٣٠٠) ديوان حسان بن ثابت: ٩، ينظر: سمط اللالي: ٣٥٣.

بعد ما هجاه، إذ جعل جزاء الهجاء كلّ عرضه من أب وجد وعرض^(٣٠١).

رابعاً: التوكيد المعنوي.

التوكيد قسمان؛ أحدهما: التوكيد اللفظي، والثاني: التوكيد المعنوي، وهو على ضربين:

أحدهما: ما يرفع توهمّ مضافٍ إلى المؤكّد.

وثانيهما: ما يرفع توهمّ عدم إرادة الشمول^(٣٠٢)، وهذا الضرب ذكره الشارح وهو يتحدث عن (كلا وكلتا)، إذ قال: إنهما اسمان يعربان توكيداً للمثنى، وليس (كلّ) أصلاً لهما، ويلحقان بالمثنى ويعربان اعرابه إن أضيفا إلى الضمير، وإن أضيفا إلى الظاهر اعراباً إعراب المقصور، وهما مفردان لفظاً، ومثنيان معنى^(٣٠٣)، مضافان ابتداءً لفظاً ومعنى إلى كلمة واحدة معرفة دالة على اثنين، والأكثر فيهما مراعاة اللفظ، وبه جاء القرآن الكريم نصّاً في قوله تعالى: (كَلَّمَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِمْ مِنْهُ شَيْئاً)^(٣٠٤). وقد اجتمع مراعاة اللفظ والمعنى في قول الشاعر يصف فرساً^(٣٠٥).

كَلَاهُمَا حِينَ الْجَرَى بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وَكَلَا أَنْفِيهِمَا رَابِي

فثنى (أقلعا) مراعاة لمعنى (كلا)، وأفرد (رابي) مراعاة للفظ، وهو الأكثر (الإضافة، التوكيد، المثنى).

وعلامات المؤنث تكون آخر، بعد إكمال الاسم إلا (كلتا) فأن التاء وهي علامة التأنيث جعلت قبل آخر حرف. قال الشارح: ((هذا الذي حكاه هو قول أبي

^(٣٠١) ينظر: الاقتضاب: ٣٦/٣.

^(٣٠٢) ينظر: كتاب الحل في اصلاح الخل: ٩٨، شرح ابن عقيل: ٢٠٦/٣.

^(٣٠٣) ينظر: شرح المفصل: ١٢٥/٢، معجم القواعد العربية في النحو والصرف: ٣٥٩.

^(٣٠٤) سورة الكهف: ٣٣.

^(٣٠٥) ورد البيت في الخصائص: ٤٢١/٢، مغني اللبيب: ٢٠٤/١، شرح الاشموني: ٣٣/١؛ خزانة الأدب: ١٣١/١.

عُمِرَ الجَرْمِيَّ)(^(٣٠٦)، أو شبيهه قوله، لأنَّ أبا عمر زعم أن وزن (كَلْتًا) من الفعل (فَعَّلَ)، وأنَّ التاء للتأنيث، وهذا القول خطأ عند البصريين والكوفيين، لأنَّ فيه شذوذاً من ثلاث جهات:

أحداها: إنَّه لا يعرف في الكلام (فَعَّلَ)، ومنها، أن علامة التأنيث لا تكون حشواً في الكلمة، إنَّما شأنها أن تكون آخرأ، كقائمة، وقاعدة، ومنها: أن ما قبل تاء التأنيث لا يكون إلا مفتوحاً، ولا يجوز أن يكون ما قبلها ساكناً إلا أن تكون ألفاً في نحو: أرطاة، وسفلاة وقد اختلف النحويون^(٣٠٧) في تاء (كلتا) والفها، فأما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنَّ التاء للتأنيث، والالف للتثنية، كالتي في (بنتان، واختان) وزعموا أنَّ واحدا (كلت) وأنشدوا^(٣٠٨).

في كَلْتِ رجليها سُلَامَى واحده كلتاها مَقْرُونَةٌ بزياده

واحتجوا بانقلابها مع المضمَر (ياء) في قولهم: جاءَتني المرأتان كلتاها، ورأيت المرأتين كلتيهما.

وأما البصريون^(٣٠٩) فيرونها كلمة مفردة تدل على التثنية، كما أنَّ (كَلَّ) لفظ مفرد يدل على الجمع في قولك: (كَلَّ القوم جاءني)، واحتجوا بمجيء الخبر عنها مفرداً في نحو قوله تعالى: تعالى: (كَلَّا الْجَنَّتَيْنِ أَتَتْ أَكْلَهَا)^(٣١٠). وكذلك أخبروا عن (كلا) المذكر بالمفرد في قول جرير^(٣١١):

^(٣٠٦) الاقتضاب: ٣٤٣/٢.

^(٣٠٧) ينظر: الاقتضاب: ٣٤٣/٢، الإنصاف في مسائل الخلاف (مسألة كلتا): ٤٤٧/٢.

^(٣٠٨) ينظر: لسان العرب (كلا): ١٥٠/١٢، البيت لا يعرف قائله.

^(٣٠٩) ينظر: المقتضب: ٣٤٤/٢، الإنصاف في مسائل الخلاف (مسألة كلتا): ٤٤٤/٢.

^(٣١٠) سورة الكهف: ٣٣.

^(٣١١) ديوان جرير: ٧٧٨، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٤٤/٢، لسان العرب (كلا): ١٥٠/١٢.

الفصل الثاني

مسائل الأفعال والأدوات ومسائل نحوية متفرقة

المبحث الأول: مسائل الأفعال .

المبحث الثاني: مسائل الأدوات.

المبحث الثالث: مسائل نحوية متفرقة.

المبحث الأول

الأفعال

أقسام الكلام ثلاثة، وشطرها الثاني هو الفعل، وعُرف بأنه: ((كل كلمة تدل على معنى في نفسها مقترنة بزمان))^(٣١١). ومعلوم أن تقسيم الأفعال عند علماء النحو هو أنها؛ ماضٍ ومضارع وأمر؛ وكون حكم فعلي الماضي والأمر البناء لم يعرض ابن السيد لمسائل هذين الفعلين عند إعرابه لأبيات الكتاب، وقد تركز حديثه عن الفعل المضارع كونه معرباً، ويتغير حكمه بحسب الأدوات الداخلة عليه سواء كانت أدوات نصب أم أدوات جزم. لذا يمكن دراسة ما ورد من مسائل الأفعال في كتاب الاقتضاب على النحو الآتي:

حذف الفعل: العرب تحذف الجملة والاسم والفعل، حين يكون في الكلام ما يدلّ، فالحذف من سنن العربية^(٣١٢).

ويؤكد ذلك ما ورد في قوله تعالى: ﴿فريقاً هدى وفريقاً حقّ عليهم الضلالة﴾^(٣١٣). فنصب (فريقاً) الثانية بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور، والتقدير: (وخذل فريقاً)، والى ذلك تطرق الشارح في نصوصه التي وردت؛ كقول امرئ القيس^(٣١٤):

ويضحى فتيتُ المسكِ فوقَ فراشِها نؤوم الضحى لم تنتطقْ عن تفضل

فنصب (نؤوم) على اضممار فعل محذوف، والتقدير (أعني نؤوم الضحى) ويجوز في (نؤوم) الرفع على الخبرية لمبتدأ مضمّر، أو الخفض على البدلية من الضمير^(٣١٥).

ومن النصوص الأخرى على حذف الفعل، ما أشار إليه الشارح في حديثه عن انشاد ابن قتيبة عن أبي زيد: ^(٣١٦).

وكيفَ بأطرافي إذا ما شتمتني وما بعد شتم الوالدين صلوحُ

فحذف الفعل (أصلح) والتقدير: (كيف أصلحك بشتم أطرافي) فيكون في الكلام مجازان، هما حذف الفعل وحذف المضاف إليه.

التعدي واللزوم: بعض الأفعال لا تكتفي برفع الفاعل، فتتعدى إلى اسم آخر تجعله مفعولاً به، وبه يكتمل معنى الجملة، وتسمى هذه الأفعال (الأفعال المتعدية)^(٣١١) لقد ميّز النحاة الأفعال المتعدية بعلامتين:

الأولى: تتصل بها (هاء) ضمير غير المصدر.

الثانية: يمكن أن يصاغ منها اسم مفعول تام.

والفعل يتعدى بنفسه أو بحرف جر، فالأول كقوله تعالى: ﴿وَيَا قَوْمِ لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِي أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلُ مَا أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ أَوْ قَوْمَ هُودٍ أَوْ قَوْمَ صَالِحٍ﴾^(٣١١).

فالفعل (جَرُمَ) متعدٍ لمفعولين، أولهما: ضمير الخطاب (الكاف)، والثاني: المصدر المؤول (أَنْ يُصِيبَكُمْ) وهذا ما ذكره النحاس^(٣١١)، والعكبري^(٣١١)، أمّا التعدي بحرف الجر فكقوله تعالى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾^(٣١١).

فأنت لا تقول: رفثت إلى المرأة، وكان (الافضاء) يتعدى بـ(إلى)، فتعدى الفعل (رَفَثَ) بـ(إلى)، هذا ما ذكره الشارح في قول الشاعر: ^(٣١١)

إذا رضيت عليّ بنو قُشَيْرٍ لعمر الله أعجبنى رضاها^(٣١١)

فعدى الفعل (رَضِيَ) بـ(على)، لأنّ (الرضا) بمعنى (الإقبال)، وقد يتعدى بنفسه وبحرف الجر فيصبح متعدياً لمفعولين، كقولهم: شكرتُ لزيد، لأن المعنى: شـ_____كرتُ لزيد_____ فعداؤه، وإنّما حذف اختصاراً، ومثله قول الشاعر^(٣١١):

شكرتُ لكم الاءكم وبلاءكم وما ضاع معروفٌ يكافئهُ شُكْرُ

ومثله قولهم: كلتُ الطعامَ، ووزنتُ الدراهمَ، فيتركون ذكر المكيل والموزون اختصاراً، وثقة بفهم السامع، والمعنى هو: كلتُ الطعامَ لزيد، ووزنتُ الدراهمَ لعمر و^(٣١١).

التعدي بصيغتي (تفاعل - فاعل) الصيغة الأولى لم تكن متعدية، لأنَّ الفعل مسند إلى كلِّ واحد منكما وجعلته فاعلاً، وتضمن الكلام أنَّ كلَّ واحد منكما هو الفاعل؛ لذا امتنع من التعدي، في حين يكون في الصيغة الثانية متعدياً إلى مفعولين، ألا ترى أنك تقول: نازعتُ زيدا الحديثَ، لكن الصيغة الأولى تكون متعدية إذا وردَ مفعول خارج عن ذلك^(٣١١) كقول امرئ القيس^(٣١١):

فلما تنازعنا الحديثَ وأسمحتُ هصرتُ بغصنٍ ذي شماريخٍ ميّال

ففي (تنازعنا) تعدى لمفعول واحد، في حين (نازع) فتعدى لمفعولين، لأنَّ المعنى في (تنازعنا) ليس هو في (نازع) فحصل خلط في قول سيبويه، لذا وردَ نقص عن توفية الغرض الذي أراده، لذا كان يلزمه أن يقول: ((إنما يكون ذلك في الفاعل الذي يتعدى إلى مفعول واحد دون الفاعل المتعدي إلى اثنين))^(٣١١).

تعدي فعل الضمير المتصل إلى نفسه: إنَّ تعدي فعل الضمير المتصل إلى نفسه موضع خلاف بين الشارح وبين سيبويه وأصحابه، إذ إنَّ الثاني لا يجيز تعدي فعل الضمير المتصل إلى نفسه إلا في الأفعال المتعدية لمفعولين، التي أصلها مبتدأ وخبر، كقولك: ظننتني خارجاً، ولا يجيز: ضربتني، وإنما نقول: ضربتُ نفسي، في حين أجاز الشارح ذلك في الأفعال المتعدية لمفعول واحد، واستدل بقول النابغة الجعدي^(٣١١):

وأراني طرباً في إثرهم طرب الواله أو كالمختبل

فقوله: (وأراني طرباً) فعدي فعل الضمير المتصل إلى الضمير وهما جميعاً للمتكلم خلاف سيبويه، سواء كان (أرى) رؤية عين أم رؤية علم، والثاني هو الأصح، وقد جاء ذلك في كلام العرب إلا أنَّه قليل^(٣١١)، كقول المتنبي^(٣١١):

يرى حده غامضات القلوب إذا كُنت في هبوة لا أراني

ويلاحظ أن الشارح ذكر بيتاً للمتنبي، وهو خارج عصر الاحتجاج، ولا حجة له في ذلك، وإنما أتى بذلك من أجل توضيح الحالة.

التنازع: هو (أنّ يتقدم عاملان مذكوران فأكثر على معمول واحد فأكثر)^(٣١١). وقد فسرهُ سيبويه بقوله: ((هو قولك: ضربتُ وضربني زيدُ وضربتُ زيداً، تحمل الاسم على الفعل الذي يليه، فالعامل في اللفظ أحد اللفظين، وأما في المعنى، فقد يُعلم أنّ الأول قد وقع إلا أنّه لا يعمل في اسم واحد نصب ورفع))^(٣١١).

اتفق العلماء على أنّه يجوز إعمال كلّ واحد في العاملين في الاسم الظاهر، إلا أنّهم اختلفوا في أيّهما أولى في الإعمال، فقد ذهب الكوفيون إلى إعمال الأول فهو الأولى لتقدمه^(٣١١). أمّا البصريون فقد ذهبوا إلى إعمال الفعل الثاني، فهو الأولى لقربه من المفعول^(٣١١).

وقد ذكر الشارح هذا الباب في حديثه عن بيت جرير^(٣١١).

أَيُغَايِشُونَ^(٣١١) وَقَدْ رَأَوْا حَقَائِهِمْ قَدْ عَضَّه، فَقَضَى عَلَيْهِ الْأَشْجَعُ

(فالأشجع) على رأي الكوفيين يرفع بالفعل (عضّ) لتعديه، في حين ذهب البصريون إلى أنّه يرفع عندهم بالفعل (قضى) لقربه، وهذا رأي الفراء^(٣١١)، لأنّه لا يجيز اضممار الفاعل قبل الذكر، وحجتهم أن الفاعل لا يستغني عنه.

أمّا الشارح فقد خطأ الفراء قال: ((وهذا غلط، لأنّ لا يعمل عاملان في اسم واحد، في حال واحدة، فيلزم بهذا الرأي الفاسد أن يرفع (الأشجع) و(عَضّ) و(قضى) جميعاً، والضمير في (أَيُغَايِشُونَ) يعود إلى (مجاشع) لأنّه قال (قبل هذا البيت))^(٣١١).

لا يعجبك أن ترى لمجاشع جلد الرجال ففي القلوب الخوّل^(٣١١)

إعراب الفعل المضارع: الفعل المضارع: هو الذي يدخله الاعراب من بين

الأفعال الأخرى، على وفق مذهب البصريين، لذا تتعاور عليه الحركات بحسب السياق الذي يرد فيه، فيكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجزوماً، وفقاً لما يدخل عليه من الأدوات، أو بتجرده عنها^(٣١١). وقد أشار الشارح إلى مسائل تتصل بهذا الموضوع، يمكن دراستها على النحو الآتي:

١. **نصب الفعل المضارع:** ينصب الفعل المضارع بعوامل لفظية^(٣١٢) خاصة بالأفعال، أطلق عليها (أحرف النصب)، وهي لا تعمل في الأسماء، مثلما هناك حروف خاصة بنصب الأسماء ولا تعمل في الأفعال^(٣١٣). وقد قسم النحاة نواصب الفعل المضارع على قسمين:

قسم ينصب بنفسه، وحروف هذا القسم هي (أن، ولن، وكى المصدرية، وإذن)، والقسم الآخر لا ينصب بنفسه، بل بـ(أن) المضمر، وهي بقية الأحرف (لام التعليل، ولام الجود، وحتى، وفاء السببية، وواو المعية)^(٣١٤).

ومن نواصب القسم الأول (أن) التي وردت في قول يزيد بن عمر الكلابي؛ التي ذكرها الشارح^(٣١٥).

إِذَا مَا مَاتَ مَيِّتٌ مِنْ تَمِيمٍ فَسَرَكُ أَنْ تَعِيشَ فَجِيءُ بَزَادٍ

إذ نصب الفعل (تعيش) بأداة النصب (أن)، وقد تكون (أن) مدغمة وهي عاملة، كقوله: أردت ألا تفعل ذلك، وأحببت ألا تقول ذلك، ولا تظهر (أن) ما كانت عاملة، فإذا لم تكن عاملة في الفعل أظهرت أن، نحو: علمت ألا تقول ذاك^(٣١٦).

الشارح في هذا الفصل ثلاثة أقوال للنحويين:

أحدها: إن كانت (أن) عاملة في الفعل لا تظهر، وإذا لم تكن عاملة في الفعل أظهرت، نحو: علمت ألا تقول ذاك.

والثاني: تظهر إذا أدغمت في اللام بعثة، ولا تظهر إذا أدغمت بغير عثة، وهو رأي الخليل^(٣١٧).

والقول الثالث: أنها تكتب منفصلة على كل حال.

الشارح يميل إلى القول الاول متبعا ابن قتيبة في ذلك بدليل قوله: ((والذي ذكره ابن قتيبة أحسن الاقوال))^(٣١١).

٢. **جزم الفعل المضارع:** الفعل المضارع حكمه الرفع إذا تجرد عن الناصب والجازم، ويكون مجزوماً إذا دخلت عليه إحدى ادوات الجزم سواء كانت الجازمة لفعل واحد أم فعلين، ومن موضوعات جزم الفعل المضارع التي أشار إليها الشارح قول هذبة بن الخشرم^(٣١١).

ولا تنكحي إن فرق الدهر بيننا أغم القفا والوجه ليس بأنزعا

فالفعل (تنكح) جزم بـ (لا الناهية) وحرك آخره بالكسر مجانسة للياء.

أمّا الفعل المعتل الآخر المجزوم فنجدته في قول الشاعر عبد الرحمن بن الحكم^(٣١١).

فلا يرمي بي الرجوان إني أقلّ القوم من يُغني مكاني

فالفعل (يرمي) مجزوم بـ (لا ناهية)، وأثبتت الألف ضرورة، وكان ينبغي أن يحذفها للجزم.

ويجوز أن تكون (لا) بمعنى (ليس) ويصبح الأسلوب أسلوب نفي لا نهي لأنّ القلة تدل على النفي^(٣١١).

أمّا أداة الجزم (لم) فلم يتطرق لها مباشرة، وإنما أورد لها صيغة وردت في كتاب الله ومأثور العرب من الشعر صيغة (الفعل الماضي المسبوق بلا) فهذه الصيغة تساوي (لم) إذا قرنت بالفعل المستقبل، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿فَلا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾^(٣١١)، معناه: (لم يصدق ولم يصل) ومنه قول ذي الإصبع العدواني^(٣١١).

لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب عني ولا أنت دياني فتخزوني

فقوله (لا أفضلت) معناه (لم تفضل)^(٣١١) ومنه قول الشاعر أبي خراش^(٣١١):

إن تغفر اللهم تغفر جمّا أيّ عبد لك لا ألما

أي (لم يلم بذنب) (٣١١).

ومن الأدوات الجازمة الفعلين (أين) التي وردت في قول الشاعر هُمام السلولي (٣١١)

أين تضربُ بنا العُداة تجدنا نصرفُ العيسَ نحوها للتلاقي

فأداة الشرط (أين) جزمت فعلي الشرط وجوابه (تضرب، تجد)، (وأين) تجزم وإن لم تتصل بـ (ما) لأنها غير ملازمة لها، و (ما) تكون ملازمة لأداتي الشرط (إذ، وحيث) وإن للشارح رأياً في (أين) هذا نصه: ((هذا الكلام يؤهم مَنْ يسمعه أن أين لا تكون شرطاً حتى توصل بما، وذلك غير صحيح، لأنها تكون شرطاً وإن لم توصل بما)) (٣١١).

الأفعال الجامدة: توجد طائفة من الأفعال، وضعت لإنشاء المدح والذم منها؛ (نعم وبئس وساء وحبذا ولا حبذا) (٣١١).

ويوجد خلاف بين العلماء في (نعم وبئس) أهما فعلان أم اسمان؟، وقد ذكر البصريون أنهما فعلان في حين ذهب الكوفيون إلى غير ذلك (٣١١).

في ضوء ما ذكره العلماء من قبولهما علامات الأفعال، فالراجح أنهما فعلان، وفاعل هذه الأفعال له صيغ معينة، فيها يأتي معرفاً بالألف واللام في قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لِدَاوُدَ سُلَيْمَانَ نِعَمَ الْعَبْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ (٣١١).

فالمخصوص بالمدح في قوله (نعم العبد) محذوف تقديره (هو) يعود على سليمان أو داود وإلى ذلك أشار الشارح. (٣١١)

مما يزيد وأبو محيّا وعَسَّسُ نعم الفتى تبيّا

ففاعل (نعم) هو (الفتى) أتى معرفاً بـ (الألف واللام)، ولما كان (الفتى) اسماً يراد به جميع النوع و (عَسَّسُ) بعض الفتيان، ارتبط بهما ارتباط الكل بالجزء، فأغنى ذلك عن ذكر الضمير، والتقدير: وعَسَّسُ نعم الفتى هو، فاستغنى

عن ذكر (هو) لأنّ الاسم الأول قد أغنى عن ذكره، وقد يحذف المقصود بالمدح في نحو قول الشاعر^(٣١١):

نِعْمَ الْفَتَى فُجِعَتْ بِهِ إِخْوَانُهُ يَوْمَ الْبَقِيْعِ حَوَادِثُ الْأَيَّامِ

إنّ حكم (نعم) أن يظهر بعدها اسمان، الأول: اسم النوع، والآخر المقصود بالمدح، فإذا ترك ذكر أحدهما، علم أنه مراد، والتقدير هنا: نعم الفتى هو، لأنّ الفعل يتحمل ضمير^(٣١١).

المبحث الثاني الأدوات

كثر التصنيف في الأدوات والحروف حتى صار ظاهرة منهجية في التأليف النحوي^(٣١١).

ومن المسائل التي توقف عندها العلماء مسألة التناوب بين الأدوات، وإنّ التناوب فيما بين الحروف يعتمد إلى أبعد الحدود على فقه معاني الحروف، وعلى ادراك موقعها، والإصابة في تعيين تلك المواقع^(٣١١).

أ - التناوب بين الأدوات:

لم تتوحد كلمة العلماء في التناوب، بل اختلفوا في جواز نيابة بعضها عن بعض، وذهب البصريون إلى أن حروف الجر لا ينوب بعضها قياساً^(٣١١)، وأشار المبرد الى التناوب في قوله: ((كما تدخل الإضافة بعضها عن بعض))^(٣١١) فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَصْلَبْكُمْ فِي جَدُوعِ النَّخْلِ﴾^(٣١١) أي (على)، وقال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمْعُونَ فِيهِ﴾^(٣١١) أي يستمعون عليه.

فالتناوب عند البصريين يبدو في تقارب المعاني، وما يتطلبه السياق، وفي حالة الوهم يلجؤون إلى التأويل أو التضمين أو المجاز، أمّا الكوفيون، فقالوا بجوازه^(٣١١)، ما ذكر ابن جني في قوله تعالى: ﴿فَقُلْ هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى﴾^(٣١١).

إذ قال: وأنت بما تقول: هل لك في كذا، لكنّه لما كان على هذا الدعاء منه u تقديره: أدعوك إلى أن تزكى^(٣١١).

ومن ذلك قال المرادي: ((لما كانت مقاصد كلام العرب على اختلاف صنوفه مبنياً أكثرها على معاني حروفه، صُرّفت الهمم إلى تحصيلها، ومعرفة جملتها وتفصيلها، وهي مع قلتها، وتيسّر الوقوف على جملتها، قد كثر دورها، وتعدّ غورها، فعزّت على الأذهان معانيها، وأبت الإذعان إلا لمن يعاينها))^(٣١١).

وقد أشار الشارح إلى طائفة من هذه الأدوات في أثناء كتابه، ندرسها بحسب ترتيبها الألفبائي، من دون النظر إلى موضوعاتها ومعانيها:

ب - مسائل الخلاف في الأدوات (إذا):

إذا: ظرف من ظروف الأزمنة، لما يستقبل من الزمان، مبني على السكون، وبني لاحتياجه إلى جملة توضحه وتكشف عن معناه، فصار بمنزلة بعض الاسم، وشابه الأسماء الموصولة والأسماء الناقصة المحتاجة إلى الصلات، لأنَّ الاسم إذا توقف على ما بعده، صار مع ما بعده كالاسم الواحد، وصار هو بمنزلة بعض الاسم، وبعض الاسم مبني فبني على السكون على أصل البناء^(٣١١). وهو يجري مجرى أدوات الشرط، في أنه يدخل على جملتين، فيربط أحدهما بالآخرى، وتصير الثانية فيها جواباً للأولى، ويخالفها في أنه لا يجزم كما تجزم أدوات الشرط.

العامل فيه: إنَّ العامل فيه جوابه، ولا يصح أن يعمل فيه الفعل الذي هو شرطه، وأمَّا الأسماء التي يشرط بها فالعوامل فيها شروطها، ولا يصح أن تعمل فيها أجوبتها، وإنَّما أمتنع (إذا) من أن يعمل فيه الفعل الذي هو شرطه، لأنَّه في تقدير الإضافة إلى ما بعده^(٣١١). ولا يجوز أن يعمل المضاف إليه في المضاف، ولا يجوز أن يجري به عند البصريين إلا في الشعر.

وقد أجاز قوم المجازاة إذا زيدت عليه (ما)، وإنَّما امتنعت المجازاة عند البصريين، لأنَّ المجازاة سبيلها أن تكون بالممكن الذي يجوز أن يقع ويجوز ألا يقع، والفعل المشروط به بعد (إذا) مضمون الوقوع، ألا ترى أنَّك إذا قلت: إذا كان يوم الجمعة آتيتك، فيكون يوم الجمعة موجود لا محالة. وإذا قلت: إنَّ جئتني أكرمك، فممكن أن يكون ذلك، وممكن ألا يكون، فلما خالف حروف الشرط في المعنى خالفها في العمل.

قال الشاعر^(٣١١):

إذا ما مات ميّت من تميم فسرّك أن تعيش فجئ بزاد

فمن كان من مذهبه المجازاة^(٣١١) ب (إذا) زيدت عليها (ما).

إعراب (إذا) وما بعده :قال الشماخ^(٣١١):

إليك بعثت راحلتي تشكّي هُزالاً بعد محفدها السمين
إذا الارطى توسد أبرديه خدود جوازي بالرمل عين
كأن محاز لحبيها حصاة جنباً جلد أجرب ذي غضون

وأما إعرابه فإنّ (إذا) ظرف من ظروف الزمان، فيه معنى الشرط غير أنّه لا يجزم عند البصريين^(٣١١)، ولا جواب له في هذا البيت، ولا بعده، لأنّ ما قبله أغنى عن ذكر الجواب، وهو قوله: إِيْلَيْكَ بعثت راحلتي، كما تقول: أنا أشكرك إن أحسنت إليّ، فلا تأتي للشرط بجواب، لأنّ قولك (أنا أشكرك) قد أغنى عنه.

ولما ذكرنا من معنى الشرط الموجود في (إذا) لا يجوز عند البصريين أن يرتفع الاسم بعدها بالابتداء، لأنّ الشرط يطلب الفعل ظاهراً أو مضمرأ، فلا يصح على مذهبهم، أن تكون لفظة (الأرطى) ههنا مرفوعة بالابتداء، ولكن يقدر له فعل يفسره ما بعده، كآته قال: إذا توسد الأرطى توسد أبرديه. والكوفيون يجيزون فيه الابتداء^(٣١١).

والشارح يميل إلى البصريين في إعراب ما بعد (إذا) على فاعليته لفعل^(٣١١) ظاهر أو مضمر، لأنّ الجملة الشرطية تعلق شيء بشيء، وهذا التعليق يخص الجمل الفعلية، أي فعل الشرط وجوابه، ونحن نقف إلى جانب الشارح في كون ما بعد (إذا) جملة فعلية لا اسمية، وهذا ما أشار إليه الشارح في قول الشاعر^(٣١١):

وفي اليدين إذا الماء أسهله ثني قليل وفي الرجلين تجنّب

ف(الماء) مرفوع بفعل مضمر يفسره الفعل الظاهر (أسهل) والتقدير: (إذا) ما أسهله الماء أسهله، لأنّ (إذا) مضافة إلى فعل الشرط متعلقة بجوابه، وجوابه

في هذا البيت ، هو قوله (في اليدين) وهذا بمنزلة قولك: (أنا أشكرك إن أحسنت إليّ) ^(٣١١) فلا تأتي للشرط بجواب، لأنّ ما تقدم قبله من ذكر الشكر قد سدّ مسدّه، وأغنى عنه.

ومن مسائل الخلاف بشأن (ما) بعد (إذا) المسألة الزنبورية ^(٣١١). أمّا (إذا) ذاتها فكانت موضع خلاف بين النحاة، فمنهم، من قال: إنّها حرف (زائد)، وهذا مذهب الكوفيين ^(٣١١)، وقال آخرون: إنّها ظرف زمان، وهو ما يفهم من قول المبرد منها ^(٣١١)، الذي يؤكّد ظرفيتها قوله تعالى: ﴿فَأَلْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثَعْبَانٌ مُّبِينٌ﴾ ^(٣١١).

وظاهر الآية يدل على انقلاب العصا إلى ثعبان في ذلك المكان، وفي الوقت نفسه متضمن للزمان، بعكس ظرف الزمان الذي لا يتضمن المكان في دلالاته على الزمان، وهذا ما ذهب إليه مكي بن أبي طالب ^(٣١١) والطبرسي ^(٣١١)، في حين ذهب آخرون إلى أنّها للمفاجأة ^(٣١١) بجعلها حرف استئناف موضوعاً للمفاجأة، مختصة بالدخول على الجمل الاسمية.

إلا أنّ الشارح أكّد أسميته، وهذا ما أشار إليه في البيت عبد مناف بن ربح الهذلي ^(٣١١):

حتى إذا أسلّكوهم في فتائدهِ شلاً كما تطرّد الجمالة الشردا

والشارح أكّد اسمية (إذا) لأنّ الاسماء تبعد زيادتها ^(٣١١).

((أمّا حذف الجواب فله نظائر كثيرة في القرآن والشعر، وفي حذفه ضرب (من المبالغة)) ^(٣١١). والتقدير: (شانين) حالاً من ضمير الفاعل، (مشلولين) من الضمير المفعول، ففي الأول: التقدير: كما تطرّد (الجمالة الشردا) لشبه الشلّ بشلّ الجمالة وهم الطاردون.

وأمّا من المفعول فالتقدير: كما تطرّد الجمالة الشردود، وهو مع ذلك جائز، لأنّ العرب قد توقع التشبيه على شيء والمراد غيره.

إشتراك (إذا) و(إن) في الجواب: قال: الشماخ بن ضرار^(٣١١):

هتوف إذا ما خالط الظبي سهمها وإن ريعَ منها أسلمته النوافرُ

ففي البيت المتقدم اثنان يحتاجان إلى جواب: وهما: (إذا) و(إن) فان شئت جعلت قوله: أسلمته النوافر جواباً لـ (إن)، وحذفت جواب (إذا) فيكون التقدير: إذا ما خالط الظبي سهمها أسلمته النوافر، تريد انه يسقط إلى الأرض من الفرع وإن لم يخالطه سهمها، كما يسقط إذا خالطه، وهذا مذهب سيبويه^(٣١١).

وإن شئت جعلت قوله: (أسلمته النوافر) جواباً لـ (إذا) وحذف جواب (إن)، وهذا مذهب الفراء وأصحابه الذين اختاروا الحمل الأسبق^(٣١١)، أمّا مذهب سيبويه فكان باختيار الشيء على ما قرب منه^(٣١١).

ج - معاني الأدوات الجارة:

إلى: حرف جر أصلي^(٣١١)، يدل على انتهاء الغاية^(٣١١)، وما بعدها غير داخل فيما قبلها، إلا أن تقترن بالكلام قرينة تدل على خلاف ذلك، وهذا ما عليه جمهور

النحاة^(٣١١)، قال تعالى: ﴿فَاعْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾^(٣١١). ولها معان كثيرة منها (مع) و(في)، (عند) إلى ما إليها من معان^(٣١١).

١. الأول أن تكون بمعنى (مع) قال تعالى: ﴿مَنْ أَثْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾^(٣١١). وإلى ذلك أشار الشارح في قول الشاعر^(٣١١):

مُلاعِبَةُ الْعَنَانِ بِغَصْنِ بَانَ إِلَى كَتْفَيْنِ كَالْقَتَبِ الشَّمِيمِ

كأنه قال: مع كتفين.

قال الشارح: ((يقال: إن فلاناً لظريفٌ عاقلٌ إلى حسبٍ ثاقبٍ، أي مع حسبٍ))^(٣١١). فر(إلى) و(مع) تتداخلان في معانيهما، فيوجد في كلّ واحدة منهما معنى صاحبتهما، لأنّ الشيء إذا كان مع الشيء، فهو مضاف إليه، وإذا كان مضاف إليه كان معه ألا ترى أنّه إذا قال: ((فلانٌ ظريفٌ عاقلٌ إلى حسبٍ

ثاقب، فمعناه: أن له ظرفاً وعقلاً مضافين إلى حسب ثاقب))^(٣١١).

٢. وقد تكون بمعنى (في): قال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ لِيَجْمَعَ كُتُبُكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾^(٣١١). وإلى ذلك أشار الشارح إلى قول طرفة بن العبد^(٣١١).

وإن يلتق الحيُّ الجميعُ تلاقني إلى ذروة البيت الرفيع المصمّد

وقال: معناه: في ذروة (البيت) وهذا لا يلزم، لأنه يمكن أن يُريد أويّاً إلى ذروة، كقوله تعالى: ﴿سَآوِي إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ﴾^(٣١١). وكذلك ما ذكره من قولهم: جلستُ إلى القوم (أي فيهم) إنما تأويله: جلستُ منضماً إلى القوم، أو أويّاً إليهم^(٣١١).

وعند تدبّر الآية القرآنية، إنما جاء الله سبحانه وتعالى بالحرف (إلى) في هذا الموضع لغاية لا يعلمها إلا هو، ولو أراد أن يأتي بغيره من الحروف لأتى به، لذا تصح الوجوه مع بقاء الحرف الأصلي وإلى ذلك أشار الأمام عليّ □ قائلاً: ((إنّ القرآنَ حمّالٌ ذو وجوه))^(٣١١).

ومن المعاني التي تناولها الشارح وهو يشرح ويتحدث عن (إلى) أنها تفيد التبيين الذي أشار إليه النحاة معنى (عند).

٣. عند: قال الشارح: (إلى) و (عند) تتقارب معانيهما، فلذلك تسدّ كل واحد منهما مسد الآخر، ألا ترى أنّه إذا قال: هو أشهى عندي من العسل، مفاده أنّه أحبُّ إليه منه، (إلى) أشدّ تمكناً من (عند) كقول الراعي^(٣١١).

ثقالٌ إذا رادَ النساءُ خريدهُ صنّاعٌ فقد سادت إلى الغوانيا

أي (عندي)، لأنّها إذا سادت عنده الغواني، فقد صارت أحبّين إليه، ومثلما استخدمت للحب، كذلك وردت مستخدمة للبغض، كقول النابغة الجعدي^(٣١١).

وكانَ إليها كالذي أصطاد بكرها شيقاقاً وبُغضاً أو أطمَ وأهجرا

فإنما جازَ استعمال (إلى) ها هنا، لأنّه إذا كان عندها كالذي أصطاد بكرها

في البغض، كانَ بغيضاً إليها مثله.

الباء: حرف جر، وهو للإلصاق، ومعانيه كثيرة^(٣١١) منها: الاستعانة والتعديّة، وقد أشار الشارح إلى أن (الباء) يتناول في معناه مع طائفة من الحروف الخافضة، وفيما يأتي دراستها تباعاً.

١. **الباء:** بمعنى (عن) ذكر الشارح ذلك في حديثه عن قوله تعالى: ﴿فَسأَلْ بِهِ خَبيراً﴾^(٣١١). (أي عنه) ويقال: آتينا فلاناً نسأل به: أي عنه، فهي يأتي بها بمعنى (عن) بعد السؤال، وقد أشار الشارح إلى قول علقمة بن عبدة^(٣١١).

فإن تسألوني بالنساء فإتني بصير بأدواء النساء طبيباً

إنما جاز استعمال (الباء) مكان (عن) بعد السؤال، لأن السؤال عن الشيء، إنما يكون عن عناية به^(٣١١). وأمّا قوله تعالى: ﴿فَسأَلْ بِهِ خَبيراً﴾ فأنّه يحتمل تأويلين: ^(٣١١)

أحدهما: أن يكون فأسأل عنه العلماء ذوي الخبر من خلقه، فيكون من هذا الباب، والثاني: أن يريد فأسأل بسؤالك إياه خبيراً، أي إذا سألته فقد سألت خبيراً عالماً، ويرى الباحث أن المسؤول هو الله عزّ وجلّ أقرب ممن هو غير الله. وقال في هذا الباب: رميت عن القوس، بمعنى: بالقوس، وأنشد لامرئ القيس^(٣١١):

تصدّ وثبدي عن أسيل وتتقي بناظرة من وحش وجرة مَظفل

وقال: يريد (بأسيل)، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿سأل سائل عذاب واقع﴾^(٣١١) وقوله تعالى: ﴿وما ينطق عن الهوى﴾^(٣١١)، والمعنى عن عذاب واقع، وأي: بالهوى، والأصح أن (عن) في الآية على بابها، غير مبدلة، والمراد: أن نطقه لا يصدر عن هوى منه، وإنما يصدر عن وحي^(٣١١).

وأمّا دليل الشارح^(٣١١) في قول امرئ القيس على أن (عن) بمعنى (الباء)، فإنّه أراد بأسيل، فإنما يلزم ما قال، إذا جعل (عن) متعلقة بـ

وإذا جعلت (عن) متعلقة بـ (تبدي) لم يلزم ما قال: لأنه يقول: أبديت عن الشيء إذا أظهرته.

وَهُمْ زَحَفُوا لِعَسَانٍ بَزَحَفٍ رَحِيبِ السَّرْبِ أَرَعْنَ مَرْتَعْنَ
بِكُلِّ مُدْجَجٍ كَاللَيْثِ يَسْمُو إِلَى أَوْصَالِ ذِيَالٍ رَفْنٍ

ومستنة كاستنان الخروف قد قطع الحبل بالمروء

وبیداء تحسبُ آرامها رجالَ إیاد بأجیادها

وعیرتتی بنو ذبیان خشیتہ وهل علیَّ بأنْ أخشاک من عار؟

الباء في قوله: (بأن أخشاك) بمعنى (في) وتقديره: وهل على عار (في أن

أخشاك) فكانَ المجرور في موضع الصفة (للعار)، فلما قدّمه صار في موضع الحال^(٣١١).

٤. وقد تأتي (الباء) لمعان عدة أشار إليها الشارح وهذه المعاني هي: للتوكيد، للاطلاق، للقسم، السبب، التشبيه، البديل والعوض والاستعاضة الى ما إليها^(٣١١). والى ذلك أشار الشارح إلى رجز أبي النجم^(٣١١).

بكلّ وأب للحصَى رضاخ. ليس بمصطرٍ ولا فِرشاخ.

- فالباء الاولى متعلقة بقوله قبله: (يُذري صِلابَ المرو والصّفاح)، وأمّا الباء في قوله: (ليس بمصطرٍ) فليست متعلقة بشيء، لأنها زائدة للتوكيد.
- أمّا التي تفيد الألفاق (التعدية) فنجدها في قول امرئ القيس^(٣١١):

فلما تنازعنا الحديث وأسمحتْ هصرتْ بعُصنَ ذي شماريخ ميّال

فإنه محمول على الوجهين المتقدمين:

١. من زيادة الباء

٢. من معنى الالفاق

ويقوي قول من قال بالالفاق في هذه الأشياء، أنه لو قال: أوقعْتُ الهصرَ بالعُصنَ، لأفاد ما يفيد قوله: هصرتْ غصناً، وكذلك لو قال: أوقع الهز بالجذع، والشربَ بالماء، لأفاد ما يعيده قوله: هُزَّ الجذعُ، وأشرب الماءَ، فكأنه كلام حُمِلَ على ما هو مثاله في المعنى على ما تقدم من حملهم بعض الأشياء على بعض^(٣١١).

- وأمّا التي أفادت القسم، ما ورد في قول عمرو بن قميئة^(٣١١).

بؤدّك ما قومي على أن تركتهم سُليمي إذا هبتْ شمالُ وريحها

وقال: معناه (على ودك)، (فالباء) هنا بمعنى القسم، و(ما) استفهام في محل رفع مبتدأ، و(قومي) خبره، والمعنى: بحقّ المودّة التي بيني وبينك، أي شيء (قومي) في الكرم والجود عند هبوب الشمال، يريد زمان الشتاء، لأنهم يتحدثون

بإطعام الطعام فيه^(٣١١)، كما قال طرفة^(٣١١):

نحن في المَشْتَاة ندعو الجَفَلَى لا ترى الآدبَ فينا ينتقر

ويعني بريحها، النكباء التي تتلوحها، كما قال ذو الرمة^(٣١١):

تناخى عند خيرِ فتى يمانٍ إذا النكباءُ ناوحتِ الشمالَا

- وأما (الباء) التي تفيد السبب فنجدها في قول لبيد^(٣١١):

غلبَ تشدَّرَ بالذحول كأنَّها جُنُّ البديِّ رواسيًا أقدامُها

أيَّ بسبب الذحول؛ ومن أجلها^(٣١١).

- وأما التي تفيد (التشبيه) فقولهم: لقيت به الأسد، ورأيت به القمر، أي لقيت

بلقائي إياه الأسد، ورأيت برؤيتي إياه القمر^(٣١١).

- وأما (باء) البدل والعوض فكقولهم: (هذا بذاك)^(٣١١).

- وأما (باء) الاستعانة التي أشار إليها الشارح فقوله تعالى: ﴿اقرأ باسم

رَبِّكَ﴾^(٣١١)، فـ(الباء) في قوله: (باسم ربك)، بمعنى الاستعانة، والمقروء غير

الاسم، كأنه قال: اقرأ كل ما نقرأ باسم ربك، أي قدّم التسمية قبل قراءتك، لأنَّ

السنة إنما وردت بتقديم التسمية قبل كل ما يقرأ من القرآن، فهو من باب: برئتُ

بالسكين القلم^(٣١١)، في أنَّ الفعل يصل إلى أحد المفعولين بتوسط الاسم

الآخر، وهذا هو الصحيح، إذ لا زيادة في القرآن، والقراءة تكون عامة

وشاملة، وهذا الذي يبعد زيادتها.

على: حرف جر أصلي، من حروف الخفض^(٣١١)، وإذا دخل عليه حرف

الخفض، تكون اسماً^(٣١١)، وهذا ما نجده في بيت مزاحم العقيلي^(٣١١).

عَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُؤُهَا تَصِلُ، وَعَنْ قِيضِ بَرِيزَاءَ مَجْهَلٍ

فـ(على) في هذا البيت اسم لدخول (من) عليها، وقد يدخل حرف

خفض، مكان حرف خفض. وأما موضوعة لمعانٍ منها:

١- تكون بمعنى (في)، في قوله تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾^(٣١١)، والمعنى: (في ملك سليمان)، وكان ذلك على عهد فلان، أي في عهده.

قال الشارح: ((في) و(على) يتداخل معنيهما في بعض المواضع، فلذلك يقع بعضهما موقع بعض، لأنَّ معنى (على) الاشراف والارتفاع، ومعنى (في) الوءاء والاشتغال، وهي خاصة بالأمكنة، ومكان الشيء قد يكون عالياً مرتفعاً، وقد يكون متسفلاً))^(٣١١). وما يبين ذلك قول عنتره: (بطلٌ كأنَّ ثيابه في سُرْحَةٍ)، وهو يريد: على سُرْحَةٍ.

٢- على بمعنى (عن): قال الشاعر (حميد الأرقط):

أرْمِي عَلَيْهَا وَهِيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ

أي عنها^(٣١١). وقال في هذا الباب: (رُمِيت على القوس): أي عنها قال الشارح: ((إنَّما جاز استعمال (على) ها هنا، لأنَّه إذا رمى عنها، فقد وضع السهم عليها للرمي))^(٣١١)، وأشار الشارح إليها عند حديثه في قول ذي الإصبع العدواني^(٣١١):

لَمْ تَعْقِلَا جَفْرَةَ عَلِيٍّ وَلَمْ أُؤْذِ صَدِيقًا وَلَمْ أَقْلِ طَمَعًا

إنَّما جاز استعمال (على) ها هنا، لأنَّهما إذا عقلاها عنه، أعتدَّا بها عليه، فكأنَّه قال: لم تعقلا جفرة تعتدان بها علي^(٣١١).

٣- (على) تنوب مناب (واو) الحال: وهذا ما تناوله وأشار إليه الشارح في قول الشاعر^(٣١١).

أَحَافِرَةٌ عَلَى صَلْعٍ وَشَيْبٍ مَعَاذَ اللَّهِ مِنْ سَفْهِ وَعَارٍ

وقوله: (على صلغ وشيب) في موضع نصب على الحال، و(على) ها هنا هي التي تنوب مناب (واو الحال) في قولهم (جاء زيدٌ على ضعفه)، كأنَّه، قال: وهو ضعيفٌ، (أحافرةٌ وأنا أصلعُ أشيب) ^(٣١١).

٤- (على) بمعنى (مع)، كما في قول الشاعر^(٣١١).

وَبُرْدَانٍ مِنْ خَالٍ وَسَبْعُونَ دِرْهَمًا عَلَى ذَاكَ مَقْرُوظٌ مِنَ الْقَدِّ مَا عَزُ

(قال الشارح): قوله: على ذاك، يريد مع ذاك، ومعنى البيت: فيه وصف لقوَّاسٍ ساوَمَ بقوس، فطلب من مشتريها هذه الأشياء، وطلب منه مع ذلك جلدًا مقروطًا (مدبوغ بالقرظ). إلا إنَّ الشارح أشار إلى أن (على) في هذا البيت على وجهها، وإنَّما أرادَ من المبتاع أن يزيد على ما اشترط من الثمن جلدًا مقروطًا، كما تقول: أبيعك هذه السلعة بكذا وكذا درهمًا، وتزيد لي على ذلك ثوبًا.

وكان بعض أصحاب المعاني يقولون: إنَّما أراد منه أن يعطيه ما ذكر من
ال_____ ثمن

مجموعاً في عيبة مقروضةٍ ففي هذا التأويل تأكيد على ما أراد الشارح من
إنَّ (على) على وجهها غير^(٣١١) مبدلة، والدليل: إنَّ الشيء إذا جُعِلَ في
وعاء، صار الوعاء عليه، لأنَّه يحيط به من جهاته.

٥- (على) بمعنى (من): وهذا ما ورد في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى
النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾^(٣١١). إنَّ معناه من الناس، وأنشد لأبي المثلِّم الهذلي^(٣١١):

مَتَى مَا تَنْكُرُوهَا تَعْرِفُوهَا عَلَى أَقْطَارِهَا عَلَقٌ نَفِيتُ

(قال الشارح^(٣١١)): إنَّما قال أبو عبيدة هذا، لأنَّه يقال: أكتلتُ من زيد الطعام، أي سألتُه أن يكيله عليّ، وأكتال مني طعاماً، سألتني أن أكتاله عليه، فيستعملون (من) في البائع و (على) في المبيع منه، وجاز استعمال (على) ها هنا، لأنَّ معنى كال عليه: عرض عليه كيله، فكان يجب أن يقال في الآية: إذا اكتالوا من الناس، لأنَّ المعنى المراد: استدعوا منهم أن يكيلوا عليهم^(٣١١). وهو في هذا يخالف النحاس^(٣١١)، لأنَّ تقدير (أكتلتُ عليه هو) معنى (أخذت ما عليه) ومعنى: أكتلتُ منه: استوفيت.

٦- (على) بمعنى (الباء): هذا ما نجده في قوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا

أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ^(٣١١) فالمعنى الظاهري أَنَّ (على) بمعنى (الباء)، ولو أراد الله سبحانه وتعالى أَنَّ يستعمل (الباء) مكان (على) لأستعملها، ولكن توجد دلالة خفية يوحى بها الحرف (على) وهو ألزم المتكلم لنفسه على قول الحق، وهذا يعتبر صورة من (الباء) إذا جعلت مكان (على) يقال: (أركب على اسم الله)؛ أي: (باسم الله)، ويقال: (عُف عليه وبه)، و(فرق عليه وبه)^(٣١١)، قال الشارح^(٣١١): إنما جاز استعمال (على) بمعنى (الباء)، لأنَّ (الباء) و(على) تقعان جميعاً موقع الحال، ويشتركان في ذلك فيقال: (جاء زيد بثيابه)، و(جاءني زيدٌ وعليه ثيابه)، فيكون المعنى واحداً، أمّا إذا أرادَ جاء بها، غير لابس لها، فهذا غير ما نحن بسبيله، لأنَّ (الباء) هنا تتعلق بالظاهر، في حين في الأول تتعلق بمحذوف، وذلك المحذوف ناب الحرف منابه، ووقع موقعه، ولهذا لم يجب أن يكون قولنا: أركب على اسم الله: بمنزلة قولنا: أركب على الفرس، لأنَّ (على) هاهنا متعلقة بمحذوف، والتقدير: أركب معتمداً على اسم الله، في حين تكون الثانية متعلقة بالظاهر، ولا موضع لها من الأعراب، وكذلك قول: عوف بن عطية^(٣١١): ((شدوا المطيَّ على دليل دائب))، أيّ معتمدين على دليل دائب وعجزه.

من أهل كاظمة بسيق الأبحر

أمّا قول أبي ذؤيب^(٣١١):

وَكَاثَهُنَّ رَبَابَةٌ وَكَأَنَّهُ يَسْرُّ يُفِيضُ عَلَى الْقَدَاحِ وَيُصْدَعُ

ليس كقولهم: أركب على اسم الله، كقول الآخر؛ عوف بن عطية، لأنَّ (على) في بيت أبي ذؤيب متعلقة بنفس (يُفِيضُ)، لأنَّه يُقال: أفاضَ بالقَدَاحِ إذا دفع بها. فالظاهر من أمر (على) هذه أن تكون بدلاً من (الباء)، وإنما جاز لـ (على) أن تقع موقع هذه (الباء) لأنَّه إذا قال: دفعْتُ به، فمعناه كمعنى: أوقعت عليه الدفع، وهذا التفسير على قول مَنْ جعل (يصدع) في هذا البيت بمعنى (يفصل) الحكم ويبينه، من قوله تعالى: ﴿فَأُصْدِعْ بِمَا تُمِرُّ﴾^(٣١١).

وَمَنْ قال: إِنَّ (تَصَدَّعَ) ها هنا: بمعنى (يصيح)، فيجوز على قوله: أن تكون

(على) متعلقة بـ (تصدع) كأنه قال: ويصدح على القداح، كقولك: يصيح عليها، فتقدم الجار ها هنا على ما يتعلق به، كتقدم الظرف في قول طرفه^(٣١١).

تلاقى وأحياناً تبين كأنها بنائقُ غُرٍّ في قميصٍ مقدّدٍ

أراد: وتبين أحياناً، والقول الأول هو الوجه^(٣١١)، لأنّ الخطاب المباشر يدل على ذلك.

عَنْ: حرف جر يفيد المجاوزة، وهو لفظ مشترك، يكون اسماً أو حرفاً، وله

مع_____ان
كثيرة^(٣١١): البدلية، والاستعلاء، والتعليل، والظرفية.

وتأتي (عن) بمعنى (بعد)، و(على) و(الباء) و(بعض) و(من)، وإلى ذلك أشار الشارح من قول الشاعر ذي الإصبع العدوانى^(٣١١):

لاه ابن عمك لا أفضلت في حسبٍ عني ولا أنت ديانى فتخزوني

١. (عن) بمعنى (على)، وإنما قال ذلك، لأنه جعل قوله: أفضلت من قوله: أفضلت على الرجل: إذا أوليته فضلاً، وأفضلت هذه تتعدى بـ (على) لأنها بمعنى (الإنعام) ومعناه: إنك لم تنعم عليّ بأن شرفتنني فتعتد بذلك عليّ، وقد يجوز أن يكون من قولهم: أعطى وأفضل: إذا زاد على الواجب، وأفضل هذه أيضاً تتعدى بـ (على)، يقال: أفضل الرجل: إذا صار ذا فضل في نفسه، فيكون معناه، ليس لك فضل تنفرد به عني، وتحوزه دوني، فتكون (عن) ها هنا واقعةً موقعها غير مبدلة من (على).

٢. (عن) بمعنى (من): وقد تأتي في الكلام (من) ويراد بها (عن) إذ قال في هذا الباب: حدثني فلان من فلان: أي عنه. ولهيت من فلان: أي عنه^(٣١١). (قال الشارح): إنما جاز استعمال (من) ها هنا مكان (عن) لأنه إذا حدثه عنه، فقد أتاه بالحديث من قبله، وكذلك إذا لهي عنه، فقد لهي من أجله وبسببه، وهذا كقوله تعالى: ﴿الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ، وَأَمَّنَّهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾^(٣١١)، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ

الذي يقبلُ التوبةَ عَنْ عِبَادِهِ﴿(٣١١)﴾.

٣. (عن) بمعنى (بعد): وقد أشار إلى ذلك الشارح في قول الحارث بن عباد البكري (٣١١):

قرباً مربوط النعمة مَنِّي لقحت حرب وائلٍ عن حِيال

قال الشارح: (عن) و(بعد) يتقارب معناهما، ويتداخلان، فلذلك يقع كل واحد منهما موقع الآخر، لأن (عن) تكون لما عدا الشيء وتجاوزه، و(بعد) لما تبعه وعاقبه، فقولك: أطعمه عَنْ جوع، وكساه عَنْ عُرْي، يُفيد أنه فعل الإطعام بعد الجوع، والكسوة بعد العُرْي، وكذلك إذا قال: لَقَحْتُ الناقةَ بعدَ حِيالٍ، أفادَ ذلك أَنَّ اللقاحَ عدا وقت الحِيال وتجاوزه، وعلى نحو هذا يتأول جميع ما ذكره في هذا الباب (٣١١)، وهذا كقوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبَنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ (٣١١)، أي: بعد طبق.

٤. (عن) بمعنى (بعض): وقد تفيد (عن) معنى (بعض) كما في قول قيس بن الخطيم (٣١١):

لو أَتَكَ تَلْقَى حَنْظَلًا فَوْقَ بَيْضُنَا تَدْحَرُجُ عَنْ ذِي سَامَةِ الْمُتْقَارِبِ

فجاز ذكر (عن) ها هنا، لأنه إذا تدحرج عليها، أنتقل عَنْ بعضها إلى بعض، لأن معنى البيت: لو ألقى حنظلاً فوق ببيضنا، لتدحرج عليها لشدة انضمام بعضهم إلى بعض وتدانيهم.

٥. (عن) بمعنى (الباء): فقد وردَ ذكرها في موضوع (الباء) فلا داعٍ لتكرارها

– وتزاد (ما) بعد (عن): ولا تكفيها عن العمل، وإلى ذلك أشار ابن مالك (٣١١):

وبعد (مِنْ) و(عَنْ) و(بَاءٍ) زيد (ما) فَلَمْ يَعْقُ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا

وورد كذلك في قوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحَنَّ نَادِمِينَ﴾ (٣١١).

الكاف الجارة: وهو حرف جر عامل، وغير عامل، فالعامل (كاف الجر)، وغير العامل (كاف الخطاب). (وكاف) الجر حرف ملازم لعمل الجر، وتفيد التشبيه، ومعناه: مثل، وقد تدخل (الكاف) على (مثل) فتكون زائدة للتوكيد، كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾^(٣١١). وهذا ما تناوله الشارح في قول الشاعر^(٣١١):

وصالياتٍ كَمَا يُؤْتَفِن وصالياتٍ كَمَا يُؤْتَفِن

إذ أجرى (الكاف) الجارة مجرى (مثل). وهذا ما ذهب إليه النحاس^(٣١١)، وذكره الرضي^(٣١١) وارتضاه ابن عقيل^(٣١١)، فأدخل عليها (الكاف) ثانية، فكأنه قال: كمثل إثنائها، أي على حالها حين أثبتت، والكافان في قوله: (كما) لا تتعلقان بشيء، أمّا الأولى منهما فأثنا زائدة كزيادتها في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، وقد ذكرنا فيما مضى أنّ حرف الجر إذا كان زائداً، لم يتعلق بشيء^(٣١١).

وأمّا الثانية: فقد جرت مجرى الأسماء^(٣١١)، لدخول حرف الجر عليها فحكمها الأسماء، ولو سقطت الكاف الأولى لقال: كما يؤتفين، وكان يجب حينئذ أن تكون الكاف متعلقة بمحذوف (صفة، خبر، حال) محمول على معنى الصاليات لا على لفظها، لأنّ قوله: وصاليات، قد نابت مناب قوله: ومنفيات، فكأنه قال: ومنفيات اثفاء مثل إثنائها حين نصبت القدر، ولا بدّ من هذا التقدير ليصح اللفظ والمعنى^(٣١١).

بعض النحويين^(٣١١) أشار إلى أن (الكاف) في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، إذا كانت داخلة على (مثل) أم غير داخلة فالمعنى واحد، إلا أنّ المبرد زاد على ذلك أنها تفيد التأكيد^(٣١١)، لذا يعطي وجود (الكاف) المعنى قوة وأهمية، فوجودها لا بدّ من دلالة فيه الكاف الجارة تتعلق بمحذوف، وإنّ محل المحذوف المتعلق هو (الصفة، الحال، الخبر) وقد أشار إلى ذلك الشارح.

١. الصفة: لقد ذكر الشارح قول الشاعر^(٣١١):

وهي شَوْهَاءٌ كَالجُوالِقِ فُوهَا مُسْتَجَافٌ يَضِلُّ فِيهِ الشَّكِيمُ

فـ(الكاف) في قوله: (كالجوالق)صفة لمصدر محذوف كأنه قال: فوهَا مستجافٌ أَسْتَجَافَةً كَأَسْتَجَافَةِ الجُوالِقِ، فحذف المصدر، وأقامَ صفته مقامه، وحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه أيضاً، ففيه على هذا نوعان: حذف المضاف؛ وحذف الموصوف، ونظيره قول النابغة الذبياني^(٣١١):

أَحْكَمُ كَحْكَمِ فَتَاةٍ الْحَيِّ إِذْ نَظَرْتُ إِلَى حَمَامٍ سِرَاعٍ وَارِدِ الثَّمَدِ

والتقدير: أحكم حكماً كحكم الفتاة. وكذلك قول ربيعة بن جثم: وقيل لامرئ القيس^(٣١١):

لَهَا جِبْهَةٌ كَسِرَاةِ الْمَجْنِّ حَذَقَهُ الصَّانِعُ الْمُقْتَدِرُ

ونظيره من مسائل النحو: (زيدٌ مضروبٌ كعمرو)؛ أي: (ضرباً كضرب عمرو)^(٣١١).

٢. الحال: أمّا الكاف التي تكون متعلقة بمحذوف في محل نصب حال فتلك واردة في قول النابغة الذبياني^(٣١١):

حَمَلْتَ عَلَيَّ ذَنْبَهُ وَتَرَكْتَهُ كَذِي العُرِّ يَكْوِي غَيْرَهُ وَهُوَ رَاتِعٌ

فـ(الكاف) في قوله: (كذي العُرِّ) في موضع الحال من الهاء في (تركته)، كأنه قال: وتركته مشبهاً ذا العُرِّ، وقد تكون صفة لمصدر محذوف والتقدير: تركته تركاً مثل ترك ذي العُرِّ. ونظيره قول لبيد بن ربيعة^(٣١١):

فَتَوَلَّوْا فَاتِرًا مَشِيْهُمَ كَرَوَا الطَّبْعَ هَمْتَ بِالْوَحْلِ

فـ(الكاف) في قولهم: (كروايا الطبع) في محل نصب من الضمير في (تولّوا) كأنه قال: مشبّهين روايا الطبع. ومنه قول عمرو بن أحمر الباهلي^(٣١١):

فَرَزْتَ إِلَى الْقَصَوَاءِ، وَهِيَ مُعَدَّةٌ لِأَمْثَالِهَا عِنْدِي إِذَا كُنْتُ أَوْجَدَا

كَثُورِ الْعَذَابِ الْفَرْدِ يَضْرِبُهُ النَّدَى تَعْلَى النَّدَى فِي مَتْنِهِ وَتَحْدَرَا

فالحال والهيئة التي فيها القصواء (كائنة) كثور العذاب. ويجوز أن يكون في موضع رفع لخبر متعلق لمبتدأ محذوف: كائنه قال: هي كثور العذاب.

٣. الخبر: أمّا (الكاف) التي تكون متعلقة بمجرور في محل رفع خبر فتظهر في قول بعض بني أسد^(٣١١):

إِنْ يَبْخُلُوا أَوْ يَجْنُبُوا أَوْ يَغْدُرُوا لَا يَحْلِفُوا
يَغْدُوا عَلَيْكَ مُرْجَلِي مَنْ كَانَهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا
كَأَبِي بَرَأَقْشَ كُلِّ لَوْ مَنْ لَوْنُهُ يَتَخِيلُ

ف(الكاف) في قوله: (كأبي برأقش) يجوز أن تكون في موضع رفع على خبر مبتدأ مضمّر، كائنه قال: هُم كأبي برأقش، ويجوز أن تكون في موضع نصب على الحال، كانه قال: مشبهين أبا برأقش^(٣١١).

أمّا الكاف في (كأنّ) فهي (كاف التشبيه)، ودخلت على (أنّ)، وكان حكمها أن تكون داخلّة على الخبر، فإذا قلت: كأنّ زيداً عمرو، فأصله: إنّ زيداً كعمرو، فأرادوا العناية بحرف التشبيه، فقدموه إلى صدر الجملة، فأُنفِثت همزة (أنّ) لدخول الكاف عليها، كما تنفتح همزة (إنّ) مع سائر العوامل الداخلة عليها، ولا موضع (للكاف) من الأعراب، ولا تعلق بظاهر ولا ضمير، لمفارقتها موضعها الذي كان أخصّ بها، ولأنّها قد ركبت مع (أنّ) وصارت كالجزء^(٣١١) منها، في حين أشار الرّماني إلى أنّ (كأنّ) من الحروف العوامل، وعلتها كعلة (إنّ وأنّ وليت) وعملها كعملهنّ، ومعناها التشبيه^(٣١١).

اللام: وهو حرف جر يأتي لمعانٍ منها: الصيرورة والعاقبة والتعديّة وزائدة^(٣١١). إلى ما إليها من معانٍ، ومن معانيها التي وردت في كتاب الشارح:

- (اللام) بمعنى (إلى)، وهذا ما ورد في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا﴾^(٣١١). واللام في قوله (للإيمان) بمعنى (إلى). ونظيره في قول: المكعبر الاسدي الذي أشار إليه الشارح وتابعه الطبرسي^(٣١١) ورجحه أبو حيان^(٣١١).

تناولت بالرمح الطويل ثيابه فخر صريعاً لليدين وللنم (٣١١)

فيقال: (سقط بفيه): أي: (على فيه). قال الشارح: إنما جرت العادة بأن يقال: سقط على رأسه أو على صلاه، أو قفاه، وإنما جاز استعمال (اللام) ها هنا، لأنه إذا سقط على عضو من أعضائه، فقد حصل التقدم لذلك العضو، على كل ما تبعه من بقية الأعضاء، فإذا قال: سقط لفيه، فكأنه قال: سقط مقدماً لـ (فيه).
- ما: إن (ما) على اثني عشر وجهاً (٣١١)، قد تكون اسماً، وقد تكون حرفاً، فهي حرف عندما تكون نافية أو زائدة للتوكيد، وإلى ذلك أشار الشارح إلى قول الشاعر (٣١١):

بكت عيني وحق لها بكاهما وما يغني البكاء ولا العويل (٣١١)

- (فما) هنا نفي، ويبعد أن يكون استفهاماً في موضع نصب بـ (يغني) لظهور حرف النفي بعده، إلا أن تجعل (لا) زائدة كزيادتها في قوله تعالى: ﴿مَا مَعَكُمْ أَلَا تَسْجُدُ﴾ (٣١١)
- وأما الزائدة المؤكدة التي أشار إليها الشارح في قول عبيد بن الأبرص (٣١١):

هي الخمر تُكنى الطلا كما الذئب يُكنى أبا جعدة (٣١١)

فإذا روي برفع (الذئب) فعلى الابتداء، فيكون (ما) الكافة عن العمل، كالتي في قوله: إنما زيد قائم، وهي الداخلة على (إنما - لعلماً - كأنما - ربّما) (٣١١). ومن روى (الذئب) بالخفض، جعل (ما) زائدة مؤكدة، كالتي في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ﴾ (٣١١) وعلى هذين الوجهين، أنشد الاخفش (٣١١):

وجدنا الحمر من شر المطايا كما الحبّات شر بني تميم

- أمّا الموصولة فهي التي وردت في قول الشاعر زرارة الاسدي إذ قال (٣١١):

إذا كنت في قوم عدى لست منهم فكل ما علفت من خبيث وطيب (٣١١)

(فما) هنا موصولة ومصدرية، لكن الوجه في (ما) أن تكون بمعنى (الذي)، وقد يمكن أن تكون التي توصل الفعل، فتنوب مناب المصدر في نحو قولك: أعجبني ما فعلت: أيّ فعلك، فكأنه قال: فكلّ علفك، ويجب هنا أن تكون العلف بمعنى (المعلوف)، لأنّ المصدر نفسه لا يعلف، فيكون كقولهم: درهم ضرب الأمير، أي مضروب، والعلة في كونها هنا موصولة، وهو الوجه^(٣١١)، إنّ (ما) الموصولة يعود إليها من صلتها عائد، وتلزمها الصلة، كما تلزم (الذي) كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدٌ سَاحِرٌ﴾^(٣١٢) في حين المصدرية لا يعود عليها من صلتها عائد لأنها حرف بمنزلة (أنّ) الموصولة، وهي والفعل بمنزلة المصدر، قال المبرد في نحو: ما أقمت أقمت: (تكون موقفة وحقيقتها أنها وصلتها مصدر)، والذي يؤكد احتياجها إلى الصلة حتى يتم المعنى ما أشار إليه المبرد قائلاً: (وأنت لو قلت: رأيت أو أعجبني ما، لم يكن كلاماً حتى تقول: رأيت ما صنعت، أو أعجبني ما عندك، ونحو ذلك مما يكون صلة لـ(الذي)^(٣١٣)).

(ما) تقع للمذكر والمؤنث بلفظ واحد، وإنما يعلم مكانه من التذكير والتأنيث بضميرها العائد إليها، وبغيره ممّا يدل عليه فحوى الكلام، كـ (ما) التي وردت في قول الشاعر الشماخ بن ضرار^(٣١٤):

وتشكو بعين ما أكل ركابها وقيل المنادي، أصبح القوم أدلجي

يروى (ما أكلت) فمن ذكر الضمير، أراد السير الذي أكل بها، ومن أنث أراد الحال التي أكلت ركابها، أو المشقة. وموضع (ما) نصب بـ(تشكو).

– ما الموصولة الجارية مجرى (الذي): إنّ (ما) الموصولة الجارية مجرى (الذي) وهي التي تختلف عن (ما) المصدرية، لأنّ في المصدرية يوجد ضمير يعود عليها، كما في (أكل ركابها)، في حين (ما) المصدرية حرف لا يعود إليها من صلتها ضمير، كأنه قال: (إكلال ركابها)^(٣١٥).

(من): وهو حرف لابتداء الغاية، ففي قوله: أعطه من درهم إلى عشرة، الدرهم داخل فيه^(٣١٦)، يأتي زائداً وغير زائد، فإذا كانت زائدة فإنّها تفيد

التوكيد، كقوله تعالى: ﴿مَا أَرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ﴾^(٣١١)، وتفيد استغراق الجنس نحو: ما قامَ من أحد، وإن كانت (من) غير زائدة، فلها عدة معانٍ، منها: بيان الجنس، وابتداء الغاية، والتبويض، والتنويع والتفضيل والتعليل، وبمعنى (عن)...^(٣١١) وقد أودع الشارح في كتابه جملة من معاني (من) يمكن دراستها على النحو الآتي:

أ. **من للتبويض:** أشار الشارح إلى مجيء (من) للتبويض في حديثه عن قول ذي الرمة^(٣١١).

فَلَمَّا لَبَسَ اللَّيْلَ أَوْحِينَ نَصَبْتُ لَهُ مِنْ خُذَا آذَانِهَا وَهُوَ جَانِحٌ

يُريد بذلك، أن مجيء الليل أذهب بعض خذا آذاها، ولم يذهب جملته. وقد تكون (زائدة) وهو الأرجح، لأنَّ المعنى يدل على ذلك، والتقدير: الذي أَرادَهُ هو: لَمَّا لَبَسَ اللَّيْلَ نَصَبْتُ لَهُ خُذَا آذَانِهَا^(٣١١).

ب. **(من) للتنويع والتفصيل،** في قول زرارة بن سبب الاسدي^(٣١١):

إِذَا كُنْتُ فِي قَوْمٍ عَدَى لَسْتُ مِنْهُمْ فَكُلُّ مَا عُلِفَتْ مِنْ خَبِيثٍ وَطَيْبٍ^(٣١١)

(فمن) هي التي تأتي للتنويع والتفصيل في نحو قولهم: جاءني القوم من فارس وراجل.

و(من) هذه و(بين) يتعاقبان على المعنى الواحد، ألا ترى أنهم يقولون: جاءني القوم بين فارس وراجل، فتؤدي إلى ذلك المعنى بعينه، و(من) هذه تتعلق بمحذوف، وبذلك على ذلك إنها تنوب مناب الأخبار في نحو قولهم: القوم من ضاحك وبالك، وقول ذي الرمة^(٣١١):

وَالْعَيْسُ مِنْ وَاسِجٍ أَوْ عَاسِجٍ خَبِيٍّ يُنْحَزَنُ مِنْ جَانِبِهَا وَهِيَ تَنْسَلُبُ

ج. **(من) الزائدة:** وهذه واردة في قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾^(٣١١). إذا نظرنا إلى إراء معظم المفسرين نجد أنهم لا يقولون بزيادة الحروف في القرآن الكريم، وإنما فيها دلالات إضافية^(٣١١)، لذا تفيد (من) في هذه الآية

(الإستغراق)^(٣١١) .لذا تأتي(من) زائدة إذا تقدمها نفي أو نهي أو أستفهام بـ (هل) وتكثير مجرورها، وكونه مبتدأ أو فاعلاً أو مفعولاً^(٣١١) .وقد أشار الشارح الى ذلك في قول النابغة الذبياني^(٣١١) :

وعيرتني بنو ذبيان خشيته وهل عليّ بأن أخشاك من عار

أوضح الشارح أنّ المعنى: هل عليّ عارٌ في أن أخشاك، فكأنّ المجرور في موضع (صفة) للعار، فلما قدّمه صار في موضع الحال، فالباء لها موضع، وأما(من) فلا موضع لها، لأنها زائدة^(٣١١) .

المبحث الثالث

مسائل نحوية متفرقة

يضم هذا المبحث موضوعات نحوية متفرقة، لم ينتظمها منهج واحد، لذا اقتضت الدراسة أن نفرّد لها مبحثاً لجمع ما تفرّق منها، وكانت على النحو الآتي: الحمل على المعنى، والتقديم والتأخير، وإعمال المشتقات، والممنوع من الصرف، والشرط، والفاظ التوكيد المعنوي، والجمل التي لها محل من الإعراب، والمبنيات (البناء الأصلي والبناء العرضي).

١- الحمل على المعنى:

ويقصد به: حمل الشيء على شيء، أي: الحاقه به، وإعطاؤه حكمه، وهو من سسن العربية في التعبير عن المعاني، وصفه ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) بقوله: ((إن هذا الشرح غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن الكريم وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً، كتأنيث المذكر....))^(٣١١).

وقد ذكر الشارح في (الاقتضاب في شرح أدب الكتاب) عدداً من موضوعاته، مثل: الحمل على معنى الصفة التي هي مفعول في المعنى مجرورة في اللفظ، مثل قول الشاعر^(٣١١):

أَحْكَمْ كَحْكَمِ فَتَاةٍ الْحَيِّ إِذْ نَظَرْتُ إِلَى حَمَامٍ سِرَاعٍ وَارِدِ الثَّمَدِ

وجاز أن يصف (حماما)، وهي نكرة بـ (وارد)، وقد أضافه إلى المعرفة، لأن إضافته غير محضة، لأنّ (الثمّد) مفعول في المعنى، وإن كان مخفوضاً في اللفظ، وأفرد (وارد) وإن كان صفة لـ (حمام) حملاً على المعنى^(٣١١)، كقوله تعالى: (الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَاراً فَإِذَا أَنْتُمْ مِنْهُ تُوقَدُونَ)^(٣١١)، وقول الشاعر^(٣١١):

إِذَا رَضِيتُ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاها

إذ حمل الشيء على نفيضه كما يحمل الشيء على

نظيره، فالفعل (رضيت) قد يحمل على نظيره وهو (الاقبال)، كقولك: (اقبلتُ عليه بودي)، بمعنى: رضيتُ عنه، وقد تحمل على ضده، بمعنى (سَخِطت) ^(٣١١). وكذلك قول الشاعر: دوسر بن غسان اليربوعي ^(٣١١):

إذا ما امروؤ وليّ عليّ بوْدَه وأدبر لم يصدرْ بإدباره وُدِّي

إذ إنّه إذا وليّ عنه بوده، فقد ضنّ عليه وبخل، فأجرى التوليّ بالودّ مجرى الضنّانة والبخل، أو مجرى السخط ^(٣١١)، وكذلك قول عنتره بن شداد ^(٣١١):

بطلٍ كأنّ ثيابهُ في سرحه يحذي نعال السبّت ليس بتوأم

إذ إنّ الثياب إذا كانت عليها، فقد صارت السرحة موضعاً لها، كمن ركب دابة واستوى عليها، فقد صار ظهرها موضعاً له.

وقد أشار الشارح وهو يتحدث عن موضوع الحمل إلى مسألة حمل الفعل على المصدر، وحمل المصدر على الفعل في قول شاعر بني اسد ^(٣١١):

إنْ يبخلوا أو يجبنوا	أو يغدروا لا يحفلوا
يغدوا عليك مرجلي	من كائنهم لم يفعلوا
كأبي براقش كلّ لو	ن لونه يتخيل

فكأنه قال: لونه يتخيل كلّ تخيل، ونظير هذا في حملك المصدر على الفعل مرة وحملك الفعل على المصدر مرة، قولهم: تبسمت وميض البرق، فلك أن تقدره: ومضت وميض البرق، ولك أن تقدره: تبسمت تبسم البرق، ومثله: قعد زيد جلوساً، فلك أن تجعل (قعد) في تأويل (جلس)، ولك أن تجعل (الجلوس) في تأويل (القعود) ^(٣١١).

٢ - التقديم والتأخير:

أشار علماء العربية القدماء إلى التقديم والتأخير، ووصفوه بأنه ظاهرة نحوية ^(٣١١)، فقد أشار سيبويه (ت ١٨٠ هـ) إلى ذلك فقال: ((إنما يقدمون الذي بيّنه أهم

لهم وهم ببيانه أعنى.))^(٣١١).

وعدّ ابن جني(ت ٣٩٢هـ)^(٣١١) التقديم والتأخير من شجاعة العربية، وأنها ظاهرة تمثل ظاهرة قرآنية، لذا حظيت عند الجرجاني(ت ٤٧١هـ) وراح يصفه بانه ((باب كثير الفوائد، جم المحاسن بعيد الغاية...))^(٣١١)، وتطرق الشارح الى ظاهرة التقديم والتأخير، ومن بين مسائله ما يعنينا هنا تقديم الجار والمجرور على فعله، والمفعول به على الفاعل، إذ أشار في قول ذي الرمة^(٣١١):

قد أعسفَ النازح المجهول مُسَعِفَه في ظلّ أخضرَ يدعو هامه اليومُ

إن رتبة الجار والمجرور(في ظلّ أخضر)هي التأخير كونه من الفضلات^(٣١١)، فقد تقدمت على الفعل (يدعو)، والتقدير: يدعو هامه اليوم في ظلّ أخضر، فيكون التقديم هنا (للاهتمام به)، وكذلك تقدم المفعول به^(٣١١)(هامه)على الفاعل(اليوم) للغرض نفسه، لأن التقديم هنا جائز، والجائز غرضه هو الاهتمام به، ومثله قول طرفة بن العبد^(٣١١):

نحن في المشتاة ندعو الجفلى لا نرى الآدبَ فينا ينتقر

وقوله: (نحن في المشتاة ندعو الجفلى)جملة فيها تقديم وتأخير، وتقديره: (نحن ندعو الجفلى في المشتاة)، ف(ندعو)خبر المبتدأ(نحن)، و(في المشتاة)من صلاته ومثله، وتم له، ومثله

قول الأعشى^(٣١١):

وتبردُ بردَ رداءِ العرو س بالصيفِ رقرقتُ فيه العبيرا

في البيت تقديم وتأخير، وتقديره: وتبرد في الصيف برد رداء العروس، ف(الباء) متعلقة بـ(تبرد).

ويبدو للباحث أنّ الكلمة في اللغة العربية تتمتع بقدر وافر من حرية الحركة داخل إطار الجملة، والتقديم والتأخير لون من ألوانها، الذي يتسم

بالتنائية، إذ إنّ إحدى الظاهرتين نتيجة للظاهرة الأخرى، فكل تقديم في جزء من أجزاء الجملة لا بد أن يصحبه تأخير في جزء آخر.

٣- إعمال المشتقات:

أ - المصدر: وهو: الاسم الذي يدل على حدث مجرد من الزمن والشخص والمكان خارج علاقات السياق، أما داخل السياق فتتعدد المعاني الوظيفية التي يدل عليها ويؤديها^(٣١١).

أما ابن هشام فقال: هو اسم الحدث الجاري على الفعل، كـ(ضَرَبَ، وإِغْرَامَ)^(٣١١)، وقد أشار الشارح الى انواعه الاربعة، وهي: ((المصدر الدال على نوع الفعل مجردا من الكمية والكيفية، كقولك: ضربته ضربا، والمصدر الدال على الكمية والمقدار، كقولك: ضربته ضربة، والمصدر الدال على الكيفية والهيئة، كقولك: دعاهم الجفلى، والمصدر الذي يراد به التمثيل والتشبيه، كقولك: ضربته ضرب الأمير اللص))^(٣١١).

ومن المصادر التي ذكرها الشارح وهي قولهم: مرحبا، وسهلا، وأهلا، والتقدير: أتيت رحبا، أي: سعة، وأتيت سهلا لا حزنا، وأتيت أهلا لا غريبا، وهي في مذهب الدعاء.

قال الشارح: ((هذا الكلام يوهم من يسمعه أن هذه الالفاظ إنما تعمل في الدعاء خاصة، وذلك غير صحيح، لأنها تستعمل دعاء وخبرا))^(٣١١). فأما استعمالها بمعنى (الدعاء) فإن ترى رجلا يريد سفرا، فتقول له: مرحبا وأهلا وسهلا، أي: لقاك الله ذلك في وجهتك.

أو استعمالها خبرا، فكأن يقدم عليك ضيف، فتقول له: مرحبا، أي: أنك قد صادفت عندي ذلك. ومن العرب من يرفع هذه الالفاظ، أنشد سيبويه^(٣١١):

وبالسَّهْبِ ميمونُ النقيبةِ قولُهُ لملتَمِسِ المعروفِ أهلٌ ومرحِبٌ

فـ(أهلٌ) مرفوع على أنه مبتدأ والخبر مضمَر، كأنه قال: لك أهلٌ ومرحِبٌ، أو

أنه خبر لمبتدأ، كأنه قال: هذا أهلٌ ومرحبٌ. ومثله ما أنشده سيبويه أيضا في قول أبي الاسود الدؤلي^(٣١١):

إذا جئت بواباً له قال: مرحباً ألا مرحبٌ واديكَ غيرُ مضيقٍ

ب - الصفة المشبهة: وهي الصفة المصوغة لغير تفضيل، لأفادة نسبة الحدث الى موصوفها، دون افادة الحدوث، كقوله: مررت برجل حسن الوجه^(٣١١)، فالصفة المشبهة تدل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل الثبوت والدوام^(٣١١)، وهي تشارك أفعال التفضيل في دلالتها على الثبوت^(٣١١).

لم يجز سيبويه اضافة الشيء الى نفسه، وانما ورد في الشعر إذ قال: ((وقد جاء في الشعر (حسنة وجهها) شبهوه بـ (حسنة الوجه) وهو رديء))^(٣١١). أما الكوفيون فيجيزون ذلك بمنزلة: (مررت برجل ضاربٍ غلامه). اما الشارح فيقول: (كلا الوجهين مفسر للمسألة)^(٣١١). وقد أشار الشارح إلى الصفة المشبهة ومعمولها في قول الزبّاء^(٣١١):

ما للجمال مشيها وئيدا أجندلاً يحملنَ أم حديدا

أم صَرفاناً بارداً شديدا

روى الكوفيون (مشيها) بالرفع إذ أرادوا التقدير: (ما للجمال وئيدا مشيها)، فقدّم الفاعل ضرورة، ولهذا أخذت الصفة المشبهة معمولها (الفاعل)، ويؤكد ذلك اقترانها بالضمير العائد على الصفة المشبهة في (مشيها)^(٣١١).

ومثله قول هدبة بن الخشرم^(٣١١):

ولا تنكحي إنْ فرّق الدهرُ بيننا أغمّ القفا والوجه ليس بأنزعا

يجوز في (الوجه)، (الخفض والنصب والرفع)، وأقواها الخفض، فمن خفض (الوجه) جعل (القفا) في موضع خفض، على حدّ قولهم: زيد حسن الوجه، فمعمول الصفة المشبهة (أغمّ) وهو معرف بـ (أل) فيكون مجروراً مضاف

إليه وهو (القفا).

من خلال النصوص السابقة نخلص إلى نتيجة مفادها أن القصد من استعمال الصفة المشبهة هو مجرد اتصاف الموصوف بصفة راسخة فيه ملازمة له، ولا يراد من استعمالها الدلالة على الزمن، وإنما نلاحظ الاستمرار الثبوتي في الأزمنة الثلاثة، وقد تعين ثبوتها حال وقوع الفعل، وهذا هو الظاهر، وهذه الصفات ملازمة لموصوفها لا تنفك عنه، سواء كان ذلك في جميع الأزمنة أم بعضها، لأن الصفة المشبهة تفتقر وضعياً لمعنى الحدوث والاستمرار، وهذا ما أشار إليه الرضي إذ قال: ((فليس معنى حسن في الوضع إلا ذو حسن، سواء كان في بعض الأزمنة أو جميع الأزمنة، ولا دليل في اللفظ على أحد القيدتين، أي الحدوث والاستمرار))^(٣١١).

٤- الممنوع من الصرف:

فصلت الكتب النحوية^(٣١١) موضوع الممنوع من الصرف، وعدوا موانع صرف الاسم تسعة، أشار إليها بهاء الدين بن النحاس النحوي قائلاً: ^(٣١١)

موانع الصرف تسع إن أردت بها عوناً لتبلغ في إعرابك الأملا
اجمع وزن عادلاً أنت بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كُملا

فالاسم غير المنصرف: هو الذي لا يلحقه جر ولا تنوين ويكون آخره في الجر مفتوحاً^(٣١١)، وكما أن الأفعال حين ضارعت الأسماء أعطيت الإعراب، كذلك إذا ضارع الاسم الفعل منع ما لا يدخل الفعل^(٣١١). وقد ذكر الشارح مسألة تتعلق بالممنوع من الصرف، في قول الشاعر^(٣١١):

عَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُوهَا تَصَلَّ وَعَنْ قِيضٍ بَيِّدَاءَ مَجْهَل

فمن روى بـ (بيداء)، جعل (المجهل) صفة لها، ومن روى بـ (زيزاء)^(٣١١)، أضافها إلى (المجهل) وهي رواية البصريين، إذ أشار المبرد إلى (زيزاء) في ضمن موضوع (ما كان في آخره ألفان لغير التأنيث)^(٣١١)، وأجاز

الكوفيون ترك صرف (زيزاء) على أن تكون ألفاها للتأنيث، واحتجوا بقوله تعالى: (وتخرج من طور سيناء)^(٣١١)، في قراءة من قرأ بكسر السين، ف(مجهل) على هذا الرأي صفة لـ (زيزاء)، ولم يجز البصريون^(٣١١) ذلك، وألف فعلاء المكسورة الفاء لا تكون عندهم إلا للاحاق، وكذلك فعلاء المضمومة الفاء دائما تكون الهمزة للتأنيث عندهم في فعلاء مفتوحة الفاء خاصة، ويقولون في قوله تعالى: (من طور سيناء)، ليس امتناعه من الصرف من أجل أن الهمزة للتأنيث، وإنما امتناعه، لأنه ذهب بها إلى البقعة أو الأرض، فاجتمع فيها التأنيث والتعريف، وفي القولين نظر^(٣١١).

ولمّا كان التأنيث والجمع المماثل لـ (مساجد) كلّ منهما يستقل بالمنع^(٣١١)، والبواقي لعلتين، ويبدو أن الراجح في كلمة (بيداء) أنها ممنوعة من الصرف لكونها على وزن (فعلاء) وهي فيها ألف التأنيث التي تقوم مقام علتين، وهذا المنع من الصرف في النكرة والمعرفة^(٣١١).

ولمّا كان اصل الأسماء كلها أن تنصرف، إلا أنها تمنع من الصرف لعلتين، كالعلمية ووزن الفعل مثلاً، أو لعة واحدة في الجموع، وبالوقت نفسه يجوز صرف الممنوع من الصرف لعة عند الضرورة الشعرية، أو تناسب وتناسق الكلام، أو للتصغير^(٣١١)، ويدل على ذلك قول امرئ القيس^(٣١١):

ويومَ دخلتُ الخدرَ خدرَ عنيزةٍ فقالت: لكِ الويلاتُ إنكِ مرجلي

إذ جاء فيه صرف (عنيزة) ضرورة، فللشاعر إذا اضطر أن يردّ ما لا ينصرف إلى أصله.

٥- الشرط وجواب الشرط:

الشرط: أسلوب معلق ذو طرفين، يعلق تحقيق أمر على تحقيق أمر آخر، ولا بد أن يكون أحد هذين الطرفين فعلاً، فإذا وقع هذا الفعل صحّ ورود الطرف الآخر^(٣١١). أما وظيفة أداة الشرط فهي تعليق جواب الشرط بالشرط^(٣١١).

إنَّ أسلوب الشرط أسلوب قائم بنفسه، وجملته قائمة بذاتها بين الجمل الخبرية والانشائية والاسمية والفعلية، والذي يميزها عن ذلك طبيعة صيغتها واداء معناها واحكامها الخاصة التي تختلف بها عن صيغ الازمنة وفروعها وصيغ الطلب^(٣١١).

والشرط نوعان؛ باعتبار وقوع الجواب مع وقوع الشرط، أو بعده الى: (أ). شرط تحقيقي، (ب). شرط احتمالي^(٣١١)، والى ذلك أشار الشارح وهو يعرب مقدمة الكتاب (أما بعد...) قائلا^(٣١١):

إمّا: حرف اخبار، يدخل على الجمل المستأنفة، ويتضمن معنى حرف الشرط، والفعل المشروط له، ولذلك احتاج إلى الجواب بـ (الفاء) كما يجاب الشرط، فإذا قيل لك: أما زيد فمنطلق، فمعناه: مهما يكن من شيء فزيد منطلق، فإمّا) مناب حرف الشرط الذي هو (مهما) ومناب الفعل المجزوم به وما تضمنه من فاعله، فلذلك ظهر بعده الجواب، ولم يظهر الشرط، لقيامه مقامه، أما سيبويه^(٣١١) (رحمه الله تعالى) فإنه قال في كتابه قولاً يمكن أن يتأول على مذهب أبي العباس^(٣١١)، فإن قال قائل: لأي علة لزم أن يقدم مع (إمّا) قبل الفاء ما كان مؤخراً بعدها مع (مهما)؟ لأن تقول: مهما يكن من شيء فلا تقهر اليتيم، أو يقال: مهما يكن من شيء فاليتيم لا تقهر، فلما وضعت (أما) موضع (مهما) صار الكلام: (فأما اليتيم فلا تقهر)^(٣١١)، فتقدم اليتيم الذي كان حكمه التأخير، فالجواب عن ذلك من وجهين:

أحدهما: أن (أما) كان القياس أن يظهر بعدها فعل الشرط، كما تظهر (مهما) فلما حذف للعلة التي قدمنا ذكرها، قُدم بعض الكلام الواقع بعد الفاء، ليكون كالعوض عن المحذوف.

والثاني: أن الفاء إمّا وضعت في كلام العرب للإتباع، أي: لتجعل ما بعدها تابعا لما قبلها، ولم توضع لتكون مستأنفة، والإتباع فيها على ضربين: إمّا إتباع اسم مفرد لاسم مفرد، كقولك: قام زيد فعمرو، وإمّا إتباع جملة لجملة، كقولك: قمت

فصربت زيدا.

فلو قلت: (أما فزيد منطلق) لوقعت الفاء مستأنفة، ليس قبلها اسم ولا جملة يكون ما بعدها تابعا له، إنما قبلها حرف معنى لا يقوم بنفسه، ولا تنعقد به فائدة الاسم، فقالوا: أما زيد فمنطلق، ليكون ما بعدها تابعا لما قبلها على أصل موضوعها^(٣١١).

من هذا يرى الباحث بأنّ الشرط أسلوب إنشائي أو خبري تحدده القرائن، وهذا التركيب قائم على تعلق جمل اسنادية مع بعضها بعلاقة حركية زمن جوابها هو المستقبل^(٣١١)، وهذا الأسلوب لا يقع إلا على حدث سوف يقع في الحاضر أو المستقبل^(٣١١)، وهذا ما ذهب إليه أكثر النحاة^(٣١١) بعد سيبويه والمبرد.

وإنّ الشارح وهو يتحدث عن أسلوب الشرط، لم يرغب في استيفاء الكلام في هذه المسألة، إذ قال: ((وليس كتابنا هذا كتاب نحو فنستوعب فيه هذا الشأن، فمن أراد فليلتزمه في مواضعه إن شاء الله))^(٣١١).

٦- الجمل التي لها محل من الإعراب:

الشائع عند النحويين أنّ الجملة نوعان: اسمية وفعلية: قال عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ): ((فقد حصل لك أربعة اضرب من الجمل وهي في الأصل؛ اثنان الجملة من الفعل والفاعل والجملة من المبتدأ والخبر))^(٣١١)، وقال

ابن يعرب ————— يش
(ت ٦٤٣ هـ): ((وهي في الحقيقة ضربان فعلية واسمية لأنّ الشرط في التحقيق مركب من جملتين فعليتين الشرط: فعل وفاعل، والجزاء: فعل وفاعل، والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو استقر وهو فعل وفاعل))^(٣١١).

واختلفوا في حدّ النوعين الشائعين (الاسمية والفعلية)، لذا يرى الباحث أنّ الجملة إذا لم تكن فعلية فهي اسمية.

لقد ذكر الشارح ذلك وهو يعرب الجمل التي لها محل من الإعراب

بنوعيتها، وهذا ما سنتناوله تباعاً:

أ - جملة الحال: وهي على قسمين:

أولاً: الحال جملة اسمية: وهي جملة خبرية تبين هيئة صاحبها ومحلها النصب^(٣١١)، وقد اتفق جمهور النحاة على اتيان الحال جملة^(٣١١) واشترطوا في الجملة الاسمية وجود رابط يربطها بصاحب الحال (الضمير) (واو) الحال. أمّا الجملة الفعلية فتأتي أمّا مصدره بفعل مضارع مثبت أو منفي، أو تأتي مصدره بفعل ماضٍ. وقد وردت هذه الجملة بنوعيتها بأحوال مختلفة وفيما يأتي بيان ذلك: قال شاعر^(٣١١):

وداويتها حتى شئت حبشية كأنّ عليها سندساً وسدوساً

فقله: ((كأنّ عليها سندساً وسدوساً)) جملة في موضع نصب على الحال، وفي هذا الحال وجهان: إن شئت كان التقدير: مشبهة السندس والسدوس، وإن شئت كان التقدير: مظنوناً عليها سندس وسدوس، لأنّ (كأنّ) إذا أخبر عنها بالظرف والأفعال والأسماء المشتقة من الأفعال، داخلها معنى الظن والحسبان^(٣١١).

ويرى الباحث أن الوجه الثاني هو الأوجه، لوجود الظرف (عليها)، ولأنّ المداواة كانت يتخللها الظن بأن عليها سندس وسدوس ومثله قول ذي الرمة^(٣١١):

غدا اكهب الأعلى وراح كأنّه من الضحّ واستقباله الشمس أخضر

وقوله (كأنّه من الضحّ؛) جملة في محل نصب حال من الضمير المستتر في (راح) التامة^(٣١١). ومثله قول النابغة الذبياني^(٣١١):

حملت عليّ ذنبه وتركته كذي العرّ يكوى غيره وهو راتع

فقله: (وهو راتع) جملة موضع الحال، والتقدير: يكوى غيره في حال رتوعه.

وقول الشاعر^(٣١١):

يُخْرِجَنَّ مِنْ مُسْتَطِيرِ النَّقْعِ دَامِيَةً كَأَنَّ آذَانَهَا أَطْرَافَ أَقْلَامٍ

وقوله (كَأَنَّ آذَانَهَا أَطْرَافَ أَقْلَامٍ) جملة في موضع نصب على الحال، من الضمير في (يُخْرِجَنَّ)، كَأَنَّهُ قَالَ: مشبهة آذَانَهَا أَطْرَافَ أَقْلَامٍ.

ثانياً: الحال جملة الفعلية: لقد ذكر الشارح وهو يعرب الحال الجملة الفعلية في قول الشاعر امرئ القيس^(٣١١).

لَهَا جِبْهَةٌ كَسِرَاقِ الْمَجْنِّ حَذَقَهُ الصَّانِعُ الْمُقْتَدِرُ

فقوله: (حَذَقَهُ الصَّانِعُ) جملة في موضع نصب حال من (المجنِّ)، والتقدير: قد حَذَقَهُ الصَّانِعُ، وإِنَّمَا احتيج إلى اضممار (قد) لِأَنَّهَا تَقَرَّبَ الْمَاضِي مِنَ الْحَالِ، وَالْعَامِلُ فِي هَذِهِ الْحَالِ مَعْنَى التَّشْبِيهِ الَّذِي دَلَّتْ عَلَيْهِ (الكاف) ومثله قول الأعشى^(٣١١):

وَتَبَرَّدُ بَرْدَ رِدَاءِ الْعَرُسِ بِالصَّيْفِ رَقَرَقَتْ فِيهِ الْعَبِيرَا

وقوله: (رَقَرَقَتْ فِيهِ الْعَبِيرَا) جملة في موضع نصب على الحال من (الرداء) وهي حال جارية على غير من هي له، ولو جعلت مكان الفعل الحال المحضة لقلت: مُرْقَوَقاً فِيهِ الْعَبِيرَا أَنْتِ، فَأَبْرَزْتَ الضَّمِيرَ، وَلَوْ قُلْتُ: (رَقَرَقَتْ فِيهِ الْعَبِيرَا) ثُمَّ أَظْهَرْتَ الْحَالَ لَقُلْتُ: مَرْقَوَاقاً فِيهِ الْعَبِيرَا، وَلَمْ تَظْهَرِ الضَّمِيرَ لَجَرَيَانِ الْحَالِ عَلَى مَنْ هِيَ لَهُ. وقوله^(٣١١):

كَأَنَّهَا وَقَدْ بَرَاها الْأَخْمَاسُ وَدَلَجَ اللَّيْلُ وَهَادِ قِيَّاسُ^(٣١١)

شُرَائِجُ النَّبْعِ بَرَاها الْقَوَاسِ

وقوله: (وقد براها الأخماس) جملة في موضع نصب على الحال من الضمير المنصوب (بكَأَنَّ)، وقوله: (براها القواس) جملة في موضع نصب حال من (الشرائج)، والعامل في الحالين، ما في (كَأَنَّ) من معنى التشبيه، لِأَنَّ (كَأَنَّ) تعمل في الأحوال، وتدخل على الجمل فتغير الفاظها ومعانيها، فيقوى فيها معنى الفعل، ومثل ذلك قول

عمرو بن أحمر الباهلي^(٣١١):

كثور العذاب الفرد يضربُهُ الندى تعلَى الندى في متنه وتحذرا

وقوله: (يضربه الندى) و(تعلَى الندى) جملتان في موضع نصب على الحال من الثور والعامل فيهما معنى التشبيه.

ب - الجملة التابعة لمرفوع:

أما الجملة التابعة فهي الجملة التي يصح تأويلها بمفرد، ووقعت في موقع التابع لمفرد كالنعت الذي أشار إليه ابن هشام^(٣١١) في الآية الكريمة في قوله تعالى: (... مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ ...) ^(٣١١).

والجملة الواقعة نعتاً لمفرد مرفوع، هي جملة خبرية تأتي بعد مفرد نكرة مرفوع لتخصصه^(٣١١). وإلى ذلك أشار الشارح في قول حميد بن ثور^(٣١١):

وما هاجَ هذا الشوق إلا حمامة دعت ساق حُرَّ تَرحة وترثما

وقوله: (دعت ساق حر) جملة في موضع رفع صفة إلى (حمامة)، ومثله قول النابغة الجعدي^(٣١١):

حتى لحقنا بهم تُعدى فوارسنا كأننا رَعْنُ قَفٍ يرفعُ الآلا

فقوله: (يرفع الآلا) جملة في موضع الرفع صفة لـ (رعن)

٧- المبنيات وفيها قسمان؛ البناء الأصلي، والبناء العرضي:

أ - البناء الأصلي: أسم الإشارة: هو ما وضع المشار إليه، وهو من المعارف الست^(٣١١)، وهي أسماء بها يُشار إلى المسمى، وفيها من أجل ذلك معنى الفعل^(٣١١).

إنَّ الشارح وهو يعرب ابیات الكتاب أشار إلى أنَّ اسم الإشارة قد يأتي بمنزلة اسم الموصول، وهذا ما ذكره في قول الشاعر يزيد بن ربيعة^(٣١١):

عَدَسٌ مَا لِعِبَادِ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ نَجَوْتُ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقٌ

وقوله: (وهذا تحمّلين طليق)، يرى الكوفيون: أنّ (هذا) في هذا البيت موصولة بمنزلة (الذي)، و(تحمّلين) صلة لها، كأثّه قال: والذي تحمّلين طليق، وكذلك قالوا في قوله تعالى: (وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى) ^(٣١١). بتقديره عندهم، وما (الذي) بيمينك.

ويجعل البصريون (تحمّلين) في موضع نصب على الحال، وكذلك قولك: (بيمينك) وبين الفريقين ^(٣١١) في ذلك تنازع، ليس هذا موضع ذكره.

ويرى الباحث أن الكوفيين اقرب إلى ذلك من البصريين، لعلّة هي إنّ الحال جملة، وهل (بيمينك) جملة.

ب - البناء: العرضي: (بَعْدُ): من الظروف المبنية على الضم إذا قطعت عن الاضافة ^(٣١١)، وإنّ أعتقد فيه التعريف، كما في قوله تعالى: (غلبت الروم في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع سنين، لله الأمر من قبل ومن بَعْدُ) ^(٣١١)، والتقدير: من قبل الغلب ومن بعده.

ولا يضاف (بعد) إلا إلى المفرد، أو ما هو في حكم المفرد، فالمفرد كقولك: (جنّتك بعد ما خرج زيد)، و(بعد أنّ أذنّ الظهر)، فهذا الكلام وإن كان جملة، فهو في تأويل المفرد، لا ترى إنّ تأويله ^(٣١١): جنّتك بعد خروج زيد، وبعد أذان الظهر.

أما علّة بنائها، فقد ذكر سيبويه أنها: ((لما كانت مبهمة غير متمكنة شبّهت بالأصوات)) ^(٣١١).

واشترط المبرد في بناء الاسم أن يكون مضارعاً لحرف المعنى، لذلك قال: ويحمل (قبل) و(بعد) لأنها ليست بمستمكنة، على مثل (من) و(إلى)، لأنّ كلّ واحدة مقتضية لصاحبيتها، فكان (قبل) ابتداء غاية لـ (بعد) و(بعد) انتهاء غاية لـ (قبل)، ففيها ما في (من) و(إلى) من الابتداء والانقطاع، فإذا أفردتا من باب تمكّنها

في الإضافة التي وضعتا عليها خرجتا إلى شبه حروف المعاني، كخروج الأسماء في باب النداء إلى مضارعة الأصوات^(٣١١).

وذكر بعضهم أنَّ بناءها بناء عارض لا أصلي، إذ إنَّ حقها أن تكون مضافة، فلما حذف ما أضيفت إليه صارت بمنزلة بعض الاسم، لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، وبعض الاسم مبني لا يستحق الإعراب^(٣١٢).

وقيل: ((إنَّما بنيت هذه الظروف عند قطعها من المضاف إليه لمشابتها لحرف ولاحتياجها إلى معنى ذلك المحذوف))^(٣١٣)، وأما علة بنائها على الحركة لا على السكون الذي هو أصل البناء فذلك لأن لها أصلا في التمكن، إذ كانت في الأصل معربة، وإنما تكون مبنية إذا قطعت عن الإضافة، فلما كان لها هذا القدم في التمكن وجب بناؤها على الحركة تمييزا لها، مما بني ولا أصل له في التمكن، من نحو: (من، كم)^(٣١٤)، وقيل: حُرِّكت بأقوى الحركات وهي الضمة لتكون كالعوض من حذف ما أضيف إليه، وما لحقها من الوهن بسبب هذا الحذف^(٣١٥).

وقيل: بنيت على الضم لشبهها بالمنادى المفرد متى نُكِّر أو أُضيف أعرب^(٣١٦).

أما الشارح فقد قال: (بَعْدُ) ينصب ها هنا على وجهين؛ أحدهما: أن يكون العامل فيه ما تضمنه (أما) من معنى الشرط، لأن التقدير والمعنى: مهما يكن من شيء بعد حمد الله، والثاني: أن يكون العامل فيه (رأيت) على معنى التقديم والتأخير، كأنه قال: مهما يكن من شيء فإني رأيت بعد حمد الله^(٣١٧).

ويكون ذلك بمنزلة قوله تعالى: (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ)^(٣١٨)، إلا أن العامل في (اليetim، والسائل) هو الفعل الذي بعده، كآئه قال: مهما يكن من شيء فلا تقهر اليتيم، وفلا تنهر السائل، ولا ينصب بما تضمنته (أما) في معنى الشرط، فلما صحَّ في قوله: (أما بعد حمد الله) لأنَّ المعاني تعمل في الظروف ولا تعمل في المفعولات الصحاح^(٣١٩).

كَلَّا يَوْمَیْ أَمَامَ یَوْمٍ صَدَّ وَإِنْ لَمْ تَأْتِهَا إِلَّا لِمَامَا

الخاتمة

وأنا قد شارفت على إتمام هذه الرسالة، حمدت الله رب العالمين على إتمام نعمته غير أنني لا أزع كمال الرسالة وخلوها من النقص، ومن جراء البحث توصلت إلى نتائج لم تكن نهائية، وإثما هي حصيلة نظري في هذا الجهد المتواضع :

- وقفتُ على المسائل النحوية في كتاب ليس بنحوي بشهادة شارحه.
 - حاول الشارح التخلص من التأويلات من خلال ذكر ما قبل البيت، وما بعده، من أجل أن تتضح المسألة جلية، إذ كان يركز على المعنى النحوي عند الاعراب، مؤكداً بالشاهد القرآني والمأثور من كلام العرب .
 - أضاف الشارح الفكر العربي شرقاً وغرباً، فتناول شتى الميادين اللغوية والادبية والحديث والفقه والأصول والأنساب والفلسفة، لذا كانت شروحه متنوعة الميادين.
 - وجدتُ الشارح ملتزماً بالموضوعية والامانة العلمية: (فلا أعلم أهي غلط من ابن قتيبة أم من الناقلين عنه) ولم أقصد بما ذكرته تنقيص العلماء والطعن، فإن هذا أمر لم يكد يسلم منه بشر ممّن تقدم أو تأخر).
-

- الشارح وهو يشرح يبيث أفكاره اللغوية والنحوية، لكنه لا يريد استيفاء المسألة نحويًا، إذ ما قيس بالجانب الدلالي واللغوي: (واستيفاء الكلام في هذه المسألة يخرجنا عن غرضنا الذي قصدناه، وليس كتابنا هذا كتاب نحو....فمن أراد فليلتسمه في مواضعه).
- اغفل الشارح أبواباً من أدب الكاتب، وعنوان الكتاب يدل على ذلك.
- ولم ينس الشارح القارئ، إذ يطرد، بعيداً عن الاطناب (والكلام في هذه الأشياء يطول، وإنما نذكر من كل نوع منها كنا نرغب القارئ، وإذا طلبه فليلتسمه في الكتب الموضوعة فيه).
- كان الشارح أميناً في نقله فضلاً عن دقته: (وقد طلبته في كل نسخة فوجدته هكذا).
- كان أسلوبه سهلاً، واضح العبارة، فيه ميل إلى السجع.
- أراد الشارح التخلص من التصحيف، فدعا إلى إصلاح الخط العربي، وكتابه (الأحرف الخمسة) دليل ذلك.
- استشهاد الشارح بأشعار الشعراء المحدثين كان على وجه ضيق، كشعر المتنبي، لغرض تقريب المعنى أو تأكيده أو رفضه أو قبوله.
- الشارح لا يؤمن بإجماع النحويين من خلال ذكره لتعدد الأوجه الاعرابية، ثم يرجح قائلًا (والوجه الأول أجود)، ولم يعط رأيه فيما تنازعت عليه المدرستان (وبين الفريقين في ذلك تنازع ليس هذا موضع ذكره).
- استعمل الشارح مصطلحات المدرستين؛ البصرية والكوفية، وكان يرد على النحويين: (ففي كلامه من هذا الوجه نقص عن توفية الغرض الذي أراد) و(هذا غلط وسهوَ).
- وبعد:

■ فإني لا أدعي أن الرسالة كاملة من كل الأوجه، لأن الكمال لله سبحانه، فإن كان فيها ضعف فمن نفسي، وإن كان فيها حسن فمن الله سبحانه وتعالى. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وآله الطاهرين، وصحبه المنتجبين.

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب المطبوعة:

❖ القرآن الكريم

١. أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة: د. علي مزهر الياسري، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٩ م.
٢. أبو منصور الجواليقي وآثاره في اللغة: د. عبد المنعم احمد صالح التكريتي، دار الرسالة بغداد، ١٤٠٠ هـ - ١٩٧٩ م.
٣. الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، مطبعة المشيد الحسني، القاهرة، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.
٤. أدب الكاتب: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦ هـ)، شرحه وكتب هوامشه وقدم له الأستاذ علي ناعور، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
٥. ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الاندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق: د. مصطفى احمد النمّاس، ط ١، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٨٧ م.
٦. ازهار الرياض في أخبار القاضي عياض، للمقري التلمساني (ت ١٠٤١ هـ)، تحقيق: مصطفى السعراوي وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٣٦١ هـ - ١٩٤٢ م.
٧. الازهية في علم الحروف، للهروي علي بن محمد النحوي (ت ٤١٥ هـ)، تحقيق: عبد المعين الملوح، مطبعة الترقى، دمشق، ٣٩١ هـ - ١٩٧١ م.
٨. أساس البلاغة، جار الله أبو القاسم الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)، ط ٣، مركز تحقيق التراث، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥ م.
٩. أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد عبد الله الأنباري (ت ٥٧٧ هـ)، تحقيق: بهجة البيطار، مطبعة الترقى، دمشق، ١٣٧٧ هـ

-١٩٥٧م.

١٠. أسرار النحو، شمس الدين بن سليمان المعروف بابن كمال الباشا (ت ٩٤٠هـ)، تحقيق: أحمد حسن حامد، منشورات دار الفكر، عمان، (د.ت.).

١١. الأشباه والنظائر النحوية: أبو الفضل عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

١٢. اصلاح المنطق، ابن السكيت (ت ٢٤٤هـ)، شرح وتحقيق: احمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، ط٢، مطبعة دار المعارف، مصر، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م.

١٣. الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل المعروف بابن السراج البغدادي (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١٤. الأضداد (ثلاثة كتب)، للأصمعي وللجستاني ولابن السكيت، نشر الدكتور أونست همفر، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩١٢م.

١٥. الإعراب عن الإعراب، أبو محمد بن عبد الله يوسف بن هشام الانصاري (ت ٧٦١هـ)، تقديم وتحقيق: د. رشيد عبد الرحمن العبيدي، ط١، مطبعة دار الفكر، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.

١٦. اعراب القرآن، أبو اسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ)، تحقيق ودراسة: إبراهيم اليباري، ط١، القاهرة، ١٩٦٣م.

١٧. إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، ط٢، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٩م.

١٨. الأغاني، لأبي الفرج الاصفهاني (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد الستار احمد فراج، دار الثقافة، بيروت، ١٩٥٩م.

١٩. الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لأبي محمد عبد الله بن محمد البطليوسي (ت ٥٢١هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، د. حامد عبد المجيد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠م.

٢٠. الامالي النحوية، ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: هادي حسن حمودي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ١٩٨٥م.

٢١. إنباه الرواة على انباه النحاة للقفطي: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م.

٢٢. الانتصار ممن عدل عن الاستبصار، لابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ)، تحقيق: د. حامد عبد المجيد، مراجعة: إبراهيم الأبياري، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٥٥م.

٢٣. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (ت ٥٧٧هـ)، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ١، دار إحياء التراث العربي (د.ت.).

٢٤. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هاشم الأنصاري المصري (ت ٧٦١هـ)، ومعه كتاب هداية المسالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٦، دار الندوة الجديدة بيروت، لبنان ١٩٨٠م.

٢٥. الإيضاح في علل النحو، للزجاجي (٣٣٧هـ)، تحقيق: مازن المبارك، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٥٩م.

٢٦. البحر المحيط، اثر الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، مكتبة ومطابع النصر الحديثة، الرياض، المملكة العربية السعودية، (د.ت.).

٢٧. البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٣٠هـ)، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، ط ٢، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٣٩١هـ - ١٩٧٢م.

٢٨. بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس للزبي (ت ١٢٠٣هـ)، أحمد بن عميرة (ت ١٢٠٢هـ)، مطبعة روخس، مجريط، ١٨٨٤م.

٢٩. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، ط ١، مطبعة البابي الحلبي ١٣٨٤ - ١٩٦٤.

٣٠. البلغة في تاريخ أئمة اللغة، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ)، تقديم وتعليق: بركات يوسف هبود، ط ١، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٣١. البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، ج ١، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

٣٢. تاريخ الفلسفة الإسلامية، لهنري يوربان، منشورات عويدات، بيروت (د.ت.).

٣٣. التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن أبي عبد الله الحسيني العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه (د.ت.).

٣٤. تذكرة النحاة، أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي (ت ٧٥٤هـ)، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٣٥. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، أبو عبد جمال الدين محمد بن مالك الطائي الأندلسي (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

٣٦. تقويم الفكر النحوي، د. علي أبو المكارم، دار الثقافة، بيروت، لبنان، (د.ت).
٣٧. التكملة لكتاب الصلة، لأبن الأبار، طبع مطبعة زوخش في مجريط، ١٨٨٦م.
٣٨. تهذيب الألفاظ، أبو يوسف يعقوب بن اسحق المعروف بابن السكيت (ت ٢٢٤هـ)، لويس شيخو، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٨٩٥م.
٣٩. الجملة العربية تأليفها واقسامها: د. فاضل صالح السامرائي، منشورات المجمع العلمي العراقي، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٤٠. الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ)، حققه وقدم له، د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، الاردن، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٠م.
٤١. الجنى الداني في حروف المعاني، حسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: طه محسن، جامعة الموصل، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.
٤٢. حاشية الخضري، على شرح ابن عقيل، الشيخ محمد الخضري (ت ١٢٨٧هـ)، المطبعة البهية، مصر، ١٣٠١هـ.
٤٣. حاشية الصبان على شرح الاشموني على ألفية ابن مالك، أبو محمد بن علي الصبان (ت ١٠٢٦هـ)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، (د.ت).
٤٤. حقيقة التضمين ووظيفة حروف الجر، د. أحمد عبد الستار الجواري.
٤٥. الحيوان، للجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.
٤٦. خزنة الادب ولب لباب السنة العرب على شواهد شرح الكافية للبغدادى (ت ١٠٩٣هـ)، ط ١، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة، (د.ت).
٤٧. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي

- النجار، ط٤، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠م.
٤٨. دراسات في الأدوات النحوية، د. مصطفى النحاس، ط١، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٤٩. دلائل الاعجاز: عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، تحقيق: محمد رضوان الداية، ود. فايز الداية، ط٢، مكتبة سعد الدين دمشق، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٥٠. دلالة الألفاظ لدى النحاة القدماء، د. بتول ناصر، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٩م.
٥١. الديباج المذهب في معرفة اعيان علماء المذهب، برهان الدين بن فرحون اليعمري المدني، ملتمزم الطبع عباس بن عبد السلام بن شعرون، ط١، القاهرة، ١٣٥١هـ.
٥٢. ديوان ابراهيم بن هرمة، تحقيق: محمد جبار العبيد، مطبعة الآداب، النجف، ١٣٨٩هـ.
٥٣. ديوان أبي الأسود الدؤالي، حققه وشرحه وقدم له: عبد الكريم الدجيلي، ط١، شركة النشر والطباعة العراقية المحدودة، بغداد، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.
٥٤. ديوان الأعشى، حققه وقدم له: المحامي فوزي عطوي، الشركة اللبنانية للكتاب والطباعة والنشر واتوزيع، بيروت، لبنان، ١٩٦٨م.
٥٥. ديوان امرئ القيس، حققه وبوّبه وشرحه وضبط بالشكل أبياته: حنا الفاخوري، بمؤازرة الدكتور وفاء الباني، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
٥٦. ديوان جرير، شرحه وضبط نصوصه وقدم له: د. عمر فاروق الطباع، ط١، شركة الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ١٣١٧هـ - ١٩٩٧م.
٥٧. ديوان الحارث بن حلزة اليشكري، جمعه وحققه وشرحه: د. راميل بديع يعقوب، ط٢، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
٥٨. ديوان حسان بن ثابت الانصاري، شرحه وضبط نصوصه وقدم له: د. عمر

فاروق الطّبّاع، دار القلم، دار بيروت، (د.ت).

٥٩. ديوان حميد بن ثور، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الكتب، ١٣٦٩ هـ.
٦٠. ديوان ذي الاصبع العدواني، جمعه وحققه: عبد الوهاب محمد علي العدواني، ومحمد نائف الديلمي، وخط أشعاره: يوسف ذنون، مطبعة الجمهور، الموصل، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.
٦١. ديوان ذي الرمة، شرح الامام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي، صاحب الأصمعي، رواية الإمام أبي العباس ثعلب، حققه وقدم له وعلق عليه: د. عبد القدوس أبو صالح، مطبعة طربين، دمشق، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٣ م.
٦٢. ديوان سلامة بن جندل، صنعة محمد بن الحسن الأحول، وضع هوامشه: راجي الأسمر، ط١، دار الكتاب العربي، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
٦٣. ديوان الشمّاخ بن ضرار الذبياني الغطفاني، شرح وتقديم: قدري مايو، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
٦٤. ديوان طرفة بن العبد، دار صادر، بيروت، للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م.
٦٥. ديوان الطفيل الغنوي، تحقيق: محمد عبد اقادير أحمد، ط١، دار الكتاب الجديد، ١٩٦٨ م.
٦٦. ديوان عبد الله بن رواحة، تحقيق: د. حسن محمد باجودة، القاهرة، ١٩٧٢ م.
٦٧. ديوان عبيد بن الأبرص، مطابع دار صادر، بيروت، للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م.
٦٨. ديوان عدي بن الرقاع العاملي عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب الشيباني، تحقيق: د. نوري حمودي القيسي، ود. حاتم صالح الضامن، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
٦٩. ديوان عنتر بن شداد، حققه وقدم له: المحامي فوزي عطوي، ط١، الشركة اللبنانية للكتاب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.
٧٠. ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدم له: الاستاذ علي

خريس، ط١، منشورات مؤسسة المطبوعات، بيروت، لبنان، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٧١. ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق: ناصر الدين الأسد، المدني، ١٩٦٢م.

٧٢. ديوان كعب بن مالك الانصاري، تحقيق: سامي مكّي العاني، ط١، مطبعة المعارف، بغداد ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

٧٣. ديوان ليبد بن ربيعة العامري، تحقيق: د. إحسان عباس، مطبعة الكويت، ١٩٦٨م.

٧٤. ديوان المتنبي، دار بيروت، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م.

٧٥. ديوان المُسيّب بن علس، جمع وتحقيق ودراسة: د. عبد الرحمن محمد الوصيفي، ط١، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

٧٦. ديوان المفضيات، الراوية العلامة أبو العباس المفضل الضبّي (ت ١٨٦هـ) مع شرح وافر لابن محمد بن بشار الأنباري، مطبعة الأدباء اليسوعيين، بيروت، ١٩٢٠م.

٧٧. ديوان النابغة الجعدي، جمعه وحققه وشرحه: د. واضح الصمد، ط١، دار صادر، بيروت، ١٩٨٨م.

٧٨. ديوان النابغة الذبياني، صححه وحلّ غريب ألفاظه: الاستاذ والشيخ عبد الرحمن سلام، نشره محمد جمال، المكتبة الأهلية، مطبعة المصباح، بيروت، ١٣٤٧هـ - ١٩٢٩م.

٧٩. ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.

٨٠. ديوان يزيد بن مفرغ الحميري، جمعه وحققه: د. عبد القدوس أبو صالح، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٨١. رصف المباني في شرح حروف المعاني، احمد عبد النور المالقي (ت ٧٠٢هـ)، تحقيق: د. احمد محمد الخراط، ط٢، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٨٢. سر صناعة الاعراب لابن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: مصطفى السقا ومحمد الزفزاف وابراهيم مصطفى وعبد الله امين، ط ١، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م.
٨٣. سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، لأبي عبيد البكري، تحقيق عبد العزيز الميمني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٣٥٤هـ - ١٩٣٦م.
٨٤. شذرات الذهب في اخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ)، نشر مكتبة القدسي، القاهرة ١٣٥٠هـ.
٨٥. شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ١، ١٩٦٤م.
٨٦. شرح أدب الكاتب، للجواليقي (ت ٥٤٠هـ)، تقديم: مصطفى صادق الرافعي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٥٠هـ.
٨٧. شرح الاشموني على الفية ابن مالك، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى (ت ٩٢١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٢، مطبعة البابي الحلبي، مصر، ١٣٥٨هـ - ١٩٨٥م.
٨٨. شرح الألفية، لابن الناظم، أبو عبد الله محمد بن الإمام جمال الدين (ت ٦٨٦هـ)، مطبعة القديس جاورجيوس، بيروت، ١٣١٢هـ.
٨٩. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو على ألفية ابن مالك، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى (ت ٩٠٥هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د.ت).
٩٠. شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الأشبيلي (ت ٥٦٧هـ) الحضرمي (الشرح الكبير)، تحقيق: د. صاحب أو جناح، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٢م.
٩١. شرح الحدود النحوية، عبد الله بن احمد بن علي الفاكهي (ت ٩٧٢هـ)، دراسة وتحقيق: د. زكي فهمي الألوسي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، بيت الحكمة، (د.ت).

٩٢. شرح سقط الزند، تحقيق: لجنة إحياء آثار أبي العلاء المعري، ١٣٦٨ هـ.
٩٣. شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الاسترأبادي (٦٨٦ هـ)، حققها: الاساتذة محمد نور الحسن ومحمد محيي الدين عبد الحميد ومحمد الزفزاف، ط١، مطبعة حجازي، القاهرة، ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م.
٩٤. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، أبو عبد الله جمال الدين يوسف بن أحمد بن عبيد الله بن هشام (٧٦١ هـ)، ومعه كتاب منتهى الأرب، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات الهجرة، إيران، قم، (د.ت).
٩٥. شرح شواهد المغني، جلال الدين عبد الرحمن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تصحيحات وتعليقات: لجنة التراث العربي، (د.ت).
٩٦. شرح قطر الندى وبل الصدى، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الانصاري (ت ٧٦١ هـ)، مطبعة السعادة، المكتبة التجارية، مصر، ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م.
٩٧. شرح الكافية، لرضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي (٦٨٦ هـ)، قدّم له ووضع حواشيه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب، ط١، بدار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
٩٨. شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي (ت ٣٦٨ هـ)، تحقيق: د. رمضان عبد التّوّاب ود. محمود فهمي حجازي، د. محمد هاشم عبد الدايم، مطبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦ م.
٩٩. شرح اللحة البدرية في شرح علم اللغة العربية، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الانصاري (٧٦١ هـ)، تحقيق: د. هادي نهر، مطبعة الجامعة، بغداد، ١٣٩٧ هـ - ١٩٦٣ م.
١٠٠. شرح المختار من لزوميات أبي العلاء، لابن السيد البطلوسي (ت ٥٢١ هـ)، تحقيق: د. حامد عبد المجيد، دار الكتب المصرية، ١٩٧٠ م.

١٠١. شرح المعلقات العشر واخبار شعرائها، جمع وتحقيق: الشيخ أحمد بن الأمين الشنقيطي، دار الاندلس، بيروت، (د.ت.).
١٠٢. شرح المفصل لابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ)، الشيخ موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي، عالم الكتب، بيروت، (د.ت.).
١٠٣. شعر الراعي النميري، دراسة وتحقيق: د.نوري حمودي القيسي وهلال ناجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد.
١٠٤. شعر زياد الأعجم، جمع وتحقيق ودراسة: د.يوسف حسين بكّار، ط ١، دار المسيرة، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
١٠٥. شعر عمرو بن أحمر الباهلي (ت ٣٤٠ هـ)، جمعه وحققه: د.حسين عطوان، مطبوعات مجمع الكتب العربية، دمشق، (د.ت.).
١٠٦. شعر الكميت بن زياد الأسدي، جمع وتحقيق: داود سلوم، ط ٢، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
١٠٧. شعر هذبة بن الخشرم العذري، جمعه وحققه: د.يحيى الجبوري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٧٦ م.
١٠٨. الشواهد والاستشهاد في النحو، عبد الجبار علوان النايلة، ط ١، مطبعة الزهراء، بغداد، ١٩٧٦ م.
١٠٩. الصلة، لابن بشكوال (ت ٥٧٨ هـ)، تحقيق: كوديرا، طبع مطبعة روخس في مجريط، (د.ت.).
١١٠. العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، خليل أحمد عمايره، جامعة اليرموك.
١١١. الفرق بين الأحرف الخمسة، لابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١ هـ)، تحقيق: د. علي زوين، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٥ م.
١١٢. فهرسة أبي بكر بن خير الأشبيلي (ت ٣٣٤ هـ)، ط ١، ١٣٨٢، ٢ هـ - ١٩٦٣ م.
١١٣. فهرسة شواهد سيبويه، صنعه أحمد راتب النفّاخ، ط ١، دار الارشاد، دار الامانة، بيروت ١٣٨٩ هـ - ١٩٧٠ م.

١١٤. قطر الندى وبل الصدى، جمال الدين عبد الله بن هشام (٧٦١هـ)، تعليق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، مصر، (د.ت).
١١٥. قلائد العقيان، للفتح بن خاقان، تحقيق: سليمان الحسني، ١٨٦٠م.
١١٦. الكامل في اللغة والأدب والنحو والتصريف، للمبرد، تحقيق: د. زكي مبارك، ط١، مطبعة البابي الحلبي، ١٣٥٥هـ - ١٩٣٦م.
١١٧. كتاب الحل في اصلاح الخل من كتاب الجمل، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ)، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٠م.
١١٨. الكتاب، سيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ١٩٨٨م.
١١٩. كتاب تاريخ الفكر الأندلسي، أنفل جنتالث، ترجمة: حسين مؤنس، مكتبة النهضة، مصر، ١٩٥٥م.
١٢٠. كتاب معاني الحروف: أبو الحسن علي بن عيسى الرّماني النحوي (ت ٣٨٤هـ)، تحقيق: عبد الفتاح اسماعيل شلبي، ط٣، دار الشروق، السعودية، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
١٢١. كتاب المقتصد في شرح الايضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، العراق، بغداد، سلسلة كتب التراث (١١٦)، ١٩٨٢م.
١٢٢. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل، محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، رتبته وضبطه وصححه: مصطفى حسين احمد، ط٢، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٣م.
١٢٣. الكوكب الدري فيما يخرج على الاصول النحوية من الفروع الفقهية، للإمام جمال الدين الاسنوي (ت ٧٧٢هـ)، تحقيق: د. محمد حسن

عواد، ط١، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، الاردن، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

١٢٤. اللامات، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠ هـ -)، تحقيق: مازن المبارك، المطبعة الهاشمية، دمشق، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.

١٢٥. لسان العرب، ابو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الافريقي المصري (ت ٧١١ هـ)، اعتنى بتصحيحه: أمين عبد الوهاب ومحمد صادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان.

١٢٦. اللطيفة البكرية والنتيجة الفكرية في المهمات النحوية، الشيخ عبد الرحمن بن يحيى بن علي المُلَعم اليماني (ت ١٣٨٦ هـ)، تحقيق وشرح: اسامة بن مسلم بن حامد الحازمي، ط١، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ١٣٢١ هـ.

١٢٧. لغة الإعراب، بدير متولي حميد، دار المعرفة، القاهرة، مصر، (د.ت).

١٢٨. اللع في العربية، ابو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ)، تحقيق: حامد المؤمن، ط١، مطبعة العاني، بغداد، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨١ م.

١٢٩. المثلث، لابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١ هـ)، تحقيق: صلاح مهدي الفرطوسي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٣٨٩ هـ - ١٩٧٨ م.

١٣٠. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الاثير (ت ٦٣٧ هـ)، ط٢، تحقيق: احمد الحفوي، ود. احمد طبانة، منشورات الرفاعي، الرياض، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

١٣١. مجاز القرآن، ابو عبيدة معمر بن مثنى التميمي (ت ٢١٠ هـ)، تحقيق وتعليق: د. محمد فؤاد سنركين، ط١، مكتبة الخانجي، مصر، ١٣٧٤ هـ - ١٩٤٥ م.

١٣٢. مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١ هـ)، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٣ م.

١٣٣. مجالس العلماء، ابو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، ط ٢، تحقيق: عبد السلام محمد هارون مطبعة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
١٣٤. مجمع البيان في تفسير القرآن، ابو الفضل بن الحسن الطبرسي (ت ٥٤٨هـ)، وقف على تصحيحه والتعليق عليه: السيد هاشم الرسولي المحلاتي، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٣٧٩هـ.
١٣٥. المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النجدي وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح اسماعيل الشلبي، لجنة إحياء التراث الاسلامي، مؤسسة التحرير للطباعة، القاهرة، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
١٣٦. المحكم، ابو علي بن اسماعيل المعروف بابن سيده (ت ٤٥٨هـ)، الحلبي، ١٩٥٨م.
١٣٧. المخصص، ابو الحسن علي بن اسماعيل النحوي اللغوي الاندلسي المعروف بابن سيده (ت ٤٥٨هـ)، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت، (د.ت.).
١٣٨. المدارس النحوية اسطورة وواقع، د. ايراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، ١٩٨٧م.
١٣٩. المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، ط ٢، دار المعارف، مصر، ١٩٧٢م.
١٤٠. مدارك التنزيل وحقائق التأويل، ابو بركات عبد الله بن احمد بن محمود النسفي (ت ٧٠١هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، (د.ت.).
١٤١. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، ط ٢، مصطفى البابي الحلبي واولاده، مصر، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م.
١٤٢. مشكل اعراب القرآن، ابو محمد مكي بن ابي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، دراسة وتحقيق: حاتم صالح الضامن، مطبعة سلمان الاعظمي، بغداد، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
١٤٣. المصطلح النحوي تطوره نشأته حتى القرن الثالث عشر، عوض حمد

- القوزي، ط ١٩٨١، ١م.
١٤٤. معاني الحروف ابو الحسن علي بن عيسى الرّماني النحوي (ت ٣٨٤هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، ط ٣، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٠م.
١٤٥. معاني القرآن، ابو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، ط ٢، عالم الكتب، بيروت ١٩٨٠.
١٤٦. المعاني الكبير، أبو عبد الله مسلم بن قتيبة (٢٧٦هـ)، حيدرآباد، ١٩٤٩م.
١٤٧. معاني النحو، د.فاضل السامرائي، مطبعة التعليم العالي والبحث العلمي، الموصل، ١٩٨١م.
١٤٨. المعجب في علم النحو، رؤوف جمال الدين، ط ١، مطبعة النجف الاشرف، ١٣٩٨هـ.
١٤٩. معجم البلدان، ياقوت الحموي (ت ٦٢٢هـ)، طبعة دار صادر، بيروت، (د.ت).
١٥٠. معجم شواهد العربية، عبد السلام محمد هارون، ط ١، مكتبة الخانجي، مصر، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
١٥١. معجم القواعد العربية في النحو والصرف، عبد الغني الدقر، ط ١، دار القلم، دمشق، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
١٥٢. المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، د.أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
١٥٣. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي، ط ٢، مطبعة اميران، منشورات ذوي القربى، ١٤٢٣هـ.
١٥٤. المغني في النحو، الشيخ تقي الدين ابو الخير منصور بن فلاح اليمني النحوي (ت ٦٨٠هـ)، تحقيق وتعليق: د. عبد الرزاق عبد الرحمن، أسعد السعدي، ط ١، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، بغداد، ٢٠٠٠م.
١٥٥. مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، جمال الدين بن هشام

- الانصاري(ت٧٦١هـ)، تحقيق:د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله،مراجعة:سعيد الافغاني، ط٦، دار الفكر،بيروت،١٩٨٥م.
١٥٦. مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)،محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التميمي البكري فخر الدين الرازي(ت٦٠٦هـ)،المطبعة البهية،مصر،١٩٣٨.
١٥٧. المفصل في صناعة الإعراب،أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري(ت٥٣٨هـ)،مطبعة التقدم،١٣٢٣هـ.
١٥٨. المقتضب،ابو العباس محمد بن يزيد المبرّد(ت٢٨٥هـ)،تحقيق:محمد عبد الخالق عضيمة،عالم الكتب،بيروت،١٩٦٣م.
١٥٩. مقتنيات الدرر وملقطات الثمر،مير سيد علي بن الحسين بين يونس الاريجاني(ت١٣٥٣هـ)،الناشر الشيخ محمد الأخوند،ط١،المطبعة الحيدرية،طهران،(د.ت).
١٦٠. المقرّب،علي بن مؤمن المعروف ابن عصفور(ت٦٦٩هـ)،تحقيق:د.أحمد عبد الستار الجواري،ود. عبد الله الجبوري،مطبعة العاني،بغداد ١٩٨٦م.
١٦١. مكررات المدرس على شرح السيوطي،الشيخ محمد علي المدرس الأفغاني،مطبعة النعمان،النجف الأشرف،١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.
١٦٢. المنجد في اللغة والأعلام،ط٢٣،دار المشرق،المكتبة الشرقية،بيروت،١٩٨٦م.
١٦٣. المنصف،شرح الامام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي،تحقيق:ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين،ط١،شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده،مصر،١٣٧٩هـ-١٩٦٠م.
١٦٤. منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث،د.علي زوين،ط١،دار الشؤون الثقافية العامة،آفاق عربية،بغداد،١٩٨٦م.
١٦٥. نحو القراء الكوفيين،خديجة أحمد مفتي،ط١،دار الندوة

الجديدة، بيروت، لبنان، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م.

١٦٦. النحو الوافي، عباس حس، ط٥، دار المعارف، مصر، (د.ت).

١٦٧. نهج البلاغة للإمام علي (عليه السلام) تعليق: د. صبحي صالح، ط٢، منشورات انوار الهدى إيران، ١٤٢٤ هـ.

١٦٨. النوادر في اللغة، لأبي زيد سعيد بن أوس ثابت الانصاري (ت ٢١٥ هـ)، تصحيح: سعيد الخوري الشرتوني اللبناني، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، ١٨٩٤ م.

١٦٩. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط١ دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

١٧٠. وفيات الاعيان وانباء الزمان، لابن خلكان، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م.

ثانيا: الرسائل الجامعية:

ابن السيد البطليوسي وجهوده في اللغة، رسالة ماجستير، يعقوب يوسف عبود الفلاحي، كلية الآداب، جامعة عيد شمس، القاهرة، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٥ م.

ثالثا: المجالات:

المصطلح الكوفي، د. محيي الدين توفيق ابراهيم، مجلة التربية والعلم، جامعة الموصل، العدد الأول، ١٩٧٩ م.

